مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية

د./ سفيان محمد أبو نجيلة

أستاذ علم النفس المساعد – كلية التربية

جامعة الأزهر بغزة

ملخص :

تبلورت مشكلة البحث في صورة التساؤل العام التالي وما انبثق عنه من تساؤلات رئيسية وفرعية أخرى وذلك على النحو التالي:هل يختلف مستوى ومظاهر انتشار العنف الزوجي بين الزوجات باختلاف بعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية–المتمثلة في العنف الإسرائيلي والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المجتمع الفلسطيني؟

يهدف هذا البحث إلى تقدير حجم ومدى انتشار العنف الزوجي ضد الزوجة بمظاهره المختلفة في قطاع غزة، وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية– الديموغرافية والسياسية.

تحاول هذه الدراسة اختبار صحة ثلاثة فروض رئيسة (يتفرع عنها ٢٥ فرضا فرعيا) هي:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف بعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية؟)

٢- توجد فروق دالة إحصائيا في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف بعض المتغيرات السياسية.

٣- توجد فروق دالة إحصائيا في درجة تعرض الزوجات –اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية –للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف بعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية.

بلغ حجم عينة البحث ١٢٦٥ مفردة، في المدى العمري ١٣–٥٥ عاماً، وقد اعتمد الباحث في اختياره للعينة على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، بحيث يمكن اعتبار هذه العينة بمثابة عينة ممثلة للنساء المتزوجات في قطاع غزة.

قام الباحث بإعداد مقياس العنف الزوجي الموجه للزوجة، ويتكون المقياس من ١٤٩ عبارة موزعة على أربعة مقاييس فرعية وهي العنف النفسي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف المالي والاقتصادي. ومن هذه المقاييس الفرعية يمكن الحصول على الدرجة الكلية للعنف.

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الملائمة لمعالجة البيانات بما يمكنه من الإجابة عن تساؤلات وفروض الدراسة ومن هذه الأساليب: التكرارات والنسب المئوية– T. test لمعرفة دلالة الفروق بين مجموعتين – تحليل التباين أحادي الاتجاه.

فيما يتعلق بالنتائج ومناقشتها، تم عرض النتائج وفقاً لمستويين، الأول منهما (النسب المئوية ومتوسطاتها لكل تكرارات المستجيبات معاً) على كل بعد أو مظهر من مظاهر العنف الزوجي، والمستوى الثاني وفقاً لفروض البحث. وقد جاءت النتائج محققة لـ ١٨ فرض من الفروض الفرعية الخمسة والعشرون لفروض البحث في حين لم تتحقق بقية الفروض، وقد تم مناقشة النتائج في ضوء تراث علم النفس من جهة ومن الجهة الأخرى في ضوء الواقع المعاش.

مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية

د. سفيان محمد أبو نجيلة
أستاذ علم النفس المساعد – كلية التربية
جامعة الأزهر بغزة

مقدمة :

يُعَدّ العنف الأسري ظاهرة عالمية وواحدة من انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر شيوعاً. وعلى مر التاريخ، كان يُنظر إلى العنف الأسري أو ضرب الزوجات وكأنه أمر مقبول ومباح ثقافياً ومؤسساتياً "دوباش ودوباش" (Dobash RE and Dobash RP, 1978: 426-442)، وعلى الرغم من الانعكاسات الخطيرة المترتبة عليها وانتشارها الواسع، إلا أنه لا يزال يطلق عليها "الأزمة الصامتة" أو "المأساة الخرساء" "هوف" (Hoff, 1992:199-221). إنها أحد انعكاسات علاقة القوة غير العادلة بين المرأة والرجل، علاقة عدم مساواة النوع Gender والتي تنجم عن العنف الاجتماعي الاقتصادي socioeconomic force، والقوانين العائلية التي تفرض علاقات السلطة والنفوذ، والاعتقاد في التفوق superiority المتأصل للذكر، وتشريع القوانين الثقافية "فاروق" (Farooq G., 2001:8).

يتواصل العنف ضد النساء والعنف الزوجي بصفة خاصة متجاوزاً الحدود الجغرافية والسياسية والحضارية والدينية والاجتماعية والطبقية والمهنية ليصبح وباءاً عالمياً global epidemic يقتل ويعذب ويعيق جسدياً ونفسياً وجنسياً واقتصادياً، فهو واسع الانتشار في العالم وهو دائماً ممارسة القوة والسيطرة لتكريس عدم التكافؤ، وهو لا يزال معضلة حالية وسيظل معضلة مستقبلية مرتبطة بتطور المجتمعات "بيك أب وآخرون" (Pickup, et al, 2001: 11-13)،

"منظمة الصحة العالمية" (WHO, 2002: 89)، "اليونيسيف" (UNICEF, 2000: 1-28)، "بنش" (Bunch C, 1997: 5-41).

لقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي اهتماماً مكثفاً بقضية العنف ضد المرأة لم يشهده المجتمع الدولي من قبل، وتطورت هذه القضية في الدول النامية من الغموض النسبي إلى الاهتمام الرئيسي في أوساط المجتمع المتنامي للباحثين والمانحين المهتمين بصحة وتمكين المرأة ويتمثل العامل الرئيس للاهتمام بقضية العنف الأسري في أن هذه القضية تقف أمام حشد من الحركات العالمية العديدة في مجالات الحقوق والصحة العامة "هيز وآخرون" (Heise et al, 1994a)، "هيز وآخرون" (Heise et al, 1994b: 1165-1179)، "منظمة الصحة العالمية" (WHO, 1996: 5-7).

وبناءً عليه، علينا أن ننظر إلى قضية العنف الأسري وكأنها جملة من القضايا، فهي ليست قضية صحية ولا اجتماعية ولا قضية حقوق إنسان فحسب بل هي كل هذه القضايا في آنٍ واحد، لقد أصبحت هذه القضية تطرح نفسها بقوة على أرض الواقع، ولها انعكاسات جدية على الصحة العامة والنفسية والإنجابية للنساء المعنفات، ورفاهيتهن وسلامتهن "هوف" (Hoff, 1992:199-221).

على الرغم من وجود مبادرات حديثة واعدة، فإن المعلومات المجتمعية حول حجم المشكلة والعوامل المحددة لها ونتائجها على المرأة والأسرة ما زالت ضئيلة تقريباً في كافة الدول النامية "كونج وآخرون" (Koenig M; et al., 1999) بما فيها المجتمع الفلسطيني والمجتمع العربي. وعلى الرغم من وجود بعض الأبحاث والدراسات – في حدود علم الباحث – حول العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني إلا أنها أبحاث ودراسات محدودة نسبياً بالنسبة لمحتوى كل منها بالإضافة إلى الاختلاف الشاسع في المناهج التي تم إتباعها، والعينات التي تمت دراستها، وحجمها، وتوزيعها، والأسئلة التي تم طرحها. (وللإطلاع على هذه الأبحاث والدراسات على سبيل المثال لا الحصر أنظر في قائمة المراجع:

(كامل المنسي: ٢٠٠١، منى حجو وآخرون: ٢٠٠١، Haj Yahia, 1999، حاج يحيى وآخرون: ١٩٩٦، الزريعي: ٢٠٠٢).

إن غياب المعلومات الموثوق فيها حول حجم وحدة المشكلة، وقلة وندرة المعلومات حول محددات وعوامل العنف الأسري قد أعاق تنظيم برامج صحية وفعالة لتناول هذه القضية خاصة في مجال برامج التدخل. حيث أنها تمس بشكل كبير المظهر الحساس والشخصي للحياة الأسرية التي ما زال ينظر إليها العديد على أنها "فوق حدود التدخل" "كونج وآخرون" (Koenig M; et al., 1999).

لذلك تأتي هذه الدراسةُ لتوفر قاعدة بيانات يمكن من خلالها تسليط الأضواء على هذه المشكلة بصورة إحصائية دقيقة- حيث ستظهر النتائج بشكل أكثر تحديداً وبصورة رقمية واضحة ودقيقة- كما أنها فرصة لفهم الأبعاد النفسية والاجتماعية والسياسية لدوامة العنف الأسري خاصة العنف الموجه ضد الزوجة.

مشكلة الدراسة :

تبلورت مشكلة الدراسة في صورة التساؤل العام التالي وما انبثق عنه من تساؤلات رئيسة وفرعية أخرى وذلك على النحو التالي:-

التساؤل الرئيس العام:

ما درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة؟ وهل تعتبر بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية محدداً لدرجة تعرض الزوجة في قطاع غزة لهذا العنف؟ بمعنى هل يختلف مستوى ومظاهر انتشار العنف الزوجي بين الزوجات باختلاف بعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل العام ستة أسئلة رئيسة، ينبثق عنها العديد من التساؤلات الفرعية وفقاً لعدد المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والسياسية التي تتعامل معها هذه الدراسة، والتي بلغت ٢٥ متغيراً.

أهداف الدراسة :

الهدف العام: تهدف الدراسة الحالية بشكل عام إلى تقدير حجم ومدى انتشار العنف الزوجي ضد الزوجة بمظاهره المختلفة في قطاع غزة، وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية-الديمغرافية والسياسية.

الأهداف الخاصة: لتحقيق الأهداف العامة-سابقة الذكر- يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الخاصة التالية:

١- رصد وتشخيص مشكلة العنف الزوجي ضد الزوجة، في قطاع غزة من خلال تحديد حجم ومظاهر ومدى انتشار العنف الزوجي ضد الزوجة.

٢- فحص أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة، إذ من المعتقد أن هناك تأثيراً لمتغيرات معينة على مدى انتشار العنف الزوجي ضد الزوجة، والمتغيرات التي يسعى البحث إلي فحص مدى تأثيرها على درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة هي: وضع المرأة واستقلالها، خصائص الزوج، خصائص البيئة العائلية، خصائص البيئة المنزلية.

٣- فحص أثر بعض المتغيرات السياسية المتمثلة في العنف الإسرائيلي والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة نحو المجتمع الفلسطيني على درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

٤- معرفة أثر بعض المتغيرات الديموغرافية على المتغيرات السياسية المتمثلة في الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة نحو المجتمع الفلسطيني في تحديد درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة إذ من المعتقد أن هناك تأثيراً لمتغيرات معينة على مدى انتشار العنف الزوجي ضد الزوجة، والمتغيرات التي يسعى البحث إلي فحص مدى تأثيرها على العنف الزوجي بمظاهره المختلفة هي: "عدد الأبناء، صلة القرابة بالزوج، المستوى التعليمي للزوجة، الوضع الاقتصادي للأسرة، السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة، عدد الأفراد المقيمين في البيت".

٥- توفير البيانات والمعلومات الصحيحة والشاملة حول مشكلة العنف ضد المرأة من قبل الشريك الزوجي في قطاع غزة للعاملين وللمهتمين في مجالات صحة المرأة، والعاملين الاجتماعيين، وحقوق المرأة الإنسانية، ومناهضة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة للمساهمة والمساعدة في رسم السياسات الخاصة بخطط التنمية وتطوير المرأة الغزية ودعم حقوقها بشكل خاص والمجتمع الغزي بشكل عام، بحيث ترتكز هذه السياسات على أسس علمية سليمة.

٦- مقارنة النموذج الإيكولوجي للعوامل المرتبطة بالعنف الزوجي ضد الزوجة، في المجتمع الفلسطيني مع تلك النماذج التي تم التوصل لها في بلدان أخرى وعلى وجه التحديد في البلدان النامية أو في المجتمعات ذات الثقافة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة -باعتبارها من الدراسات النادرة- في أنها تتناول بجرأة بحثية قضية العنف الزوجي ضد الزوجة في قطاع غزة وتخرجها من دائرة السكوت والصمت المطبق في ظل الكتمان والثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني والتي لا زالت تنظر إلى قضية العنف الزوجي على أنها قضية عائلية خاصة، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول أن تعكس بالأرقام الإحصائية التي تستند إليها كمؤشرات لانتشار العنف الزوجي ضد الزوجة في محاولة لإظهار حقيقة مستوى ومظاهر وحجم هذه المشكلة.

كذلك تعود أهمية هذه الدراسة من محاولتها إلقاء الضوء على تفاعل المتغيرات الديموغرافية مع الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في الحد من العنف الموجة ضد الزوجة.

كما تبرز أهمية الدراسة الحالية أيضاً في توجيه أنظار المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات النسائية وغيرها من الهيئات والمؤسسات التي تهتم بقضية المرأة والعنف الزوجي ضد الزوجة على وجه التحديد، للعمل على وضع مشكلة ومعاناة المرأة الفلسطينية من العنف الزوجي على سلم أولوياتها واعتبار هذه المشكلة من قضايا المجتمع الرئيسة وبالتالي بلورة سياسات وإجراءات واضحة في

التعامل مع قضايا العنف الزوجي ضد الزوجات والحد من انتشاره، وإعداد برامج تدخل تتناسب والبيئة المحلية، وتبني سياسات وتشريعات وقوانين لحماية الزوجات اللاتي يتعرضن للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

مصطلحات الدراسة

١. **العنف الزوجي:**

انطلقنا في تعريفنا الإجرائي للعنف الزوجي ضد الزوجة من تعريف الأمم المتحدة للعنف ضد المرأة وبناءً علية قام الباحث بتعريف العنف الزوجي إجرائياً على النحو التالي:

"يشير العنف الزوجي إلى أي فعل يقترفه الزوج وينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة نفسية أو جسمية أو مالية أو جنسية للزوجة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية".

٢. **مظاهر العنف الزوجي:** يقصد بها أشكال العنف الزوجي المختلفة التي يمارسها الزوج بحق زوجته والتي يكاد يجمع عليها الباحثون في أربعة أشكال رئيسة وهي:

أ. **العنف النفسي:** ويعرف الباحث العنف النفسي إجرائياً بأنه أي فعل من قبل الزوج يؤدي أو قد يؤدي إلى إيذاء الزوجة نفسياً ويشمل هذا الإيذاء: الإيذاء اللفظي والعاطفي وتصرفات العزل أو السيطرة أو التحكم أو الإكراه أو التهديد –الوعيد الجسدي للزوجة.

ب. **العنف الجسدي:** يعرف الباحث العنف الجسدي إجرائياً بأنه أي فعل من قبل الزوج يؤدي أو قد يؤدي إلى إيذاء الزوجة جسدياً ويتراوح هذا الإيذاء ما بين الإيذاء الخفيف والمتوسط، والشديد، والإيذاء الذي يؤدي إلى الإصابة. وقد يتمثل هذا الإيذاء على سبيل المثال لا الحصر في: الركل "الضرب بالشلوط"، اللكم، العض، الصفع أو اللطم "ضرب الكف على الوجه"، الشنق، الخنق، العزل في مكان غير آمن، الحرق بالسجائر، القذف بمادة كيميائية أو حمضية "الرش بماء النار"، الضرب بقبضة اليد،

الرمي أو القذف بشيء ما، عدم تقديم المساعدة عند المرض، الطعن بخنجر أو سكين، إطلاق النار.

ج. **العنف الجنسي:** ويقصد به أي فعل من قبل الزوج يؤدي أو قد يؤدي إلى إيذاء الزوجة جنسياً وقد يتمثل هذا الفعل على سبيل المثال لا الحصر بإجبار الزوجة على الممارسة الجنسية في أوقات لا تحلو لها أو في أوقات مرضها أو بدفع الزوجة للقيام بأفعال جنسية مذلة أثناء الجماع أو بإجبار الزوجة على الإذعان لمطالبه وممارساته الجنسية الشاذة.

د. **العنف المالي والاقتصادي:** ويقصد به أي فعل من قبل الزوج يؤدي أو قد يؤدي إلى إيذاء الزوجة مالياً واقتصادياً وقد يتمثل هذا الفعل على سبيل المثال لا الحصر بإجبار الزوجة على بيع بعض الأشياء الثمينة خاصتها، أو إجباره لها بأن تعطيه كل ما تحصل عليه الزوجة من أموال، أو ابتزاز الزوجة مادياً أو إجبار الزوج الزوجة على طلب المساعدة المادية من عائلتها، منع المصروف عن الزوجة، منع الزوجة من العمل.

٣. **المتغيرات الديمغرافية-الاجتماعية:** يقصد بالمتغيرات الديمغرافية-الاجتماعية إجرائياً عدد من الخصائص التي تميز الزوجة أو الزوج، بالإضافة إلى خصائص كل من البيئة العائلية والبيئة المنزلية المميزة والمحيطة بالزوجة، والتي يفترض بأن يكون لها تأثيرها في ارتفاع أو انخفاض مستوى انتشار العنف الزوجي بين الزوجات بقطاع غزة وتشمل هذه المتغيرات على سبيل المثال لا الحصر عمر الزوجة الحالي، عمر الزوج الحالي، العمر عند الزواج، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي للزوج، المستوى التعليمي للزوجة، عمل الزوج، عمل الزوجة، صلة القرابة بالزوج، الوضع الاقتصادي للزوجين، عدد أفراد الأسرة، مكان السكن، المواطنة.

٤. **المتغيرات السياسية:** يقصد بالمتغيرات السياسية إجرائياً جملة العوامل السياسية ذات الطابع العدواني أو العنيف الممارسة من قبل الوجود الاحتلالي الإسرائيلي ضد المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة والتي يفترض أن يكون لها أهميتها في

ارتفاع أو انخفاض مستوى انتشار العنف الزوجي بين الزوجات بقطاع غزة وتشمل هذه المتغيرات على سبيل المثال لا الحصر مدى القرب أو البعد عن مناطق التماس الإسرائيلية، التعرض للعنف الإسرائيلي وعدد مرات التعرض للعنف الإسرائيلي.

الإطار النظري والمفاهيم :

في البداية تجدر الإشارة إلى أن مفهوم العنف الأسري قد تم تسييسه إلى حد بعيد، كما أنه يتأثر تأثراً كبيراً بالنظريات التي يتبناها الشخص. فبالإضافة إلى المصطلح الدارج وهو "العنف الأسري" يتردد على أسماعنا مصطلحات أخرى رديفةً له مثل: ضرب الزوجات، إساءة معاملة الزوجة، العنف الزواجي، العنف الزوجي، عنف الشريك. وبالطبع يعكس المصطلح الذي يستخدمه الواحد منا النظرية التي يتبناها. والمصطلح الذي سوف نتبناه في هذه الدراسة هو مصطلح العنف الزوجي، وعلى الرغم من أن استخدامنا لهذا المصطلح يشير إلى هوية النظرية التي نتبناها وهي النظرية النسوية، إلا أننا نميل إلى الأخذ بالتكامل بين النظريات المختلفة وإن كنا أميل إلى تأكيد النظرية النسوية.

فمع بزوغ نجم الحركة النسوية في بداية السبعينات من القرن الماضي بدأت الأضواء تُسلط على قضية العنف الأسري، ولا يعني ذلك أن العنف ضد الزوجات لم يكن موجوداً قبل السبعينات. فالسجلات التاريخية تشير إلى أن العنف ضد الزوجات كان منتشراً في الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك التاريخ بزمن طويل، كما أن الموروث الشعبي حافلٌ بالكثير من الأقوال المأثورة مثل "أن الأزواج وحدهم يحق لهم دون غيرهم ضرب زوجاتهم بعصاً أو قضيب لا يتجاوز طوله إصبع الإبهام" "دوباش ودوباش"-(Dobash RE and Dobash RP, 1978: 426-442).

وعلى الرغم من أن العنف ضد الزوجات ظاهرة تضرب جذورها في التاريخ، إلا أنه جرى العرف في النظام القضائي والشرطي على اعتبار هذه القضية شأناً عائلياً خاصاً. ومن ثمّ لجأت الحركات النسوية المدافعة عن النساء المضروبات إلى

البحث عن آليات جديدة لتوفير بيئة آمنة لحماية الضحايا. وينبغي علينا أن نشير أيضاً في هذا السياق إلى أن المناصرين لهذه الحركات يؤكدون على أن النظام الهرمي والطابع الذكوري للمجتمع يلعب دوراً كبيراً في إشعال جذوة العنف الأسري وتغذية ناره في المجتمع.

العنف والعدوان:

مما لا شك فيه أنه لا يمكن دراسة ظاهرة العنف وديناميياتها المختلفة دون الإشارة إلى المتغيرات التي تتداخل معها مثل العدوان، لذا يقوم الباحث في هذا الجزء بإلقاء الضوء على مصطلحي العنف والعدوان.

أولاً: العنف:

يمكن تناول مفهوم العنف من جوانب مختلفة سواء من حيث الناحية اللغوية أو الناحية الإنسانية. ففيما يختص بمفهوم العنف في اللغة، فقد جاء في المعاجم العربية المختلفة أن العنف ضد الرفق، وهو الشدة، القسوة، إعتنف الأمر أي أخذه بشدة وبقوة وقسوة والتعنيف هو التعبير عن اللوم والتوبيخ (الرازي ١٩٨٧: ١٩٢).

يشتق مفهوم العنف في اللغة الإنجليزية من المصدر (To Violate) بمعنى ينتهك أو يتعدى، وهي تعني القوة والصرامة والإكراه (إلياس ١٩٧٩: ٧٧٧). ويشير قاموس "وبستر" (Webster, 1979: 2040) سبعة معاني على الأقل لمصطلح العنف تتراوح بين المعنى الدقيق نسبياً والذي يشير إلى استخدام القوة الجسدية بقصد الإيذاء أو الضرر، والمعنى العام المرتبط بالحرمان من الحقوق عن طريق الاستخدام غير العادل للسلطة أو القوة مروراً بمعاني أخرى تشير جميعها إلى الهجوم والعدوان واستخدام الطاقة الجسدية ورفض الآخرين بصور مختلفة.

ويتجه البعض في تعريف العنف إلى التركيز على آثاره المادية، فنجد "فاندين هاج" (Van den Haag, 1972) يعرفه على أنه استخدام القوة المادية بشكل مباشر أو غير مباشر لإيذاء الآخرين أو تدميرهم أو السيطرة عليهم. ويقترح بعض العلماء تفسيراً أكثر شمولاً لمعنى العنف، يشمل الأفعال ذات الطبيعة والآثار المادية ووسائل الضغط المعنوية والأخلاقية، فعلى سبيل المثال يعرف "جين"

(Geen, 1995: 669) العنف على أنه "توجيه القوة المفرطة إلى الأفراد أو الممتلكات لأغراض التدمير أو العقاب أو السيطرة". كما قدم "آركبر وبرون" (Archer and Browne, 1989: 11) تعريف آخر للعنف باعتباره "الاعتداءات المادية المسببة للضرر التي تعتبر غير مشروعة اجتماعياً على أي وجه من الوجوه".

وثمة ميل إلى تعريف العنف على نحو عام مثل التعريف الذي ورد في موسوعة الجريمة والعدالة، والتي عرفت العنف بأنه مفهوم عام يشير إلى كل أشكال السلوك سواء كانت واقعية أم مرتبطة بالتهديد التي يترتب عليها تحطيم وتدمير للملكية أو إلحاق الأذى أو الموت لفرد أو النية بفعل ذلك (موسى ١٩٨٣: ٢٧٣).

ويركز البعض على الجانب النفسي مثل تعريف بدوي (١٩٨٢: ١٣) الذي يشير إلى أن العنف هو استخدام الضغط والقوة استخداماً غير مشروع وغير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما.

من التعريفات السابقة، يمكننا القول أن العنف يأخذ أشكالاً متعددة تختلف النظرة إليها باختلاف الثقافات والدول. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه دولياً للعنف، إلا أن منظمة الصحة العالمية اقترحت تعريفاً شاملاً للعنف في "التقرير العالمي حول العنف والصحة" (WHO, 2002: 5). وعرفته بأنه "قيام المرء بالاستخدام المتعمد للقوة المادية، سواء بشكل تهديدي أو فعلي، ضد نفسه أو ضد الآخرين أو ضد المجتمع بشكل عام، الأمر الذي ينجم عنه أو من المحتمل أن ينجم عنه إلحاق الأذى أو الموت أو الإساءة النفسية أو سوء النمو أو الحرمان.

ثانياً: العدوان

اعتبر البعض أن العدوان مصطلح عام يستخدم للتعبير عن الكثير من الأفعال التي تتضمن الهجوم على الآخرين ومعاداتهم. وقد عرف "باس" (Buss, 1961: 1) العدوان على أنه الاستجابة التي تمثل مثيراً مؤذياً لكائن آخر. أما "باندورا" (Bandura, 1978: 34) فيعرف العدوان بأنه سلوك يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر، سواء كان هذا الآخر فرداً أو شيئاً، فهو يتضمن

الإيذاء البدني والهجوم اللفظي وتحطيم الممتلكات، وقد يصل إلى التهديد بالقتل أو القتل.

في حين يميل آخرون إلى التمييز بين العنف Violence والعدوان Aggression مركزين على أن العنف له طابع مادي بحت، من حيث أن العدوان يشتمل على المظاهر المادية والمعنوية معاً، وفي المحاولات الأخرى التي أجريت للتمييز بين العدوان والعنف ما قامت به "كراه" (Krahe, 2001: 13) التي اعتبرت أن مصطلح العنف نمط فرعي Subtype من أنماط العدوان ويستخدم للإشارة إلى الأشكال المفرطة من العدوان الجسدي. كما يرى شوقي (١٩٩٣: ٣٣) أن للعدوان مفهوماً أكثر عمومية من العنف فهو الجانب المادي المباشر المتعمد من العدوان.

وتقودنا كل هذه الاعتبارات إلى التعريف الإجرائي الذي تبناه "فيلسون" (Felson, 2002: 13) والذي عرف العدوان على أنه سلوك إكراهي يهدف من ورائه الفرد إلى إلحاق الضرر المتعمد بالآخرين. وعادةً ما يتوقع الأشخاص الذين يلجئون إلى العدوان أن عدوانهم هذا سيلحق الضرر بالشخص المعتدى عليه ومع ذلك يمضون في عدوانهم ضده.

العنف الزوجي:

إذا ما انتقلنا إلى تحديد المقصود بمفهوم العنف الزوجي فنرى بأنه يرتبط بالدرجة الأولى بالأسرة التي يحكمها نظام اجتماعي يعد من أقدم النظم الاجتماعية وأكثرها تعقيداً. وبتطبيق مفهومي العنف والعدوان اللّذين تم تناولهما سابقاً يمكن القول بأن "العنف الزوجي هو أيضاً أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في المجتمع (عبد الوهاب ٢٠٠٠: ١٦).

فالعنف الزوجي يعتبر أحد الأشكال أو المستويات الرئيسة للعنف الأسري ويقصد به الممارسات السلوكية العنيفة الصادرة من قبل الزوج تحديداً ضد الزوجة،

واستناداً إلى تعريف الأمم المتحدة للعنف ضد المرأة يمكن تعريف العنف الزوجي ضد الزوجة بأنه يشير إلى أي فعل يقترفه الزوج وينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة نفسية أو جسمية أو جنسية أو مالية اقتصادية للزوجة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية. وبالنظر إلى التعريف السابق للعنف الزوجي ضد الزوجة نجد أنه متعدد المظاهر والأشكال ولكنه يقع بالأساس في أربعة أشكال رئيسة وهي: العنف النفسي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف المالي.

النظريات المفسرة للعنف الزوجي كأحد أشكال العنف الأسري

بالرجوع إلى التراث النظري لمشكلة العنف الأسري والذي يعتبر العنف الزوجي ضد الزوجة أحد أشكاله الرئيسة تبين أن هناك عدداً من النظريات النفسية التي تسهم في تفسير هذه المشكلة من أهمها: نظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية الإحباط والعدوان، ونظرية الثقافة الفرعية.

ومع بداية السبعينات من القرن الماضي ازدادت حركة البحث العلمي التي تهدف إلى تناول قضية العنف الأسري بالدراسة، وفي هذا الإطار برز توجهان نظريان أساسيان يرميان إلى تفسير ظاهرة العنف الأسري وهما: النظرية النسوية ونظرية العنف العائلي. لذلك نرى أنه من الأهمية بمكان استعراض هاتين النظريتين اللتين وجهتا التعريفات الخاصة بالعنف الأسري وأسس تحليلاته ومناهج التدخل فيه والسبب المرضي وراءه. وتبعاً للاختلاف في التوجهات النظرية هذه ستختلف المصطلحات الدالة على العنف الأسري فمرة سنشير إليه بالعنف العائلي، ومرة بالعنف الأسري، ومرة بالعنف الزواجي، ومرة بضرب الزوجات ..الخ.

وفيما يلي عرض لأهم القضايا النظرية التي تثيرها هذه النظريات حول تفسير سلوك العنف الأسري بأشكاله المختلفة:

١. نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning

يرى باندورا (١٩٧٧) أن معظم سلوك الإنسان سلوك متعلم ويتم تعلمه من خلال القدوة، إذ يمكن للفرد من خلال ملاحظة سلوك الآخرين أن يتعلم كيفية إنجاز

السلوك الجديد. وقد حدد باندورا ثلاثة مصادر للسلوك العنيف في المجتمع الحديث وتتمثل هذه المصادر في تأثير الأسرة، والثقافة الفرعية والإقتداء بالنموذج الرمزي "باندورا" (Bandura, 1977: 24-28).

فالأسرة تعد المصدر الأول والرئيس في تعلم الأفراد سلوك العنف حيث يتعلم الفرد المعايير والقيم التي تبين أن العنف يعد الأسلوب الأمثل في مواقف معينة، كما يتعلم البعض أن العنف هو الطريق الوحيد للحصول على ما يريدون "باندورا" (Bandura, 1976: 206). إن الآباء الذين يستخدمون أسلوب العقاب البدني يزودون أبناءهم بنموذج عدواني لكي يقلدوه، وفي هذا الإطار يتأثر الأطفال بشدة بالأبوين كقدوة في كيفية التأثير على سلوك الآخرين، فالآباء الذين يفضلون طرق القهر والقسوة في المعاملة يميل أطفالهم إلى استخدام أساليب عنيفة مشابهة في علاقتهم مع أصدقائهم وإخوتهم ثم مع زوجاتهم وأولادهم. كما أن طاعة الآباء في أحوال كثيرة تنشئ الاستجابة لأساليب العدوان من خلال الإقتداء بالنموذج التوجيهي في الكلام والاتجاه. وبالإضافة إلى إعطاء النماذج التي يمكن أن تقلد، فالأسرة من خلال استخدامها للعنف تعلم أفرادها أن العنف يعد شكلاً مقبولاً للتعبير أو لحل المشكلات "سيجل" (Seigel, 1992: 170).

٢. نظرية الإحباط والعدوان:

تعتبر نظرية الإحباط والعدوان إحدى النظريات الشائعة في تفسير مشكلة العنف الأسري بأشكاله المختلفة، فقد ظهرت هذه النظرية أول ما ظهرت على يد "دولارد" Dollard الذي يرى أن الإحباط يؤدى دائماً إلى استثارة حافز (دافع) ملح يتجه نحو العدوان، وأن العدوان لا يظهر في فراغ اجتماعي، بل يتولد في الغالب من أنماط التفاعل المختلفة مع أناس آخرين، حيث يتحدد وفقاً لهم شكله واتجاهه.

وعلى الرغم من أن الإحباط يعتبر على نطاق واسع الدافع الرئيس وراء العدوان الظاهر، إلا أن الدلائل التي توضح أن له مثل هذا التأثير متباينة تماماً. لذا لا ينبغي علينا أن نفترض أن الإحباط يؤدى دائماً إلى العدوان مباشرة، فالأصح أنه يولد دافعاً للسلوك العدواني (أي حافزاً عدوانياً) وهذا بدوره يشجع أو يمهد الطريق أمام

مثل هذا السلوك. ومما يدعم بشكل مباشر هذه الاستنتاجات التي تخلص إلى أن الإحباط لا يؤدى دوماً إلى العدوان تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسات الإمبريقية التي أجراها "بيركوفيتز" (Berkuvitz, 1989). وتشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من أن الإحباط يمهد التربة في بعض الأحيان لحدوث العدوان إلا أنه لا ينجم عنها دائماً وأبداً –ولا حتى في العادة– مثل هذه الآثار العدوانية. كذلك فإن "ميلر" (Miller, 1941) الذي يعتبر من أوائل الذين صاغوا فرضية الإحباط– العدوان سرعان ما عدل من مقترحه الأولي وأشار إلى أن الإحباط يؤدى إلى العديد من أنماط السلوك، وأن العدوان واحدٌ منها فقط. إلا أنه من الأسهل أن نفترض أن الإحباط هو الدافع الأولي وراء العدوان.

ويذهب أنصار الإحباط والعدوان إلى أن الإحباط الذي يؤدي إلى العنف يعد نتيجة مباشرة لعدم العدالة وعدم المساواة والفقر ونقص الفرص المتاحة داخل المجتمع، ففي مثل هذه الحالات يقوم الفرد المحبط بتحويل هجومه عن المصدر الأصلي المسبب للإحباط إلى هدف آخر بديل. فالزوج الذي يتعرض للصراعات في مجال عمله ويشعر بالضعف في التحكم في عمله، فإنه عندما يعود إلى منزله يمارس القوة على زوجته أو أبناءه إذ أنه يحاول تحويل الإحباط الخارجي إلى قوة داخل أسرته "كولمان" (Coleman, 1987: 445). كما أن الزوج غير القادر على مواجهة أعباء الأسرة وسد احتياجاتها بسبب انخفاض مستوى تعليمه ومكانته المهنية ودخله، أو لأنه ذو مكانة اجتماعية منخفضة عن زوجته فإن الضغوط والإحباطات قد تدفعه إلى استخدام العنف مع زوجته أو أبنائه وخاصة مع وجود معايير تسمح بأن تكون الزوجة هدفاً مشروعاً يصب عليه غضبه وينفس فيه عن إحباطاته. (المجدوب ٢٠٠٣: ٣١). وإننا نرى أن هذا التفسير يمكن أن يكون أقرب تفسير نفسي منطقي يوضح الدوافع الكامنة وراء العنف الأسري.

٣. نظرية الثقافة الفرعية للعنف

يشير أصحاب هذه النظرية إلى أن الاتجاهات نحو العنف تختلف من جماعة إلى أخرى داخل نفس المجتمع، وتتميز الثقافة الفرعية للعنف بأن لها اتجاهات إيجابية

نحو العنف، وأن هذه الاتجاهات تشجع على ظهور سلوك العنف في كثير من الأحيان. كما يفضل الأعضاء الذين ينتمون لهذه الثقافة الفرعية أسلوب الخشونة في المعاملة، كما يشجعون السلوك العدواني بين الذكور. ويرى "وولفجانج وفيراكوتي" (Wolfgang & Ferracuti, 1967: 140) أن الثقافة الفرعية للعنف تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية وفي هذه الثقافة يسمح باستخدام العنف، حيث يتم بشكل خاص التشجيع على ممارسة العنف في مرحلة الطفولة وخلال مرحلة البلوغ. كما يرى أن العنف يعد سلوكاً متعلماً ومقبولاً اجتماعياً في إطار الثقافة الفرعية للعنف، حيث لا ينظر إلى استخدام العنف على أنه سلوك غير مشروع وبالتالي لا يشعر مستخدمو العنف بالذنب تجاه عدوانهم، فقد يصبح العنف جزءاً من أسلوب حياتهم ووسيلة لحل مشكلاتهم الاجتماعية. كما أشار إلى أن الثقافات الفرعية التي تشجع العنف الأسري تكون أكثر شيوعاً بين الفئات الاجتماعية الدنيا، فهي سبب رئيسي لارتفاع معدلات جرائم العنف الأسري لدى هذه الجماعات.

٤. النظريات النسوية والعنف الأسري:

يؤكد المناصرون للنظرية النسوية على أن لب مشكلة العنف الأسري تكمن في التركيبة الأبوية للمجتمع "كروز" (Kurz, 1989: 489-505). فهذا المجتمع الذكوري تظهر ملامحه واضحة في البناء الاقتصادي للمجتمع، ومؤسساته الاجتماعية، والتمييز القائم على أساس الجنس في مجال العمل، ناهيك عن الأدوار الجندرية التقليدية لكل من الرجال والنساء "سكيكتر" (Schecter, 1982). ويترافق مع قضية المجتمع الأبوي قضية السلطة التي تشير إلى أحقية التحكم في والسيطرة على التراكيب البنائية للمجتمع، وهذا الأمر ما كان إلا نتيجة حتمية لإعطاء المجتمع للذكور امتيازات معينة تضمن تفوقهم على الإناث. وبعبارة أخرى، يمكننا القول أننا ورثنا النظرة إلى الأدنى والأعلى، ودرجنا على النظر إلى الذكور على أنهم متفوقين على الإناث في كل شيء "جريسكوم" (Griscom, 1992: 389-413).

لذلك يرى المناصرون للنظرية النسوية أنه يتوجب على برامج التدخل في هذا

المجال أن تركز على عدد من القضايا أهمها: تمكين النساء ليتمكنَّ من اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بحياتهن بأنفسهن، وتثقيف النساء والمجتمع حول قضايا العنف الأسري، وتزويد ضحايا العنف الأسري بالمساعدة القانونية والاقتصادية التي تساعدهم على إنهاء العلاقات العنيفة، بالإضافة إلى توفير الملاجئ للهاربات من نير العنف.

٥. نظريات العنف العائلي والعنف الأسري

يؤكد المتبنون لهذا الإطار النظري على أن السبب وراء عنف الأزواج يكمن في البناء الآني لمؤسسة الأسرة "كروز" (Kurz, 1989: 489-505). وبعبارة أخرى، يؤكد هؤلاء على أن الأسرة هي نظام من العلاقات الاجتماعية ذات خصائص معينة مما يجعل منها تربة خصبة للعنف. فعلى سبيل المثال، يقضي أعضاء الأسرة وقتاً طويلاً سوياً، وتفاعلهم مع بعضهم البعض غالباً ما يكون مشحوناً، وكل منهم يعرف نقاط الضعف عند الآخر، وعضويتهم في الأسرة ليست عضوية طواعيةً ولا بمحض إرادتهم، والأمور الأسرية هي في الأساس أمور خاصة لا يعرفها الآخرون، ومن ثم يمكننا القول أن هناك غياب للسيطرة الاجتماعية على السلوك داخل الأسرة. فكل هذه الأمور مجتمعة تساعد في حجب وإخفاء العنف داخل الأسرة "جيليس" (Gelles,. 1993: 1-46). ومن ثمَّ يمكننا القول أن السبب المرضي الكامن وراء عنف الأزواج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسرة وأن تحليله يتوجب أن ينصب على الأسرة، كما أن الأسرة نفسها يتوجب أن تكون محور برامج التدخل.

في النهاية، نستطيع القول أن الجدال لا زال حامياً بين مناصري النظرية النسوية والمنظرون للعنف العائلي، وما يزيد الطين بلة التوجه إلى تسييس هذا الجدال. ولكن كما نرى، لا أحد ينكر أن لكليهما تأثيراً كبيراً على توجهات برامج التدخل الإكلينيكية، والسياسات الخاصة بهذه القضية والبرامج الرامية إلى معالجتها.

الدراسات السابقة :

قبل أن نعرض للدراسات السابقة لا بد من الإشارة والتنويه، إلى أنه بقدر ما كان حصر الدراسات الأجنبية السابقة وتصنيفها أمراً شاقاً ومرهقاً نظراً لكثرتها عددياً ونوعياً وتعدد موضوعاتها وتنوعها والمتغيرات التي تناولتها وتخصصاتها وجنسياتها وأهدافها وأطرها النظرية بمفاهيمها وأدواتها ومادتها المختلفة، بقدر ما كان العثور على دراسات سابقة أكاديمية أو غير أكاديمية في المجتمع العربي عامةً، والفلسطيني خاصةً، أمراً شاقاً ونادراً، وعلى الرغم من الجهد الذي بذله الباحث لحصر الأبحاث والدراسات السابقة حول العنف الزوجي في المجتمع الفلسطيني والمجتمع العربي، إلا أنه لم يعثر إلا على عدد قليل من الدراسات، وهذا العدد القليل -من الدراسات- في مجمله لم يتناول موضوع العنف الزوجي، وإنما تتناول موضوع العنف الأسري، ليس هذا فحسب، بل إن هذا العدد القليل من الدراسات -في حدود علم الباحث- هو أبحاث ودراسات محدودة نسبياً بالنسبة لمحتوى كل منها، خاصة بالنسبة للأدوات التي استخدمتها والأسئلة التي تم طرحها، بالإضافة إلى الاختلاف الشاسع في المناهج التي تم إتباعها، والعينات التي تمت دراستها، وحجمها، وتوزيعها، ولهذه الحقائق أثر واضح على ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج، الأمر الذي يجب ألا يغيب عن أذهاننا ونحن نعرض لهذه الدراسات.

أما بالنسبة للأساس التصنيفي الذي سنتبعه في عرضنا ومراجعتنا للدراسات السابقة في ضوء تعدد وتنوع بل وتباين أسس تصنيف الدراسات السابقة، فقد رأينا في نهاية الأمر أن يتم تصنيف الدراسات السابقة وفقاً لتصنيف يجمع بين أساسين من الأسس التصنيفية. هذان الأساسان هما طبيعة الظاهرة موضوع الدراسة وطبيعة المفحوصين. هذا بالنسبة للدراسات الأجنبية، أما الدراسات العربية فنظراً لقلتها فسنعرض لها -دون أن نتبع الأساس التصنيفي الذي اقترحناه لنتبعه في عرض الدراسات الأجنبية- في المجتمع الفلسطيني أولاً وفقاً لتسلسلها التاريخي، ثم في المجتمع العربي-وفقاً لما استطعنا حصره- وفقاً للدولة التي أجريت فيها الدراسة

من جهة، ومن الجهة الأخرى، وفقاً لتسلسلها التاريخي. وبناءً على هذا الأساس تم تصنيف الدراسات السابقة إلى الأقسام التالية:

أولاً: دراسات تناولت العنف الأسري والمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية:

١: دراسات في المجتمع الفلسطيني:

(١) دراسة "الحاج يحيى وآخرين" (١٩٩٥) عن: المرأة الفلسطينية وبعض قضايا العنف الأسري "تحليل آراء الفتيات الفلسطينيات تجاه بعض قضايا العنف الأسري"، وبينت نتائج الدراسة فيما يتعلق بتجربة الفتاة الفلسطينية نفسها مع الأشكال المختلفة للعنف في الأسرة أن المبحوثات تعرضن بنسب متفاوتة للعنف والإساءة بجميع مظاهرها من أسرهن مرة واحدة على الأقل خلال السنة الأخيرة. وتراوحت هذه النسب ما بين (٤,٣%) تعرضن لمحاولة اغتصاب من قبل الأب، (٣٥,٢%) للعنف والإساءة النفسية.

(٢) وفي دراسة "الحاج يحيى" Haj. Yahia (١٩٩٩)، والتي هدفت إلى الكشف عن مستوى شيوع الإساءة للزوجة، وعلاقة بعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية بذلك. كشفت نتائج الدراسة عن أشكال مختلفة في إيذاء الزوجة في المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الإيذاء النفسي ٥٢%، في حين بلغت نسبة من تعرضن للعنف الجسدي ٣٣% من مجمل العينة. واختلفت نسبة شيوع هذه الأشكال باختلاف بعض المتغيرات والخصائص الديموغرافية التي تناولتها الدراسة، فقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً في بعض أشكال إيذاء الزوجة، وفقاً لتلك المتغيرات. حيث توصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة باختلاف كل من المتغيرات التالية: مكان الإقامة، تعليم الزوجة، تعليم الزوج، دخل الأسرة.

(٣) واستمراراً لدراسات الحاج يحيى عن قضايا العنف والإيذاء الأسري تأتي دراسة "الحاج يحيى" Haj Yahia (٢٠٠٠) عن: "أنماط العنف ضد الفتيات العربيات المخطوبات في إسرائيل وبعض نتائجه النفسية"، وقد بينت النتائج بأن ما بين ٨% و ٤٨% من المستجيبات قد واجهن عدواناً نفسياً من قبل شركائهن وأن ١% إلى ١٠% قد تعرضن إلى العدوان الجسدي. علاوة على ذلك، فإن ٥% و

١١% من المستجيبات قد واجهن أفعالاً من الإساءة الجنسية مرة واحدة على الأقل خلال فترة الخطوبة.

(٤) وفي حين ركزت دراسات الحاج يحيى السابقة على بعض جوانب العنف الأسري واعتمدت في عيناتها على مجتمع النساء في الضفة الغربية والمجتمع العربي في إسرائيل بصورة ملاحظة، مقارنة بحجم تمثيل النساء من قطاع غزة في عينات دراساته، تأتي دراسة "المنسي، كامل" (٢٠٠١) عن: "العنف العائلي ضد النساء في قطاع غزة: إنتشاره أسبابه ونتائجه وآليات التدخل"، لتبين أن حوالي ٦٢,١% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن تعرضن أو يتعرضن لأي شكل من أشكال العنف، و ٣٧,٨% لم يتعرضن لأي شكل من أشكال العنف. وحسب أنواع العنف تبين أن ٤٦,٢% من النساء تعرضن للعنف الجسدي، و ٥١,٥% تعرضن للعنف النفسي، و ١٤,٢ % تعرضن للعنف الجنسي، و ٥,٢% تعرضن للعنف والاستغلال الاقتصادي، و ١٣,٦% تعرضن للعنف الاجتماعي، و ١١,٢% تعرضن للإهمال. أما بالنسبة للنساء اللواتي لم يتعرضن لأي نوع من أنواع العنف فقد بلغت ٣٧,٩%.

(٥) وتدعيماً لدراسة "المنسي" التي هدفت إلى إلقاء الضوء على العنف ضد النساء في قطاع بشتى أشكاله وأنواعه، وإيجاد سبل وطرق تؤدي إلى وضع سياسات واستراتيجيات وتدخلات لمنع هذه الظاهرة ومحاربتها. تأتي دراسة "حجو، منى وآخرين" (٢٠٠١) عن: "العنف العائلي ضد المرأة في قطاع غزة"، وقد اعتمدت الدراسة على المقابلات الفردية مع ١٢٠ حالة من النساء من كافة المواقع الجغرافية لقطاع غزة، ومن أعمار وحالات اجتماعية مختلفة.

وبالنسبة للنتائج فقد تبين أن أعلى نسبة انتشار للعنف هي بين المطلقات، وفيما يتعلق بمتغير العمر فقد تبين أن أعلى نسبة للمعنفات هي من الفئة العمرية (١٨-٢٨) حيث تبلغ ٢٢,٦%، كما أظهرت النتائج أن نسبة المعنفات في المدن بلغت ٨٣% بينما بلغت نسبتهن ٥٦,٥% في المخيمات والقرى. وفيما يتعلق بمستوى التعليم، بينت النتائج أن أعلى نسبة انتشار للعنف هي بين الأميات والمتعلمات في

المرحلة الابتدائية، كما وأشارت النتيجة إلى ارتفاع العنف أيضاً فيما بين المتعلمات في المرحلة الثانوية، كذلك بينت النتائج أن أعلى نسبة من المبحوثات يعشن في عائلات نووية وأن مستوى انتشار العنف فيما بين النساء اللاتي يعشن في عائلة نووية متقارب جداً من نسبة انتشاره فيما بين اللاتي يسكن في عائلة ممتدة.

(٦) وتأتي في نهاية هذه المجموعة من الدراسات -التي تمكنا من حصرها وعرضها في الصفحات السابقة- دراسة "الزريعي" (٢٠٠٢)، عن العنف ضد المرأة الفلسطينية وعلاقته بمفهوم الذات لديها. وقد اختارت عينة الدراسة بشكل عشوائي مكونة من ١٢٠ امرأة متزوجة من محافظات غزة تتراوح أعمارهن بين ١٨- ٤٩ عاماً.

وقد بينت نتائج الدراسة أن العنف النفسي احتل المرتبة الأولى من بين أشكال العنف الممارسة ضد المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، تلاه العنف الجنسي، ثم العنف الجسدي. وتظهر الدراسة أن النساء فوق سن ٤٠ يعانين أكثر من العنف النفسي والجنسي فيما تعاني النساء الفلسطينيات في جميع مراحل العمر من العنف الجسدي بالدرجة نفسها.

٢: دراسات في العالم العربي:

(١) جاء في التقارير الصادرة عن دائرة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في الولايات المتحدة الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٠ في دول العالم تحت عنوان "النساء وحقوق الإنسان في مصر" أن الدراسة الوطنية التي أجريت في مصر عام ١٩٩٥ أشارت إلى أن العنف المنزلي ضد النساء يعتبر مشكلة بالغة الأهمية في المجتمع، حيث أن امرأة واحدة من بين كل ٣ نساء متزوجات قد ضربت مرة واحدة على الأقل خلال الزواج.

(٢) وجاء في دراسة "أبو شبانة" Abou Shabanah M. (١٩٩٨) التي تتناول نتائج دراسات أجريت حول العنف الأسري ضد المرأة في دول البحر الأبيض المتوسط أن نتائج دراسة أجريت في الإسكندرية/ مصر أن العنف الأسري ضد المرأة كان السبب الرئيس لإصابة المرأة بجروح، وهو مسئول عن زيارة ٢٥%

من السيدات لعيادات العلاج من الصدمة في الأردن، وتُقدر دراسات أجريت حول العنف ضد المرأة في الأردن أن ٦,٣% من السيدات الأردنيات يتعرضن للعنف الأسري.

(٣) وورد في كتاب، العنف الأسري. تأليف "إجلال حلمي" (١٩٩٩) عرض لدراسة المجلس القومي للسكان (١٩٩٧) التي أجريت على ٧ ألاف زوجة في الريف والحضر، وأظهرت النتائج أن ٣٥% من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن مرة واحدة على الأقل منذ زواجهن، ولا يحمي الحمل المرأة من العنف. وأن ٦٩% من الزوجات يتعرضن للضرب في حالة رفضهن المعاشرة الزوجيّة، ونفس النسبة يتعرضن للضرب في حالة الرد على الزوج بلهجة لم تعجبه. كما تبين أن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية. وتوصل بحث "المرأة الجديدة" الذي قدم لمؤتمر بكين عام ١٩٩٦ نتائج مختلفة تتسم بالتحيز إلى حد ما فقد تبين أن ما تعتبره النساء عنفاً موجهاً من أزواجهن يتمثل في: رفض الاختلاف في الرأي ٨٨%، منع الزوجة من السفر ٦٩%، ومنعها من الخروج من المنزل ٨٢%، وأخيراً المعاشرة الجنسية بالإكراه ٩٣% (حلمي، ١٩٩٧: ١٤٩-١٥٠).

(٤) وأشارت نتائج دراسة "الخالدي" (٢٠٠٠) وعنوانها "العنف المنزلي لدى بعض اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" وهي دراسة استطلاعية لدى مجموعة أسر فلسطينية تعيش في مخيمات لبنان، أشارت النتائج إلى أن ٢٩,٦% من إجمالي العينة قد تعرضن ولو لمرة واحدة أثناء زواجهن لضرب من قبل أزواجهن، وأن حوالي ٤٤,٧% قد تعرضن لصراخ أزواجهن عليهن، وأن ١٢,٢% قد تعرضن للإهانة مرة واحدة على الأقل خلال فترة زواجهن. كما بينت نتائج الدراسة أن الأسر ذوات الدخل المتوسط تعاني من العنف الأسري بشكل أقل مقارنة بكل من الأسر ذوات الدخل المنخفض، والأسر ذوات الدخل المرتفع. كما أن الزوجات اللواتي تتراوح أعمار أزواجهن ما بين ٤٦ -٦٧ يقل احتمال تعرضهن للضرب من

قبل الزوج. كما بينت الدراسة أن الزوجات اللواتي يعانين من أمراض مزمنة يزيد احتمال تعرضهن للضرب من قبل الزوج.

(٥) كما أظهرت نتائج دراسة رغداء الأحمد، ونجوى حسن (ب.ت) أن أكثر مظاهر العنف شيوعاً لدى عينة الدراسة جاء الضرب والاعتداء والأذى الجسمي حيث عانت منه ٢٠% من النساء. يليه الحرمان المالي وسوء المعاملة والغيرة حيث عانت من كل مظهر من هذه المظاهر ١٠% من العينة. كما أظهرت النتائج أن العنف ينتشر أكثر ما ينتشر بين النساء الشابات في الفئة العمرية ١٦- ٣٠ سنة حيث بلغت، هذه النسبة ٤٠% من النساء اللواتي عانين من العنف والأذى. كذلك بينت الدراسة أنه وعلى الرغم من عدم وجود تباين بين تعليم الزوجين لدى ٣٤% من العينة إلا أنهن عانين من العنف الزوجي. كما تبين نتائج الدراسة أن ٥٥% من عينة الدراسة كان عدد أفراد الأسرة فيها بين (٤- ٧) أفراد. أما فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي وجدت الدراسة أن حالات العنف تتوزع على جميع المستويات الاقتصادية ولدى مختلف الفئات الاجتماعية.

(٦) أما دراسة "مازياك واصفر" Maziak W; Asfar T. (٢٠٠٣) عن "الاعتداء الجسدي على النساء ذوات الدخل المنخفض في حلب بسوريا"، فتبين نتائجها أن الاعتداء الجسدي الأخير (الضرب ٣ مرات على الأقل في العام السابق) قد وجد لدى ٢٣% ممن تحقق معهن، بينما وجد بنسبة ٢٦% لدى النساء المتزوجات، كما وقد تبين أن الاعتداء الجسدي يرتبط بتعليم النساء، والديانة، والعمر، والحالة الزواجية، والوضع الاقتصادي، ومكان الإقامة. وتبين بيانات هذه الدراسة أن الاعتداء الجسدي منتشر على نطاق واسع بين هذه الشريحة من النساء، كما وأن تعليم النساء يعتبر العامل الأكثر أهمية والأكثر قابلية للتعديل.

(٧) دراسات "عبد الوهاب، ليلى" (١٩٩٤) في مصر، "قاسم، معن عبد الباري" (٢٠٠١) في اليمن، "فادية أبو شهبة" (٢٠٠٤) في مصر، وما يجمع بين هذه الدراسات هو أنها دراسات استطلاعية أولية، وهي دراسات غير إمبريقية، واعتمدت على جمع البيانات الإحصائية والوثائق الموجودة في المحاكم ومراكز

الشرطة، وحوادث العنف المنشورة في الصحف المصرية، والمقابلات الفردية أو المودعين بالسجون وممن ارتكبوا جرائم عنف وقعت داخل أسرهم.

وأظهرت النتائج أن الأسباب الاقتصادية، الخيانة الزوجية، الزواج من أخرى، تمثل أهم الدوافع وراء العنف ضد المرأة. كذلك أشارت النتائج أن هناك علاقة بين انتشار العنف ضد المرأة في الأسرة وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي للزوج والزوجة. كما أن الفئة العمرية ٢٦-٣٠ سنة هي أعلى الفئات التي قيدت لديها ظاهرة العنف الأسري.

(٨) قدم "عادل الشرجبي" (٢٠٠٤) ورقة عمل بعنوان "العنف العائلي ضد المرأة تحليل لعلاقات النوع الاجتماعي في المجال الخاص"، وتمثل الهدف الرئيس لهذه الورقة في لفت الانتباه إلى ظاهرة العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة اليمنية. وخلص الباحث في تحليله إلى القول باختلاف أشكال العنف الموجه ضد المرأة باختلاف عدد من العوامل الديموغرافية والاقتصادية، حيث يرى أن المرأة الريفية أكثر تعرضاً للعنف المعنوي والمادي من المرأة الحضرية، ثم يسترشد الباحث بنتائج إحدى الدراسات التي أجريت في اليمن/عدن ليدلل على أن أكثر أشكال العنف العائلي انتشاراً هو العنف الجسدي، وفي إطار العنف الجسدي ذاته فإن ٧٦,٤% من النساء المعنفات اللائي تم إجراء الدراسة عليهن تعرضن للضرب باليد، فيما تعرضت ٢٣,٦% منهن للضرب بالعصي وأدوات منزلية.

ثانياً: دراسات تناولت درجة ومدى انتشار العنف الزوجي في بيئات ومجتمعات أجنبية:

يدور الكثير من الجدل في المؤتمرات وفي الأبحاث المنشورة وفي وسائل الإعلام وفي المنشورات المختلفة حول مستوى ودرجة العنف الموجه ضد المرأة من قبل الشريك في المجتمعات المختلفة. وتعتبر الدراسات التي تجرى لقياس درجة الانتشار محاولات لتقدير نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف الأسري خلال حياتهم كلها أو فترة منها. وقد تزايدت في العقد الأخير، عدد الدراسات التي تقيس درجة الانتشار في هذه المنطقة أو تلك على الرغم من تباين المعدلات التي يذكرها

الباحثون. الأمر الذي أدى إلى تعقد المقارنات حول نتائج العنف الأسري سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة. ليس هذا فحسب بل حتى داخل المجتمع الواحد اختلفت نتائج الدراسات حول مدى انتشار العنف الزوجي. وعلى الرغم من هذه الاختلافات الواضحة، كشفت كافة الدراسات -تقريباً- عن مستويات عالية من العنف الأسري.

وأوضحت دراسة "جونسون" Johnson C. (١٩٩٧) أن العنف الأسري هو مشكلة تعاني منها كافة دول العالم تقريباً، ولعله أكثر أنواع العنف الجندري انتشاراً. وتشير المعلومات المتوفرة حوله أن ما بين ٢٥% إلى ما يزيد على نصف نساء العالم تقريباً يتعرضن أو تعرضن للعنف الجسدي على أيدي شركائهن الحاليين أو السابقين، في حين تعاني نسبة أكبر قليلاً من هذه من العنف العاطفي والنفسي. أما التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية والمنشور في مجلة "إنتري نوز" ENTRE NOUS (١٩٩٧) فيشير إلى أن حوالي ٢٠-٥٠% من النساء في العالم يتعرضن للعنف الجسدي مما يترتب عليه عواقب صحية بالغة. وورد في التقرير المنشور في مجلة "ريبرو وتش" REPROWATCH (١٩٩٩) أن ٢٠% من السيدات على الأقل في جميع أنحاء العالم يتعرضن للتحرش الجنسي أو الجسدي، ويعادل درجة انتشار معاناة المرأة من العنف درجة إصابتها بالسرطان.

وأكدت جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins في تقريرها الذي نشرته عام (٢٠٠٠) تحت عنوان "القضاء على العنف ضد المرأة" على تعرض $\frac{1}{3}$ النساء للاعتداء سواء بالضرب أو بالإجبار على ممارسة الجنس في فترة ما في حياتهن. وقد دعم هذا التقرير عدد من المسوحات السكانية التي أظهرت أن ١٠%-٥٠% من السيدات قد تعرضن لعنف جسدي وجنسي على يد أزواجهن، وعادة ما ارتبط هذا الاعتداء الجسدي باعتداء نفسي.

وتشير دراسة "ناصر وحيدر" Nasir K; Hyder AA (٢٠٠٣) إلى أن مسح التراث الذي أجراه المؤلفان اظهر أن نسبة انتشار العنف ضد النساء الحوامل في الدول النامية تراوحت مابين ٤% و٢٩%.

هذه هي نتائج بعض الأبحاث والتقارير العالمية أو الإقليمية وإذا انتقلنا إلى عرض نتائج بعض الدراسات على المستوى المحلي أو المجتمعي وفقاً للتصنيف السابق عرضه، فالصورة الرقمية للنتائج لا تقل عنفاً وهذا ما سنعرضه في الصفحات التالية:

١: دراسات في العالم الإسلامي:

أشارت دراسة "الفاروقي وآخرون" Faruqi N, et al. (١٩٩٦) إلى أن ٣٤% من السيدات في كراتشي بالباكستان تحدثن عن مرورهن بتجارب مريرة من الإيذاء الجسدي وتحدثت ٣٩% عن تعرضهن لإهانات لفظية، ٣٧% لعنف جنسي و ٦٤% لاستغلال مالي و ٩٤% لإيذاء نفسي في بعض الفترات في حياتهن. كما أظهرت نتائج دراسة "فكري وبهاتي" Fikree FF; Bhatti LI. (١٩٩٩) في الباكستان أن العديد من السيدات في كاراتشي يتعرضن للعنف الجنسي بدرجة كبيرة جداً، وذكرت ٣٤% من المستجيبات تعرضهن للاعتداء الجسدي، وذكرت ١٥% تعرضهن لاعتداء جسدي خلال فترة الحمل.

ويشير "بهويا وآخرون" Bhuiya A, et al. (٢٠٠٣) إلى أن إحدى الدراسات التي أجريت في بنجلادش توصلت إلى أن ٥٠,٥% من النساء يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن. كما أظهرت نتائج المسح الذي قام به "كونج وآخرون" Koenig M; et al. (1999) في بنجلادش أن العنف اللفظي يمثل أكثر صور العنف الذي تتعرض له الزوجات شيوعاً، فقد ذكرت ٨٠% من النساء المبحوثات تعرضهن لمثل هذا النوع من العنف في الآونة الأخيرة، وذكرت ٤٢% من الزوجات تعرضهن لعنف جسدي حديثاً.

٢: دراسات في دول الجنوب

ا- دراسات في الدول الآسيوية:

ذكرت دراسة سينج جادو SeungJa Doe (٢٠٠٠) أن نتائج المسح الوطني لعام ١٩٩٧ في كوريا أظهرت شيوع وانتشار العنف الأسري في المجتمع الكوري، كما أظهر المسح أن نسبة العنف الأسري العام في كوريا هي (٣١،٤%) وهي نسبة

أعلى من تلك الموجودة في الولايات المتحدة وهونغ كونغ. وبينت نتائج دراسة "تانج" Tang. (١٩٩٩) حول الإساءة للزوجة في أوساط الأسر الصينية في هونج كونج أن ٦٧,٢% من النساء اللواتي تم الحديث معهن ذكرن بأنهن تعرضن للإهانة اللفظية مرة واحدة على الأقل، و ١٠% قلن أنهن قد تعرضن للاعتداء الجسدي مرة واحدة على الأقل من قبل أزواجهن خلال السنة التي تمت فيها الدراسة.

أما في الفلبين فقد بينت دراسة "أسيبس إسكوبال وآخرون" Acebes-Escobal BC, et al. (٢٠٠٢) أن نسبة حدوث الاعتداء الجسدي المنزلي من قبل الأزواج والشركاء الذين يعشون في نفس البيت قد بلغت ٧٥%. كما أظهرت نتائج دراسة "هندن وأداير" Hindin MJ; Adair LS. (٢٠٠٢) في الفلبين أن ١٣% من النساء المبحوثات أشرن إلى تعرضهن لعنف الشريك الحميم.

وكشفت نتائج دراسة "نيلسون وزيمرمان" Nelson E; Zimmerman C. (١٩٩٦) في كمبوديا عن تعرض ١٦% من النساء اللاتي تم إجراء المقابلة معهن للعنف الجسدي على أيدي أزواجهن، وذكرت ٨% من النساء أن معظم إصاباتهن تركزت في الرأس.

وفي الهند الشمالية بينت نتائج دراسة "مارتن وآخرون" Martin SL; et al. (١٩٩٩) حول العنف الأسري أن نسبة الرجال الذين يضطهدون زوجاتهم جسدياً تراوحت ما بين ١٨-٤٥%، وبلغت نسبة الرجال الذين يمارسون الجنس مع زوجاتهم بغير رضاهم التام ١٨-٤٠%، وأن ٤-٩% من الرجال كانوا يجبرون زوجاتهم جسدياً على ممارسة الجنس. وأظهرت دراسة "أوتو-أويورتي" Otoo-Oyortey N. (١٩٩٧) في الهند أن غالبية النساء والرجال يتقبلون ضرب النساء حتى أن ٤٠% من النساء قد تعرضن للضرب المبرح والمنتظم. أما نتائج دراسة "جيجيبهوي" Jejeebhoy SJ. (١٩٩٨) التي أجريت في منطقة ريفية في الهند فبينت أن العنف الأسري يؤثر على ٤٠ - ٤٦% من أفراد العينة في أتار براديش Uttar Pradesh، وعلى ٣٣- ٣٥% في تاميل نادو Tamil Nadu. كما تقبل كل من الزوجات والأزواج العنف الأسري على نطاق واسع. كما يشير "جيرستين"

Gerstein L. (2000) إلى أن أحد المسوحات التي أجريت في الهند خلال عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ أظهر أن ٣٠% من الأزواج، يقومون بممارسة عنف جسدي على زوجاتهم. وتتمثل أنماط العنف التي مارسوها ضد زوجاتهم في الصراخ (٣٣-٩٤%)، الصفع (٤٧-٧٧%)، الركل (٨-٣٢%)، استخدام أسلحة أو أدوات (٥-١٠%).

ب- دراسات في دول القارة السوداء (أفريقيا):

بينت دراسة "جوكيس وآخرون" Jewkes R, et al. (٢٠٠٢) في جنوب أفريقيا أن مدى الانتشار في مواجهة العنف الجسدي من قبل الزوج الحالي أو السابق أو الصديق boyfriend قد بلغ ٢٤,٦%.

وودد في دراسة "هندن" Hindin MJ. (٢٠٠٣) في زيمبابوي أن نتائج مسح تمثيلي وطني في زيمبابوي بينت أن أكثر من نصف النساء ٥٣% في زيمبابوي اعتقدن بأن ضرب الزوجة مُبَرَّر في بعض المواقف. وتشير دراسة "كونج وآخرون" Koenig MA, et al. (٢٠٠٣) إلى أن المسح الذي أجري في أوغندا، أظهر أن ٣٠% من النساء واجهن تهديدات جسدية أو اعتداء جسدي من قبل شركائهن الحاليين، ٢٠% منهن خلال السنة التي سبقت المسح. كما ذكرت ٣ نساء من كل ٥ نساء من اللواتي أبلغن عن تعرضهن لتهديدات أو اعتداءات جسدية في الآونة الأخيرة أنهن تعرضن لثلاثة أعمال عنف أو أكثر خلال العام الماضي. أما دراسة "آيماكهو وآخرون" Aimakhu Co, et al. (٢٠٠٤) التي تناولت الأسباب الراهنة وإدارة العنف ضد المرأة في نيجيريا فتشير إلى أن أكثر أنواع العنف شيوعاً هو العنف الجسدي حيث بلغت نسبته ٧٩,٤%.

ج-دراسات في دول أمريكا اللاتينية:

أشارت دراسة "كريل وآخرون" Creel L, et al. (٢٠٠١) في أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن العديد من النساء في أمريكا اللاتينية والكاريبي لا يزلن مهملات من النظام القانوني. حيث تشير الاستطلاعات من البلدان المختلفة بأن نسبة النساء

اللواتي أبلغن عن تعرضهن للاعتداء الجسدي من قبل شريكهن الذكر تقدر من ١٠-٥٠%.

وأشار التقرير الصادر عن المركز الهايتي Centre Haitien (١٩٩٦) أن جميع النساء في هايتي يمكن أن يقعن ضحية للعنف مرة واحدة على الأقل في حياتهن. وقد ذكرت ٧٠% من النساء المبحوثات تعرضهن للعنف، ولوحظ أن العنف الجسدي والجنسي يمثلان أكثر الأشكال شيوعاً بمعدل حدوث ٣٧%،٣٣% على التوالي. كما ذكرت ٢٥% من الحالات تعرضها لأشكال أخرى من العنف مثل الإصابات الجسدية والحرمان من الحرية والإذلال والإهانة.

وكشفت دراسة "موريسون وأورلاندو" Morrison AR; Orlando MB. (١٩٩٨) عن أن نتائج مسوح أجريت في مدينتي سانتياجو في تشيلي وميناجوا في نيكاراجوا في أمريكا اللاتينية أظهرت وجود مستويات مذهلة للعنف الأسري في هذه المدن. ففي سانتياجو، عانت أكثر من ٤٠% من السيدات من بعض أنواع العنف الأسري، بينما عانت أكثر من ٥٢% في ميناجوا من العنف.

أما دراسة "سايز وكارتيس" Sáez P, Cartes A. (٢٠٠٣) فقد بينت أن المجتمع التشيلي يعيش حالة من القلق بسبب وجود العنف العائلي حيث تعتبر النساء ضحايا لذلك العنف. وقد أجريت دراسة في عام ١٩٩٢ حول انتشار العنف الأسري في تشيلي، والتي أظهرت الحقيقة المروعة المتعلقة بالإساءة للنساء. حيث بلغت نسبة النساء اللواتي ضربن من أزواجهن ٢٥%، في حين تعرضت ٣٠% من هؤلاء للإساءة النفسية أيضاً. كما بينت دراسة أخرى أجريت عام ٢٠٠١ حول انتشار العنف العائلي أن ٥٠,٣٥% من النساء التشيليات واجهن مواقف عنيفة في علاقاتهن مع شركائهن. ٢٣% منهن تعرضن للعنف النفسي، و ٦٧,٥% تعرضن للاعتداء الجسدي.

وفي نيكاراجوا أشارت دراسة "مارتينز وآخرون" Martinez ME, et al. (١٩٩٨) إلى أن إمراة واحدة من كل ٥ نساء تعرضت لضرب مبرح خلال العام الماضي في نيكاراجوا. وأشارت ٧٠% من السيدات اللاتي ذكرن تعرضهن لعنف

الشريك إلى تعرضهن لممارسات عنف قاسٍ وحاد. أما نتائج المسح الصحي والديموجرافي لعام ٩٨ في نيكاراجوا فقد كشف عن مستويات مرتفعة للعنف الأسري، حيث أظهرت النتائج أن ٢٩% من السيدات المتزوجات في نيكاراجوا قد تعرضن لأحد أشكال العنف الجنسي والجسدي. أما الدراسة التي أجراها "إلزبيرج وآخرون" Ellsberg M; et al. (٢٠٠٠) في نيكاراجوا فقد بينت أن ٥٢% من النساء المتزوجات قد ذكرن بأنهن واجهن اعتداء شركائهن الجسدي في وقت ما في حياتهن، في حين أبلغت ٢١% من النساء المتزوجات عن تعرضهن للأشكال الثلاثة من الإساءة.

وذكرت دراسة "كليفنز" Klevens J. (٢٠٠١) في كولومبيا أن ٢٦,٥% من النساء المبحوثات تعرضن للصفع أو الدفع من قبل شريكهن الحالي، بينما ذكرت ١٣,٣% من النساء بأنهن كن قد ضربن بالكف -قبضة اليد-، أو رفسن، أو رُطمن بجسم ما، أو ضربن، أو هددن بسكين أو بمسدس، في حين ذكرت ٢٦,٢% من النساء بأن شريكهن فرض بعض الحظر والمنع عليهن (مثل عدم المشاركة في النشاطات الاجتماعية، عدم الذهاب إلى العمل، تحديد النسل ...الخ). وبينت دراسة "تيوزكا وبوردا" Tuesca R, Borda M. (٢٠٠٣) أن نسبة انتشار العنف الزوجي في كولومبيا بلغت ٢٢,٩%، وأن أكثر النساء تضرراً منه من هن في سن ٢٥ - ٢٩ سنة وبلغت نسبتهن ٣٣,٣%.

وأظهرت نتائج دراسة "راي وآخرون" Rey, et al. (٢٠٠٤) التي تعتبر من أوائل الدراسات الوبائية في جنوب المكسيك بأن ما يقارب من ٣٨% من النساء اللواتي تم مقابلتهن كن قد تعرضن إلى كل من الجسدي والعاطفي مرة واحدة على الأقل خلال حياتهن. في حين بينت الدراسة أن ٣٧% من النساء المترددات على مراكز الرعاية الصحية عانين من أحد أشكال العنف مرة واحدة على الأقل خلال حياتهن، في حين بلغت نسبة النساء اللواتي كن قد تعرضن للإساءة من قبل الشريك خلال العام السابق ٢١,٦%.

٣: دراسات في دول الشمال

أشار "ميزي وبولي" Mezey GC; Bewley S. في افتتاحية المجلة الطبية البريطانية لعام ١٩٩٧ إلى أن حوالي ٢٥% من نساء بريطانيا يتعرضن لعنف أسري. وقد لاحظ "هيث" Heath I. (٢٠٠١) الطبيب البريطاني بأن العنف العائلي هو السبب الرئيس في الكم الرهيب من الألم والحزن على المستوى الخاص. حيث أظهر مسح الجريمة البريطاني لعام ١٩٩٢ أن ما يقارب من ٢٥% من النساء تعرضن للعنف العائلي في وقت ما في حياتهن. كما أظهر مسح الجريمة البريطاني لعام ١٩٩٦ بأن ٤٦% من إجمالي حوادث العنف ضد النساء كانت عائلية، وأن أربعة حوادث من خمسة حوادث عنف عائلي ضد النساء حدثت في منازلهن. وتبين نتائج الدراسة التي أجراها "جيليوز وآخرون" Gillioz L, et al. (١٩٩٦) حول هيمنة الرجل والعنف الموجه ضد المرأة في الأسر السويسرية أن أكثر من ٢٠% من النساء تعرضن للاعتداء الجنسي والجسدي على يد أزواجهن في فترة ما في حياتهن. وحدثت حالات العنف في جميع قطاعات المجتمع.

وفي أستراليا أظهرت دراسة "مازا وآخرون" Mazza D, et al. (١٩٩٦) أن هناك درجة انتشار كبيرة للعنف الجسدي والجنسي والعاطفي ضد المرأة في ميلبورن–استراليا. وأن أكثر من ربع النساء وقعن ضحية للعنف الجسدي والعاطفي على يد أزواجهن في العام السابق للدراسة. كما عانت ١ من بين كل عشرة من عنف جسدي قاس، وتعرضت ١٣% إلى اغتصاب أو محاولة اغتصاب.

في حين أظهرت دراسة "هيجارتي وروبرتس" Hegarty K, Roberts G (١٩٩٨) وجود تباين في معدل درجة انتشار العنف الأسري في الدراسات التي تقيس درجة الانتشار في أستراليا، بحيث نجدها ٢,١% في مسح لضحايا الجرائم المجتمعية و ٢٨% في عينة عامة.

وأشارت دراسة "فانسلو وروبنسون" Fanslow JL, Robinson EM. (٢٠٠٤) في نيوزلندا إلى إحدى الدراسات القطاعية العرضية الكبيرة حول العنف ضد النساء في نيوزلندا، حيث وُجد أن النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي و/أو

العنف الجنسي مرة واحدة على الأقل من قبل شركائهن قد بلغت نسبتهن ٣٣% في أوكلاند Auckland و ٣٩% في وايكيتو Waikato.

أما في كندا فق ورد في دراسة "هيجارتي وروبرتس" Hegarty K, Roberts G (١٩٩٨) أن المسح الكندي للعنف ضد المرأة والذي يبلغ عدد أفراد العينة فيه ١٢٣٠٠ أظهر أن ٢٩% من النساء المتزوجات أو اللاتي كان لهن علاقات عاطفية قد تعرضن للعنف.

وتؤكد دراسة "بون وهولز" .Bohn DK; Holz KA (١٩٩٦) على أن العنف ضد المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية قد أضحى مشكلة خطيرة، حيث تعاني ما بين نصف إلى ثلث النساء في الولايات المتحدة الأمريكية من التعرض للعنف في فترة ما في حياتهن، وعادة ما يكون هذا الاعتداء موجه لهن من قبل أحد أفراد الأسرة أو الزوج على الأخص.

في حين آثار تقرير صادر عن برنامج الوقاية من الإصابة التابع لدائرة الصحة العامة في قسم الصحة في ولاية بالتيمور في الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٨) قضية العنف الأسري. ويقدر التقرير أن ما بين ٢٠% - ٣٠% من السيدات الأمريكيات يعانين حالياً من علاقات عنف، فيما تتعرض ٦ مليون امرأة سنوياً للضرب على يد شريكها الحالي والسابق.

ويوجز التقرير الذي نشره "كوكر" .Coker AL; et al (2000) نتائج المسح الذي قام به قسم الصحة والبيئة وجامعة جنوب كارولينا في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كشفت نتائج المسح أن ٢٥% تقريباً من السيدات الذين تم إجراء المسح عليهن قد عانين من عنف الشريك في فترة ما في حياتهن. أما دراسة "بليتشتا وفاليك" .Plichta SB; Falik M (٢٠٠١) فأشارت إلى أن أكثر من أربعة نساء من بين ١٠ نساء في الولايات المتحدة الأمريكية قد تعرضن لواحد أو أكثر من أشكال العنف، وبلغت نسبة اللواتي عانين من العنف الجسدي ١٩,١%، والاغتصاب بنسبة ٢٠,٤% وعنف الشريك الحميم بنسبة ٣٤,٦%.

ثالثاً: دراسات تناولت العنف الزوجي وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية:

١. دراسات تناولت العنف الزوجي وعلاقته بعمر الزوجة/الزوج:

تشير دراسة "مازياك واصفر" Maziak W; Asfar T. (٢٠٠٣) في حلب بسوريا، و"هندن" Hindin MJ. (٢٠٠٣) في زيمبابوي، و"مارتن" Martin FM. (١٩٩٩) في ٧ مدن أمريكية لاتينية وفي مدريد، و"فيزت وآخرون" Vest JR, et al. (٢٠٠٢) و"لون وفيجا" Lown EA; Vega WA. (٢٠٠١) في الولايات المتحدة الأمريكية أن العنف الأسري يرتبط بصغر سن الزوجين.

في حين أثبتت دراسة "زينج جوان" Xingjuan (١٩٩٩) في الصين أن أكثر من نصف النساء ضحايا العنف الأسري في مدينة بكين وضواحيها كنّ من ذوات الأعمار المتوسطة.

أما نتائج دراسة "بهويا وآخرون" Bhuiya A, et al. (٢٠٠٣) في بنجلادش، و"كيم" Kim (١٩٩٨) في كوريا، و"بان وآخرون" Pan H.; et al. (١٩٩٤) و"ماكلافلين وآخرون" McLaughlin, Iris G.; et al. (١٩٩٢) في الولايات المتحدة الأمريكية فبينت أن الأزواج الرجال الأصغر سناً أكثر ممارسةً للعنف الأسري من نظرائهم الأكبر سناً. ولم تبين نتائج دراسة "جوكيس وآخرون" Jewkes R; et al. (٢٠٠٢) في جنوب أفريقيا وجود ارتباط دال بين العنف الأسري وأعمار الزوجين.

٢. دراسات تناولت العنف الزوجي وعلاقته بالتعليم:

كشفت نتائج دراسة كل من "مازياك واصفر" Maziak W; Asfar T. (٢٠٠٣) في حلب بسوريا، و"كونج وآخرون" Koenig M; et al. (1999) في بنجلادش، و"مارتن وآخرون" Martin SL; et al. (١٩٩٩) و"أوتو-أويورتي" Otoo-Oyortey N. (١٩٩٧) في الهند، و"هندن" Hindin MJ. (٢٠٠٣) في زيمبابوي، و"جالوي" Galloway MR (١٩٩٩) و"جوكيس وآخرون" Jewkes R, et al. (٢٠٠٢) في جنوب أفريقيا، و"كليفنز" Klevens J. (٢٠٠١) في

كولومبيا، والمسح الصحي والديموجرافي لعام ٩٨ في نيكاراجوا، و"سايز وكارتيس" Sáez P, Cartes A. (٢٠٠٣) في تشيلي أن هناك ارتباط ذو دلالة إيجابية بين العنف الأسري وعدم إكمال الزوجة تعليمها، ووُجد أن النساء ذوات المستوى التعليمي المرتفع أكثر رفضاً للعنف وأقل تعرضاً له من نظيراتهن ذوات المستوى التعليمي المنخفض. وتشير نتائج دراسة "ناصر وحيدر" Nasir K; Hyder AA (٢٠٠٣) حول العنف ضد النساء في الدول النامية إلى أن أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى هذه الظاهرة هو انخفاض المستوى التعليمي للزوجين.

من ناحية أخرى بينت دراسات "الفاروقي وآخرون" Faruqi N, et al. (١٩٩٦) في الباكستان، و"كيم" Kim (١٩٩٨) في كوريا، و"جيرستين" Gerstein L. (2000) و"بيديكايل وآخرون" Peedicayil A, et al. (٢٠٠٤) في الهند أن الرجال ذوي المستوى التعليمي المنخفض أكثر ممارسة للعنف الأسري من غيرهم. في حين أثبتت دراسة "زينج جوان" Xingjuan (١٩٩٩) في الصين أن أكثر من نصف الأزواج العنيفين في مدينة بكين كانوا ذوي مستويات تعليمية عالية.

أما نتائج دراسات "نيلسون وزيمرمان" Nelson E; Zimmerman C. (١٩٩٦) في كمبوديا، و"تانج" Tang. (١٩٩٩) في هونج كونج، و"جوكيس وآخرون" Jewkes R, et al. (٢٠٠٢) في جنوب أفريقيا، والتقرير الصادر عن المركز الهايتي Centre Haitien (١٩٩٦) فكشفت أن اللجوء للعنف الأسري لا يرتبط بالمستوى التعليمي للزوجين.

٣. دراسات تناولت العنف الزوجي وعلاقته بالوضع الاقتصادي:

أكدت الدراسات التي أجراها "ناصر وحيدر" Nasir K; Hyder AA (٢٠٠٣) في الدول النامية، و"مازياك واصفر" Maziak W; Asfar T. (٢٠٠٣) في حلب بسوريا، و"الفاروقي وآخرون" Faruqi N, et al. (١٩٩٦) في الباكستان، و"كيم" Kim (١٩٩٨) في كوريا، و"هندن وأداير"

Hindin MJ; Adair LS. (٢٠٠٢) في الفلبين، و"مارتن وآخرون" Martin SL; et al. (١٩٩٩) و"راو" Rao V. (١٩٩٧) وجيرستين" Gerstein L. (2000) و"جو في إف وآخرون" Go VF ; et al. (2003) في الهند، و"هندن" Hindin MJ. (٢٠٠٣) في زيمبابوي، و"بانويل وآخرون" Banwell S; et al. (٢٠٠٠) في أوكرانيا، و"سايز وكارتيس" Sáez P, Cartes A. (٢٠٠٣) في تشيلي، و"كليفنز" Klevens J. (٢٠٠١) في كولومبيا، و"إلزبيرج وآخرون" Ellsberg MC; et al. (١٩٩٩) و"مارتينز وآخرون" Martinez ME, et al. (١٩٩٨) في نيكاراجوا، و"مارتن" Martin FM. (١٩٩٩) في ٧ مدن أمريكية لاتينية وفي مدريد، ودراسات كل من "فيزت وآخرون" Vest JR, et al. (٢٠٠٢) و"ماكنري وآخرون" McKenry C.; et al. (1995) و"بان وآخرون" Pan H.; et al. (١٩٩٤) و"ماكلافلين وآخرون" McLaughlin, Iris G.; et al. (١٩٩٢) في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى التقرير الصادر عن المنظمة الوطنية للنساء National Organization for Women (١٩٩٦) حول العنف ضد المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية أن العنف يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالفقر والبطالة ووُجد أن انخفاض مستوى الدخل كان له في أغلب الأحيان تأثيرٌ كبير في إشعال جذوة العنف المنزلي، كما أن معدلاته كانت عالية في أوساط الأزواج والزوجات العاطلين عن العمل وذوي الدخول المنخفضة.

في حين بينت نتائج دراسة "تانج" Tang. (١٩٩٩) في هونج كونج، والتقرير الصادر عن المركز الهايتي Centre Haitien (١٩٩٦) حول العنف ضد النساء والفتيات في هايتي، ودراسة "جوكيس وآخرون" Jewkes R, et al. (٢٠٠٢) في جنوب أفريقيا أن اللجوء للعنف لا يرتبط بالوضع الاقتصادي.

٤. دراسات تناولت العنف الزوجي وعلاقته بالريف/الحضر:

كشفت نتائج دراسة "هندن وأداير" Hindin MJ; Adair LS. (٢٠٠٢) في الفلبين، والمسح الصحي والديموجرافي لعام ٩٨ في نيكاراجوا، ودراسة "لون وفيجا" Lown EA; Vega WA. (٢٠٠١) في الولايات المتحدة الأمريكية عن

وجود مستويات مرتفعة للعنف الأسري في أوساط السيدات اللاتي يعشن في المدن. كما أظهرت الدراسة التي أجراهـا "إلزبيـرج وآخـرون" Ellsberg MC; et al. (١٩٩٩) في نيكاراجوا أن المرأة الريفية كانت أقل تعرضاً للعنف الأسـري. فـي حين أشارت دراسة "هنـدن" Hindin MJ. (٢٠٠٣) فـي زيمبـابوي أن النسـاء المتزوجات اللواتي يعشن في المناطق الريفية اعتبرن أن ضرب الزوجة مُبَرر.

ولم تبين نتائج دراسة "مـارتن وآخـرون" Martin SL; et al. (١٩٩٩) فـي الهند، و"جوكيس وآخرون" Jewkes R, et al. (٢٠٠٢) في جنوب أفريقيا وجـود ارتباط بين العنف الأسري والعيش في المناطق الحضرية.

٥. دراسات تناولت العنف الزوجي وعلاقته بعدد الأبناء

أظهرت الدراسات التي أجراها "مارتن وآخرون" Martin SL; et al. (١٩٩٩) و"بيديكايل وآخـرون" Peedicayil A, et al. (٢٠٠٤) فـي الهنـد، و"كليفنـز" Klevens J. (٢٠٠١) في كولومبيا، و"إلزبيرج وآخرون" Ellsberg MC; et al. (١٩٩٩) و"مارتينز وآخرون" Martinez ME, et al. (١٩٩٨) والمسح الصـحي والديموجرافي لعام ٩٨ فـي نيكـاراجوا، و"فيـزت وآخـرون" Vest JR, et al. (٢٠٠٢) و"لـون وفيجـا" Lown EA; Vega WA. (٢٠٠١) و"مـاكلافلين وآخـرون" McLaughlin, Iris G.; et al. (١٩٩٢) فـي الولايـات المتحـدة الأمريكية أن العوامل التي تزيد حدة العنف ضد المرأة إنجاب العديد مـن الأطفـال خاصةً أربعة أطفال أو أكثر.

في حين أشارت دراسة "راو" Rao V. (١٩٩٧) في الهند أن النسـاء اللـواتي لديهن عدد قليل من الأطفال الذكور أكثر عرضة للعنف من غيرهن.

ولم تكشف نتائج دراسة كل من "تـانج" Tang. (١٩٩٩) فـي هـونج كـونج الصينية، و"سورينسون وآخرون" Sorenson SB, et al. (١٩٩٦) في الولايـات المتحدة الأمريكية عن وجود أي علاقة تذكر بين عدد الأطفال وتعـرض الزوجـة للعنف الأسري بأشكاله المختلفة.

٦. دراسات تناولت العنف الزوجي وعلاقته بمدة الزواج:

أظهرت دراسة "تانج" Tang, (١٩٩٩) في هونج كونج أن مدة الزواج ترتبط ارتباطاً دالاً بالإساءة للزوجة. ولم تكشف دراسة "سورينسون وآخرون" Sorenson SB, et al. (١٩٩٦) في الولايات المتحدة الأمريكية عن وجود أي علاقة تذكر بين مدة الزواج وبين التعرض للعنف الأسري.

التعليق على الدراسات السابقة :

- أجريت معظم الدراسات التي تم استعراضها في الفترة ما بين بداية التسعينات والوقت الحاضر، وقامت معظمها بشكل عام بتوظيف مقياس تكتيكات الصراع كأسلوب لقياس العنف الأسري.
- تكشف نتائج الدراسات السابقة بأن المرأة في جميع المجتمعات بغض النظر عن مرحلة التطور تقع دائماً ضحية للعنف والعدوان.
- هناك اتجاهان رئيسان في البحث الاجتماعي حول عنف الشريك وعادة يكون لهذين الاتجاهين مقاصد وغايات متعارضة في نقاش هذه القضية، حيث ينظر الباحثون الذين يدرسون العنف الأسري من بعد كمي على أنه أية حادثة عنف مهما كانت بسيطة أو غير متكررة. أما الباحثون الذين يدرسون عنف الشريك من منظور كيفي فإنهم ينظرون إلى العنف الأسري على أنه العنف الجسدي المرتبط بالإساءة العاطفية والجنسية. ولم يستخدم هذا التعريف في المسوحات التي تجري على فئة سكانية كبيرة حيث لا يتوفر أداة متاحة لقياس هذا العنف المركب.
- أدى القصور في وضع تعريف محدد للعنف الأسري إلى تباين في المفهوم بحيث يتضمن كافة أنواع أحداث العنف (بما فيها ممارسات العنف البسيطة إلى تلك الحوادث التي يمكن أن تصنف كجريمة). ويعكس هذا التباين اختلافاً في درجة الانتشار من عينة لأخرى. فدرجة انتشار العنف تعتمد على المعيار الذي استخدم في تحديد وتعريف العنف.

- اختلفت النتائج وتعقدت المقارنات حول نتائج العنف الأسري في معظم الدراسات السابقة وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل أو أسباب نذكر منها:

- ربما يعزى الاختلاف في نتائج تلك الدراسات إلى قضايا منهجية لم يتم التطرق إليها في هذا البحث. وتتمثل هذه القضايا في مصدر العينة، وطريقة المسح بمعنى: الهاتف، أم المقابلة أم التقرير الذاتيself- report، وكذلك تأثير استعادة التجربة المؤلمة.
- من المحتمل أن كثيراً من التناقض في درجة الانتشار ناجم عن الاختلاف والتباين في تحديد مفهوم للعنف الأسري (جسدي، لفظي، جنسي، إساءة نفسية بالإضافة إلى خليط منهم).
- اختلاف الفترات الزمنية (تجربة العنف على مدى الحياة أو حادثة العنف الأخيرة أو عنف خلال فترة زمنية محددة).

- تظهر المعدلات المنخفضة في المسوحات التي تصنف العنف الأسري بالاعتداءات الإجرامية التي يمارسها الشريك في المنزل، بينما تتضح المعدلات العالية في المسوحات التي تستخدم تعريف أوسع للعنف الأسري بحيث يتضمن الإساءة الجسدية المتكررة البسيطة والإساءة الجنسية والعاطفية.
- كشفت كافة مسوحات ضحايا الجريمة عن معدلات أقل بكثير مما كشفت عنه المسوحات المجتمعية التي استخدمت البنود الجسمية لمقياس تكتيكات الصراع Conflict Tactics Scale وكذلك العينات الإكلينيكية التي استخدمت تعريف واسع للعنف الأسري. أكد فيرانت Ferrante أن النظر إلى العنف الجسدي كجريمة يؤدي إلى معدلات منخفضة أقل مما لو نظر إلى العنف الجسدي كجزء من متلازمة عنف الشريك.
- والحقيقة أن هناك حاجة لتحديد منهجي أفضل وذلك بوضع تعريف محدد للعنف الأسري في البحث المسحي وذلك لنتمكن من الحصول على أرقام لدرجة الانتشار تستطيع أن تعكس بشكل أفضل تحديد وتعريف أوسع لعنف الشريك.
- تعتبر نتائج بعض الدراسات غير موضوعية وذلك لعدم اختيار العينات بشكل

عشوائي، لذلك لا تعتبر مصادر موثوق بها لتقدير نسبة الانتشار، ولكنها مع ذلك تزودنا بدلائل لمتطلبات خدمات يجب أن توفر للمرأة المتعرضة للعنف.

- تبين نتائج الدراسات أهمية بعد وضع المرأة واستقلالها كعامل مؤشر على درجة احتمال حدوث العنف الزوجي.
- أكدت نتائج الدراسات بشكل عام على أن تعرض المرأة للإساءة الجسدية على يد الشريك أو الزوج تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي لها. كما بينت نتائج الدراسات السابقة وجود علاقة عكسية بين تعليم الزوج وبين حدوث العنف، باستثناء نتائج بعض الدراسات والتي أكدت على وجود ارتباط واضح بين خطر العنف الأسري وتعليم المرأة وأن العنف يتصاعد مع المستويات العالية لتعليم الزوج.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة على أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المرتفع يرتبط ارتباطاً عكسياً بخطر التعرض للعنف الأسري. ويرتبط حدوث العنف الزوجي ضد الزوجة ارتباطاً إيجابياً بالفقر والبطالة.
- تناقضت نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بارتفاع سن الزواج أو الزوجة فقد ارتبط بخطر أقل للعنف الأسري في بعض الدراسات، بينما لم تجد دراسات أخرى أي ارتباط بينهما.
- تناقضت نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بوجود ارتباط إيجابي بين الاعتداء على الزوجة وكثرة عدد الأطفال.
- لم تتفق نتائج الدراسات السابقة حول وجود علاقة بين مدة الزواج والعنف الزوجي الموجه لها.
- ندرة الدراسات –وعدم وجودها– التي تناولت العلاقة بين العنف الزوجي وكل من المتغيرات التالية: صلة القرابة بالزوج، الإقامة في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة، عمل الزوج/عمل الزوجة، الموافقة/عدم الموافقة على الزواج، عدد الغرف الخاصة بالأسرة، عدد الأفراد المقيمين في البيت، متغير المواطنة (مواطنة–لاجئة).

• لم تتناول أي من الدراسات السابقة درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف بعض المتغيرات السياسية. وكذلك تفاعل المتغيرات السياسية مع المتغيرات الديموغرافية.

بقي أن نشير إلى نواحي القصور في تلك الدراسات جميعاً فهي وعلى الرغم من كثرتها وتنوعها واختلاف القائمين بها، ومستوياتهم العلمية، إلا أن أياً منها لم يتناول دراسة المتغيرات الديموغرافية بصورة شاملة سواء على المستوى الأجنبي أو على المستوى العربي أو المستوى المحلي في قطاع غزة، كما أن أياً منها لم يتناول بحث درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف بعض المتغيرات السياسية. وكذلك تفاعل المتغيرات السياسية مع المتغيرات الديموغرافية. لذلك قمنا باختيار هذه المتغيرات لتكون موضوعاً لفروض الدراسة الحالية.

فروض الدراسة :

أتضح من خلال عرضنا للدراسات السابقة أنها لم تتناول دراسة المتغيرات الديموغرافية بصورة شاملة، من جهة، وبعض المتغيرات السياسية، وكذلك تفاعل المتغيرات السياسية مع المتغيرات الديموغرافية من جهة ثانية. وتجيء فروض هذه الدراسة لتسد تلك الثغرة في مجال البحوث النفسية والنفسية-الاجتماعية. ومن ثم تطرح هذه الدراسة -في إطار موضوعها والأهداف المحددة لها- ستة فروض رئيسة ينبثق عنها العديد من الفروض الفرعية الأخرى وذلك على النحو التالي:

١. **الفرض الرئيس الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف وضع المرأة واستقلالها** (عمر الزوجة عند الزواج، العمر الحالي للزوجة، الموافقة / عدم الموافقة على الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، عمل الزوجة). ويتفرع هذا الفرض الرئيس الأول إلى خمسة فروض فرعية.

٢. **الفرض الرئيس الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف خصائص الزوج** (العمر

الحالي للزوج، مستوى تعليم الزوج، عمل الزوج). ويتفرع هذا الفرض الرئيس الثاني إلى ثلاثة فروض فرعية.

٣. الفرض الرئيس الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف خصائص البيئة العائلية (عدد الأبناء، صلة القرابة بالزوج، مدة الزواج، السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة). ويتفرع هذا الفرض الرئيس الثالث إلى أربعة فروض فرعية.

٤. الفرض الرئيس الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف خصائص البيئة المنزلية (الوضع الاقتصادي للأسرة، عدد الغرف الخاصة بأسرة الزوجة، مكان الإقامة، المواطنة). ويتفرع هذا الفرض الرئيس الرابع إلى أربعة فروض فرعية.

٥. الفرض الرئيس الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف بعض المتغيرات السياسية(السكن بالقرب من /البعد عن مناطق التماس مع التواجد الاحتلالي الإسرائيلي، تعرض/عدم تعرض منطقة السكن للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية، عدد مرات التعرض للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية). ويتفرع هذا الفرض الرئيس الخامس إلى ثلاثة فروض فرعية.

٦. الفرض الرئيس السادس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات -اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية-للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف بعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية (عدد الأبناء، صلة القرابة بالزوج، المستوى التعليمي للزوجة، الوضع الاقتصادي للأسرة، السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة، عدد الأفراد المقيمين في البيت). ويتفرع هذا الفرض الرئيس السادس إلى ستة فروض فرعية.

المنهج والإجراءات:

عينة البحث:

مجتمع البحث: يمثل قطاع غزة بمحافظاته المختلفة منطقة ومجتمع البحث، حيث يغطي هذا المسح مواقع في كافة مخيمات وقرى ومدن محافظات غزة. وقد تحدد مجتمع البحث ليكون مجتمعين وذلك على النحو التالي:

مجتمع عينة متلقيات خدمات ونشاطات مجتمعية خاصة بمناهضة العنف الأسري ضد المرأة: يتكون من جميع النساء المتزوجات(١٣-٥٥ عاماً) واللاتي سبق وأن شاركن أو تلقين واستفدن أو ما زلن يتلقين بعض الخدمات والنشاطات المجتمعية الخاصة بمناهضة العنف الأسري ضد المرأة ، في مختلف محافظات قطاع غزة، ويبلغ عدد هؤلاء المشاركات والمستفيدات من نشاطات برنامج المشاركة المجتمعية لمناهضة العنف الأسري -والذي قام بتنفيذه مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعية بمحافظات غزة- ٥٧٤٧٧ امرأة على مدار ثلاث سنوات ونصف، من بداية عام ٢٠٠٢ إلى منتصف عام ٢٠٠٥.

مجتمع عينة غير المتلقيات خدمات ونشاطات مجتمعية خاصة بمناهضة العنف الأسري ضد المرأة: يتكون من جميع النساء المتزوجات في المدى العمري ١٣-٥٥ عاماً، في قطاع غزة بمحافظاته المختلفة واللاتي لم يسبق لهن المشاركة في النشاطات والخدمات المجتمعية الخاصة بمناهضة العنف الأسري ضد المرأة.

إطار وتركيب المعاينة واختيار وحجم العينة: لقد تم اعتبار عينة المتلقيات للخدمات والنشاطات المجتمعية بمثابة الإطار الموجه لتحديد حجم عينة غير المتلقيات، ومناطق اختيارها، وطبقاً لذلك تم اختيار سيدة/مفردة واحدة مقابل كل سيدتين/مفردتين في عينة المتلقيات للخدمات والنشاطات المجتمعية، بمعنى أن حجم غير المتلقيات للخدمات والنشاطات المجتمعية يبلغ نصف حجم عينة المتلقيات للخدمات والنشاطات المجتمعية تقريباً. وقد تم تحديد العينة الفرعية في كل منطقة بطريقة نسبية وفقاً لحجم المنطقة النسبي إلى الحجم الكلي لعينة المتلقيات للخدمات والنشاطات المجتمعية باستثناء منطقتي غزة وخان يونس، حيث انخفضت نسبة غير

المتلقيات في منطقة خان يونس، وذلك بسبب زيادة حدة العنف الإسرائيلي -أثناء فترة العمل الميداني- فعملنا على تعويض هذا الانخفاض بزيادة نسبة عينة غير المتلقيات من المناطق المهمشة في محافظة غزة. وقد بلغ حجم عينة المتلقيات للخدمات والنشاطات ٨٣١ زوجة، في حين بلغ حجم عينة غير المتلقيات ٤٣٤ زوجة، ومن ثم بلغ حجم العينة الكلية ١٢٦٥ مفردة، ويبين الجدول رقم (١) توزيع مفردات العينة الكلية وفقاً للنظام الإداري حسب المحافظات في قطاع غزة.

جدول رقم (١) يبين توزيع مفردات العينة الكلية
وفقاً للنظام الإداري حسب المحافظات في قطاع غزة

المحافظة	المدن والقرى والمخيمات والبلدات والأحياء	عدد المستجيبات	النسبة المئوية
محافظة الشمال	بيت حانون، عزبة بيت حانون، بيت لاهيا، جباليا البلد/النزلة، مخيم جباليا.	١٨٢	%١٤,٣٨
محافظة غزة	مخيم الشاطئ، الشيخ رضوان، النصر، الغفري، عباد الرحمن، الشيخ عجلين، الرمال، الصبرة، الدرج، الزيتون، حي التفاح، اجديدة، التركمان/الشجاعية،	٣٨٠	%٣٠,٠٤
محافظة المنطقة الوسطى	الزوايدة ، البريج، النصيرات، المغازي، مخيم دير البلح، دير البلح.	١٢٦	%٩,٩٦
محافظة خان يونس	مدينة خانيونس، مخيم خانيونس، القرارة، الفخاري، خزاعة، بني سهيلا، عبسان الصغيرة، عبسان الكبيرة	٣٢٦	%٢٥,٧٧
محافظة رفح	مدينة رفح، مخيم رفح، خربة العدس والبيوك، شوكة الصوفي	٢٤٨	%١٩,٦٠
غير مبين		٣	%.٢٣
المجموع		١٢٦٥	%٩٩,٩٨

المدة الزمنية للتنفيذ: استغرق تنفيذ العمل الميداني بطاقة العمل التي شاركت في تنفيذه ابتداء من أول إبريل ٢٠٠٥ إلى نهاية يونيو من نفس العام. حيث تم إنجاز هذا العمل ميدانياً وعمل على تنفيذ هذا المسح الميداني ١٣ باحثة من أكفأ الباحثات الميدانيات في محافظات غزة.

أدوات الدراسة :

أولاً: مراجعة للأدوات المستخدمة في مجال العنف الزوجي:

كان علينا أن نختار أداة تناسب طبيعة الظاهرة من جهة، ومن الجهة الأخرى تناسب وتلائم طبيعة العينة بما تمثله أو تعكسه من نواحي أو صفات أو خصائص حضارية وثقافية ودينية.

وبالرجوع إلى تراث علم النفس والعلوم الإنسانية والاجتماعية والتنقيب فيه لاختيار أحد الأدوات الملائمة لهذا البحث، إلا أننا لم نعثر على أداة ملائمة لدراستنا، على الرغم من تنوع وتعدد وكثرة الأدوات في هذا المجال، أنظر على سبيل المثال لا الحصر في المراجع التالية (مقاييس تكتيكات الصراع (النسخة المنقحة) Conflict Tactics Scales (CTS2)، مقياس الإساءة النفسية للمرأة من قبل الشريك الزوجي Measure of psychological maltreatment of women by their male partners، أدوات واستبيانات بحث الرفاه الاجتماعي والعنف الأسري Survey Instruments and Questionnaires Used In Domestic Violence/Welfare Research، استبيانات بلين نلسون لإساءة المعاملة Blain Nelson's Abuse Pages، مقياس تقبل العنف الزوجي Acceptance of Couple Violence، مقياس الاعتلالات السيكوسوماتية الخاص بالضغوط Psychosomatic Complaints Scale of Stress، اختبار الضغوط لهولمز وراه Holmes-Rahe Life Stress Inventory، المقياس المتعدد الأبعاد لقياس لقدرة على التكيف مع التغيرات الطارئة والشفاء من الصدمات Multidimensional Trauma Recovery and Resiliency Scale، رزمة الاستبيانات الخاصة ببرنامج ضحايا العنف VOV Questionnaire Packet.

ويعود عدم عثورنا على أداة ملائمة لهذا البحث لأسباب عديدة نجملها في قضيتين رئيستين، ***الأولى منهما:*** قضية تعريف وتحديد مفهوم العنف الزوجي وطريقة قياسه، حيث يضيق تعريف هذا المفهوم لدى بعض الباحثين إلى أبعد الحدود، ويتسع إلى حد كبير لدى البعض الآخر. الأمر الذي ترتب عليه بناء مقاييس محدودة في

تغطيتها لأبعاد هذا المفهوم، ومن ثم محدودة جداً في البنود التي تقيس أبعاد هذا المفهوم "هيجارتي وروبرتس" (Hegarty K & Roberts G., 1998) خذ على سبيل المثال مقياس تكتيكات الصراع الذي يعتبر المستوى أو الأسلوب الذهبي الحالي- في مجال دراسة العنف الزوجي وهو الأكثر شيوعاً واستخداماً في الدراسات السابقة- حيث يتمتع بدرجة صدق المحتوى، وصدق العامل المساعد، وصدق البناء ومع ذلك يتم انتقاده لعدة أسباب "هيجارتي وروبرتس" (Hegarty K & Roberts G., 1998).

أما القضية الأخرى: فتتعلق باختلاف الظروف الثقافية والحضارية لأصحاب تلك الأدوات، عن الظروف الثقافية والحضارية في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. بمعنى أن ما تم العثور عليه من أدوات لا تلائم البيئة الفلسطينية.

خلاصة القول: إن مراجعتنا للأدوات المستخدمة في هذا المجال، وما عليها من انتقادات وملاحظات، وما تعانيه من أوجه قصور، دعتنا إلى إعداد مقياس جديد يتجاوز تلك الملاحظات والانتقادات، ويأخذ بعين الاعتبار التعريف الذي تبنيناه - في هذه الدراسة- للعنف الزوجي ومظاهره المختلفة.

ثانياً: إعداد وتصميم مقياس العنف الزوجي الموجه للزوجة:

في ضوء مراجعتنا للأدوات السابقة، وبعد الإطلاع على تلك الأدوات والمقاييس والاستفادة منها واقتباس العديد من بنودها، وإعادة صياغة بنود أخرى، رأينا أن نعمل على إعداد وتصميم مقياس جديد للعنف الزوجي الموجه للزوجة، حيث اتبعنا في إعدادنا لهذا المقياس خطوات المنهج العلمي في إعداد وتصميم المقاييس. وقد نتج عن هذه الخطوات، هذا المقياس الجديد للعنف الزوجي الموجه للزوجة لاستخدامه في هذا البحث، لتحقيق الغرض من هذه الدراسة والأهداف المرجوة منها، منطلقين في إعدادنا لهذا المقياس من التعريف الذي تبنيناه للعنف الزوجي ومظاهره، والذي تم عرضه في فصل الإطار النظري والمفاهيم من هذه الدراسة.

ويقيس هذا المقياس مدى لجوء الأزواج لاستخدام أسلوب الإيذاء/الإساءة النفسية والجسدية والجنسية والمالية لحل مشاكلهم الأسرية وتسوية خلافاتهم العائلية.

ويتكون مقياس العنف الزوجي من ١٤٩ عبارة موزعةً على أربعة مقاييس فرعية وهي العنف النفسي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف المالي والاقتصادي. ومن هذه المقاييس الفرعية يمكن الحصول على الدرجة الكلية للعنف. ومن جهة أخرى يمثل مقياس العنف النفسي ثلاثة مقاييس فرعية، كما أن مقياس العنف الجسدي يمثل أيضاً ثلاثة مقاييس فرعية، وكل منهما يعطي درجة كلية لبعد العنف الذي يقيسه.

ويبين الجدول رقم (٢) المقاييس الرئيسة الأربعة بالإضافة إلى المقاييس الفرعية لكل من مقياس العنف النفسي، ومقياس العنف الجسدي، بالإضافة إلى عدد العبارات التي يشملها كل مقياس فرعي، ورئيسي والدرجة الكلية للمقياس.

جدول رقم (٢) يبين الأبعاد الرئيسة والأبعاد الفرعية

لمقياس العنف الزوجي الموجه للزوجة وعدد عباراتها

م	أبعاد المقياس	عدد العبارات
أولاً:	العنف النفسي(الأبعاد الفرعية)	
ا	الإيذاء اللفظي والعاطفي	٢٧
ب	تصرفات العزل/أو السيطرة والتحكم	٢٨
ج	الإكراه والتهديد والوعيد الجسدي	١٨
	عدد الفقرات الكلية للبعد النفسي	٧٣
ثانياً	العنف الجسدي (الأبعاد الفرعية)	
ا	العنف الجسدي/الخفيف والمتوسط	٨
ب	العنف الجسدي الشديد	١٤
ج	العنف الجسدي الإصابة	٨
	عدد الفقرات الكلية للبعد الجسدي	٣٠
ثالثاً:	العنف الجنسي	١٩
رابعاً:	العنف المالي والاقتصادي	٢٧
	الدرجة الكلية (مجموع فقرات المقياس)	١٤٩

كما شملت استمارة المقياس أيضاً -كما قدمت للمستجيبات- على صحيفة البيانات الأساسية والتي تضمنت أسئلة تتعلق بالبيانات الأولية والشخصية والمتغيرات

الاجتماعية والسياسية محل الاهتمام في هذه الدراسة مثل: العمر الحالي للمستجيبة، وعمرها عند الزواج الأول والعمر الحالي لزوجها، ومحل الإقامة والمستوى التعليمي وعدد سنوات الدراسة وطبيعة العمل ومتوسط الدخل وعدد الأفراد الذين يقطنون المنزل وعدد الغرف بالمنزل وعدد الأبناء الأحياء....الخ.

وقد تم نشر هذا المقياس بصورته النهائية من خلال مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعية بغزة. ولمزيد من التفصيل عن هذا المقياس يمكن للقارئ الإطلاع على المرجع التالي في قائمة المراجع: أبو نجيلة، سفيان (٢٠٠٥): "مقياس العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة".

اختبار قبلي للمقياس (الدراسة الاستطلاعية) Pretest the questionnaire

تم إجراء اختبار قبلي/دراسة استطلاعية للتأكد من فهم المستجيبات لتعليمات وعبارات المقياس والمواقف التي يتضمنها، وذلك لمعرفة مدى ملاءمتها للبيئة المحلية ومدى ألفة الفلسطينيات لمضمون هذه الفقرات. وقد تم تطبيق المقياس بشكل أولي على عينة مكونة من ١٢٥ امرأة متزوجة تم اختيارهن بطريقة عمدية تعكس نفس الصفات أو العناصر الموجودة في عينة الدراسة الأصلية أو الرئيسة، وبناءً على هذا التطبيق تم تعديل بعض عبارات الاستبيان وحذف بعضها الآخر، حيث طبق مرة ثانية على مجموعة من ٤٠ امرأة، ثم تم تعديل الاستبيان وصياغة عباراته بصورة نهائية ومرضية، وهى الصورة التي هي عليه الآن وتم تطبيقها على عينة الدراسة لهذا البحث.

ثبات المقياس:

تم حساب ارتباط كل بند بالدرجة الكلية على المقياس (اتساق داخلي) وقد أسفرت هذه الخطوة عما يلي:

- مقياس العنف النفسي، ارتبطت كل البنود بالدرجة الكلية على البعد، كما ارتبطت بالدرجة الكلية على المقياس الكلى بمستوى دلالة ٠,٠١
- مقياس العنف الجسدي، ارتبطت كل البنود بالدرجة الكلية على البعد، كما ارتبطت بالدرجة الكلية على المقياس الكلى بمستوى دلالة ٠,٠١

- مقياس العنف المالي والاقتصادي. ارتبطت كل البنود بالدرجة الكلية على البعد بمستوى دلالة ٠,٠١ كما ارتبطت البنود بالمقياس الكلي بمستوى دلالة ٠,٠١ عدا ثلاثة، ارتبط بند واحد منها بمستوى دلالة ٠,٠٥ أما البندان الآخران فلم يرتبطا ارتباطاً دالاً بالدرجة الكلية على مقياس العنف الموجه ضد الزوجة.

كما تم تقدير الثبات للمقياس الكلي وأبعاده، كما يوضحه الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣) تقديرات ثبات مقياس العنف الموجه نحو الزوجة

المقياس	عدد البنود	معامل ألفا	التجزئة النصفية
العنف النفسي	٧٣	٠,٩٩٨	٠,٩٧٩
العنف الجسدي	٣٠	٠,٩٧٦	٠,٩٣٦
العنف الجنسي	١٩	٠,٩٥٦	
العنف المالي والاقتصادي	٢٧	٠,٩٤٢	
الدرجة الكلية (مجموع فقرات المقياس)	١٤٩	٠,٩٩٢	٠,٩٥٨

صدق المقياس:

اعتمد الباحث بشكل مبدئي للتأكد من صدق المقياس على الصدق المنطقي (صدق المحكمين) وذلك بعرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين مكونة من (٧) من الأساتذة المتخصصين في الصحة النفسية والقياس في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة وبناء على آرائهم تم حذف بعض الفقرات، وتم تعديل بعضها الآخر على أساس اختيار الفقرات التي حازت على ٨٥% من آراء المحكمين وإعادة صياغة بعضها وبالتالي أصبح المقياس يتمتع بدرجة عالية من صدق المحكمين.

كما تم حساب ارتباط كل بند بالدرجة الكلية على المقياس (اتساق داخلي) و قد أسفرت هذه الخطوة عما يلي:

- مقياس العنف النفسي، ارتبطت كل البنود بالدرجة الكلية على البعد ، كما ارتبطت بالدرجة الكلية على المقياس الكلي بمستوى دلالة ٠,٠١ .
- مقياس العنف البدني، ارتبطت كل البنود بالدرجة الكلية على البعد ، كما ارتبطت بالدرجة الكلية على المقياس الكلي بمستوى دلالة ٠,٠١ .

- العنف الجنسى، ارتبطت كل البنود بالدرجة الكلية على البعد ، كما ارتبطت بالدرجة الكلية على المقياس الكلى بمستوى دلالة ٠١و٠ .
- العنف المالى والاقتصادى، ارتبطت كل البنود بالدرجة الكلية على البعد بمستوى دلالة ٠١و٠ ، كما ارتبطت البنود بالمقياس الكلى بمستوى دلالة ٠١و٠ عدا ثلاثة، ارتبط بند واحد منها بمستوى دلالة ٠٥و٠ أما البندان الآخران فلم يرتبطا ارتباط دالا بالدرجة الكلية على مقياس العنف الموجه ضد الزوجة.

الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية
- المتوسطات والانحرافات المعيارية
- T. test لمعرفة دلالة الفروق بين مجموعتين
- تحليل التباين Analysis of Variance أحادي الاتجاه One Way ANOVA لمعرفة الفروق والدلالة بين استجابات ثلاث مجموعات أو أكثر على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس.
- اختبار "شيفيه" Scheffe لمعرفة وتحديد اتجاه الفروق بين استجابات ثلاث مجموعات أو أكثر على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس.

وقد قام بإجراء التحليلات الإحصائية لهذا البحث الأستاذ الدكتور/ عادل سلطان أستاذ الإحصاء في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة.

عرض وتفسير نتائج الدراسة :

سوف نعرض لنتائج الدراسة وفقاً لمستويين اثنين على النحو التالي:

المستوى الأول: النتائج العامة لكل المستجيبات معاً (النسب المئوية للتكرارات ومتوسطاتها):

يبين الجدول رقم (٤) متوسطات تكرارات درجة انتشار وشيوع مظاهر ومستويات العنف الزوجي الموجه للزوجة في قطاع غزة. ويتضح من هذا الجدول أن متوسط تكرارات شيوع وانتشار العنف الزوجي نحو الزوجة بمظاهره وأبعاده المختلفة قد جاءت على النحو التالي: العنف النفسي ٤٤,٢٨%، العنف الجسدي ٢٩,٦٦%، العنف الجنسي ٣٠,٩٦%، العنف المالي والاقتصادي ٢٩,٠٥%، الدرجة الكلية للعنف36.87%%.

وقبل قراءة هذه الأرقام والتعليق عليها لابد من الإشارة هنا والتنويه إلى أن هذه الأرقام لا تعكس نسبة الزوجات المعنفات فهذا المتوسط يعني أن هذه النسبة هي نسبة انتشار جميع مظاهر وتصرفات العنف الزوجي التي يقيسها المقياس المستخدم في هذه الدراسة –مجتمعةً– بأبعاده المختلفة بين الزوجات، وليست نسبة الزوجات المعنفات.

وكما هو معروف في علم الإحصاء فإن المتوسط ما هو إلا تجريد أو ملخص رقمي/رياضي نستخلصه لكي نعمم النتائج حسب الظاهرة موضوع الدراسة، وعلى الرغم من التعميم بالاعتماد على لغة المتوسطات تظل هناك اختلافات وفروق فردية بين الزوجات في درجة تعرضهن للعنف الزوجي. فهذا الإجراء–لغة المتوسطات– قد يخفي فروق جوهرية وهامة بين الزوجات من ناحية وداخل الزوجة نفسها وفقاً لأبعاد العنف الزوجي ومظاهره المتعددة من ناحية أخرى. وهو ما يتضح من نفس الجدول إذا ما نظرنا إليه نظرة تفصيلية، حيث يظهر من هذا الجدول أن العنف النفسي ينتشر بمتوسط بلغ مقداره ٤٤,٢٨%، وحتى داخل هذا المظهر من مظاهر العنف الزوجي نجد تبايناً في متوسط انتشار الأبعاد المختلفة للعنف النفسي، حيث نجد أن تصرفات الإيذاء اللفظي والعاطفي من قبل الزوج تمثل –تقريباً– حدث عام في أوساط الزوجات حيث ذكرت ٤٩,٣٣% من الزوجات حدوثه لهن، في حين أن تصرفات الإكراه والتهديد والوعيد الجسدي عانت منه ٣٩,٢١%، بينما عانت من تصرفات العزل/أو السيطرة والتحكم ٤٢,٦٦%. ونفس الشيء يقال بالنسبة لبقية مظاهر العنف الزوجي وكذلك الدرجة الكلية التي تبينها أرقام هذا الجدول.

جدول رقم (٤) متوسطات تكرارات درجة انتشار وشيوع مظاهر ومستويات العنف الزوجي الموجه للزوجة في قطاع غزة (ن= ١٢٦٥ زوجة)

	مظاهر العنف	متوسطات مستوى درجة الانتشار %					مجموع متوسطات مستوى الانتشار%
		كثيرا جدا	كثيرا	بدرجة متوسطة	قليلا	و لا مرة	
أولا	العنف النفسي	6.37	8.72	11.42	17.77	55.72	44.28
ا	الإيذاء اللفظي والعاطفي	6.80	10.41	12.92	19.19	50.67	49.33
ب	تصرفات العزل/أو السيطرة والتحكم	4.87	7.82	11.47	18.50	57.34	42.66
ج	الإكراه والتهديد والوعيد الجسدي	8.06	7.56	9.08	14.51	60.79	39.21
ثانيا	العنف الجسدي	3.40	6.20	7.65	12.41	70.34	29.66
ا	الخفيف والمتوسط	4.94	8.76	10.21	18.09	57.99	42.01
ب	الشديد	3.17	6.13	7.46	12.15	71.08	28.92
ج	الإصابة	2.28	3.77	5.44	7.18	81.33	18.67
ثالثا	العنف الجنسي	2.66	4.47	8.61	15.21	69.04	30.96
رابعا	العنف المالي والاقتصادي	8.77	5.69	6.78	7.81	70.95	29.05
خامسا	الدرجة الكلية للعنف	5.73	7.12	9.46	14.56	63.13	36.87

أما إذا انتقلنا إلى النسب الأخرى التي يظهرها الجدول رقم (٤) فكما يتضح من هذا الجدول فإن متوسط تكرارات المستجيبات اللواتي لم يتعرضن ولا مرة لجميع تصرفات العنف الزوجي مجتمعةً قد بلغ ٦٣,١٣%، ولا يعكس هذا المتوسط نسبة المستجيبات غير المعنفات، فهذا المتوسط يعني أن هذه النسبة هي نسبة عدم انتشار جميع مظاهر وتصرفات العنف الزوجي التي يقيسها المقياس المستخدم في هذه الدراسة-مجتمعةً- بأبعاده المختلفة بين الزوجات، وليست نسبة الزوجات غير المعنفات. ونفس الملاحظة التي ذكرناها في الفقرة السابقة-المتعلقة بلغة المتوسطات- تنطبق على هذه الأرقام الخاصة بمتوسط تكرارات المستجيبات اللواتي لم يتعرضن ولا مرة لجميع تصرفات العنف الزوجي، ولا داعي لتكرار القول هنا مرة أخرى.

وتتفق هذه النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات والتقارير العالمية أو الإقليمية أو على المستوى المحلي أو المجتمعي، التي تناولت هذه الظاهرة وعرضنا لبعض منها في فصل الدراسات السابقة. ومع ذلك تثير هذه النتائج بعض الأسئلة، فإذا كان ليس من الصعب أن نعرف لماذا ارتفاع نسبة انتشار وشيوع العنف النفسي، فإن

انخفاض نسبة العنف الزوجي المالي والاقتصادي بالمقارنة مع العنف النفسي، تتطلب بعض التوضيح. وفي رأينا أن الوضع المالي والاقتصادي لغالبية النساء ليس بأصلح حالاً من وضع أزواجهن المالي والاقتصادي، لذلك انخفضت درجة انتشار وشيوع العنف المالي الزوجي، بمعنى أن النساء ليس لديهن الكثير من المال أو ما يرتبط بالنواحي المالية والاقتصادية لكي يصبح موضوعاً للعنف الزوجي وكذلك الحال بالنسبة لأزواجهن، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، فإن إدراك ووعي الزوجة لمدى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة وزيادة البطالة، يقلل من احتمالية ممارسة العنف المالي والاقتصادي الموجه نحوها من قبل الزوج، لماذا؟ الإجابة ببساطة لأنه ليس هناك إمكانية لموضوع العنف المالي والاقتصادي.

بقي أن نشير أنه وعلى الرغم مما تشير إليه هذه النتائج، وما تكشف عنه من عمق المأساة التي تعاني منها الزوجات في محافظات غزة، إلا أنها إن دلت على شيء فتدل -كما سبق القول- على صدق استجابة المستجيبات من جهة. ومن الجهة الأخرى منطقية الاستجابات، تلك الاستجابات التي جاءت على شكل مدرج تصاعدي -لكل من العنف النفسي، وكذلك العنف الجسدي- من أكثر ممارسات العنف حدةً إلى أقلها وأدناها حدة.

ونفس الملاحظة السابقة تنطبق على العنف الجسدي بأبعاده الثلاثة، فقد جاءت على شكل مدرج تصاعدي من أكثر ممارسات العنف الجسدي حدةً وهي العنف الزوجي الجسدي الذي يؤدي إلى الإصابة الجسدية بين الزوجات، إلى أقلها وأدناها حدة وهي ممارسات العنف الجسدي الخفيف والمتوسط، فهذه الممارسات هي أقل الممارسات المشينة واللاإنسانية حدة، وهي في نفس الوقت الأقل خطورة على الزوجة، من جهة ومن الجهة الأخرى فإن انعكاساتها -الأسرية، العائلية، الاجتماعية، المادية، القانونية- على الزوج هي الأقل خطورة أيضاً. وهذا يفسر سبب الارتفاع الحاد في متوسط انتشار ممارسات العنف الجسدي الخفيف والمتوسط، بالمقارنة مع العنف الجسدي الشديد، ثم بالمقارنة مع العنف الجسدي

الذي يؤدي إلى الإصابة الجسدية بين الزوجات وهو الأكثر حدة، وفي نفس الوقت، والأقل شيوعاً وتكراراً بين الزوجات.

أخيراً بقي أن نشير إلى تقارب متوسطات كل من العنف الجسدي والجنسي والاقتصادي والمالي وانخفاضها النسبي، بالمقارنة مع متوسط تكرارات العنف النفسي، وإن كان لنا من تعليق عليها فهو لا يخرج عن نطاق التعليقات السابقة.

المستوى الثاني: نتائج الإجابة عن فروض الدراسة (دلالة الفروق بين مجموعات المستجيبات وفقاً للمتغيرات الرئيسة والفرعية لهذا البحث)، ونود التنبيه هنا إلى أننا سنعرض للنتائج وفقاً لفروض الدراسة على التوالي، فرضاً تلو الآخر، ونظراً لكثرة البيانات المعالجة إحصائياً، سنكتفي بعرض نتائج المعالجات الدالة إحصائياً بصورة رقمية في جداول والتعليق عليها، أما النتائج غير الدالة إحصائياً فسنكتفي بالإشارة إليها والتعليق عليها كتابة دون عرض لبياناتها الرقمية.

١. نتائج الإجابة عن الفرض الرئيس الأول: ينص الفرض على:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف وضع المرأة واستقلالها.(عمر الزوجة عند الزواج، العمر الحالي للزوجة، الموافقة / عدم الموافقة على الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، عمل الزوجة). ويتفرع هذا الفرض الرئيس الأول إلى خمسة فروض فرعية. وفيما يلي عرض لنتائج الإجابة عن هذه الفروض الفرعية على التوالي:

١,١. عمر الزوجة عند الزواج والعنف الزوجي (الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيس الأول):

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف عمر الزوجة عند الزواج ".

لقد تم تصنيف العينة الكلية إلى ثلاث مجموعات/عينات فرعية وفقاً لعمر الزوجة عند الزواج الأول وذلك على النحو التالي:

المجموعة/العينة الأولى (صغيرات في العمر عند الزواج)العمر من: ١١ سنة إلى ١٨ سنة.

المجموعة/العينة الثانية (العمر الشائع عند الزواج) العمر من: ١٩ سنة إلى ٢٥ سنة.

المجموعة/العينة الثالثة (كبيرات في العمر عند الزواج) العمر من: ٢٦ سنة فما فوق.

ومن ثم تم حساب الفروق بين المجموعات الفرعية الثلاث للدراسة باستخدام تحليل التباين الأحادي Analysis of Variance- O N E W A Y لمعرفة الفروق والدلالة في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة بين كل مجموعة عمرية وأخرى من مجموعات الدراسة الثلاث على أبعاد مقياس العنف الزوجي. ولقد بينت النتائج عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثات في المجموعات العمرية الثلاث على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن عمر الزوجة عند الزواج لا يحدد أو يؤثر على درجة العنف الزوجي الذي تتعرض له الزوجة. وهذا يعنى أن الزوجات وأياً كان عمرهن عند الزواج الأول، وسواء تزوجت في سن صغير أو معتدل أو حتى في سن كبيرة، يتعرضن جميعهن للعنف الزوجي، بدون أي اعتبار أو تأثير لعمر الزوجة عند الزواج.

٢,١. العمر الحالي للزوجة والعنف الزوجي: (الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيس الأول):

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف العمر الحالي للزوجة".

لقد تم تصنيف العينة الكلية إلى ثلاث مجموعات/عينات فرعية وفقاً للعمر الحالي للزوجة وذلك على النحو التالي:

- المجموعة/العينة الأولى (صغيرات السن)عمر الزوجة من: ١٣ سنة إلى ٢٤ سنة
- المجموعة/العينة الثانية (متوسطات السن) عمر الزوجة من: ٢٥ سنة إلى ٣٩ سنة
- المجموعة/العينة الثالثة (كبيرات في السن) عمر الزوجة من: ٤٠ سنة فما فوق.

ومن ثم تم حساب الفروق بين المجموعات الفرعية الثلاث للدراسة باستخدام تحليل التباين الأحادي. وقد جاءت النتائج لتبين عدم تحقق هذا الفرض، لعدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات العمرية الثلاث على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن العمر الحالي للزوجة لا يحدد أو يؤثر على درجة العنف الزوجي الذي تتعرض له الزوجة. وهذا يبين ويؤكد تعرض الزوجات جميعهن ومهما كانت أعمارهن، للعنف الزوجي، بدون أي اعتبار أو تأثير لعمر الزوجة. بمعنى أن الزوجة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة السن كانت، فكلهن يتعرضن للعنف الزوجي، بدون أي اعتبار أو تأثير لعمرها الحالي.

٣,١. الموافقة/عدم الموافقة على الزواج والعنف الزوجي (الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيس الأول): " توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف الموافقة أو عدم الموافقة على الزواج".

جدول رقم (٥) يبين الفروق بين الزوجات اللواتي
وافقن على الزواج والزوجات اللواتي لم يوافقن
في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة

م	متغيرات الدراسة	الموافقات على الزواج ن = ٩٢٥		غير الموافقات على الزواج ن = ٣٤٠		قيمة T.	مستوى الدلالة
		م	ع	م	ع		
١	العنف النفسي	١٣٥,٢٥	٦١,٥٣	١٥٠,٤٥	٦٢,٧٨	-3.87	.000
2	العنف الجسدي	47.71	24.48	52.70	25.23	-3.19	.001
3	العنف الجنسي	29.43	14.43	33.16	15.40	-4.00	.000
4	العنف المالي والاقتصادي	43.99	22.12	49.42	22.63	-3.85	.000
5	الدرجة الكلية للعنف	256.40	113.67	285.75	114.76	-4.06	.000

تم تصنيف عينة الدراسة إلى فئتين، العينة الأولى منهما (الموافقات على الزواج)، أما الأخرى فتضم (غير الموافقات على الزواج والمترددات واللواتي لا رأي لهن) لذلك استخدمنا T.test لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات المجموعتين

على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

كما يظهر من الجدول رقم (٥) توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المجموعتين في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي - المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح غير الموافقات على الزواج، بمعنى أن الزوجات اللواتي لم يوافقن على زواجهن بمقارنتهن بالزوجات اللواتي وافقن على زواجهن أكثر تعرضاً للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

٤,١. المستوى التعليمي للزوجة والعنف الزوجي: (الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيس الأول): "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف المستوى التعليمي للزوجة".

جدول رقم (٦) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة حسب المستوى التعليمي للزوجة

م.	متغيرات الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية (د.ح)	مجموع المربعات (م)	متوسط مجموع المربعات (م م)	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١.	العنف النفسي	بين المجموعات	٢	٩٤٣٢٥,٨٦	٤٧١٦٢,٩٣	١٢,٤٠٤	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٤٧٩٨٤٠٠٩,٢٤	٣٨٠٢,٢٢		
		المجموع	١٢٦٤	٤٨٩٢٧٣٥,١٠			
٢.	العنف الجسدي	بين المجموعات	٢	١١٧٤٥,٨٢	٥٨٧٢,٩١	٩,٧٠٠	٠,٠٠٠١
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٧٦٤٠٧٩,٦٠	٦٠٥,٤٥		
		المجموع	١٢٦٤	٧٧٥٨٢٥,٤٣			
٣.	العنف الجنسي	بين المجموعات	٢	٣٩١١,٨١	١٩٥٥,٩٠	٩,٠٥٦	٠,٠٠٠١
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٢٧٢٥٤٩,٨١	٢١٥,٩٦		
		المجموع	١٢٦٤	٢٧٦٤٦١,٦٢			
٤.	العنف المالي والاقتصادي	بين المجموعات	٢	٥٩٣٦,٩٤	٢٩٦٨,٤٧	٥,٩٧٠	٠,٠٠٠٢٦
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٦٢٧٤٧٤,٤٠	٤٩٧,٢٠		
		المجموع	١٢٦٤	٦٣٣٤١١,٣٥			
٥.	الدرجة الكلية للعنف	بين المجموعات	٢	٣٠٦٣٠٨,٨١	١٥٣١٥٤,٤٠	١١,٨٤٩	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	١٦٣١٢١٦٨,٢٠	١٢٩٢٥,٦٤		
		المجموع	١٢٦٤	١٦٦١٨٤٧٧,٠٢			

تم تصنيف العينة الكلية إلى ثلاث مجموعات/عينات فرعية وفقاً للمستوى التعليمي للزوجة وذلك على النحو التالي:

- المجموعة/العينة الأولى (أميات وتعليم منخفض) عدد سنوات الدراسة من: ٠ سنة تعليمية إلى ٩ سنة
- المجموعة/العينة الثانية (تعليم متوسط) عدد سنوات الدراسة من: ١٠ سنة تعليمية إلى ١٢ سنة
- المجموعة/العينة الثالثة (تعليم مرتفع)عدد سنوات الدراسة من: ١٣ سنة تعليمية إلى ٢٠ سنة

وبإجراء تحليل التباين الأحادي للمجموعات الثلاث، كشفت النتائج كما يظهر ذلك في الجدول رقم (٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على جميع أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن المستوى التعليمي للزوجة يحدد بصورة أو أخرى درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي.

نتائج اختبار "شيفيه" لمعرفة وتحديد دلالة الفروق على أبعاد مقياس العنف الزوجي بين المجموعات التعليمية الثلاث: بين استخدام اختبار "شيفيه" ما يلي:

١. وجود فروق دالة بين الزوجات من ذوات التعليم المنخفض والزوجات من ذوات التعليم المتوسط، في درجة تعرضهن للعنف النفسي، بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف. وكانت الفروق لصالح الزوجات الأقل تعليما، بمعنى أن الزوجات من ذوات التعليم المنخفض أكثر تعرضاً من الزوجات من ذوات التعليم المتوسط للعنف النفسي، بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف.

٢. وجود فروق دالة إحصائياً بين الزوجات من ذوات التعليم المنخفض والزوجات من ذوات التعليم المرتفع، في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي – المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح الزوجات من ذوات التعليم المنخفض، بمعنى

أن الزوجات من ذوات التعليم المنخفض بمقارنتهن بالزوجات من ذوات التعليم المرتفع أكثر تعرضاً للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

٣. وجود فروق دالة إحصائياً بين الزوجات من ذوات التعليم المتوسط والزوجات من ذوات التعليم المرتفع، في ثلاثة أبعاد من مقياس العنف الزوجي، بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف. وهذه الأبعاد الثلاثة هي (العنف النفسي، الجنسي، العنف المالي والاقتصادي)، وكان اتجاه الفروق لصالح الزوجات من ذوات التعليم المتوسط، بمعنى أن الزوجات من ذوات التعليم المتوسط أكثر تعرضاً من الزوجات من ذوات التعليم المرتفع للعنف الزوجي النفسي، الجنسي، العنف المالي والاقتصادي، بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف.

٥,١. عمل الزوجة والعنف الزوجي:(الفرض الفرعي الخامس من الفرض الرئيس الأول):

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف عمل الزوجة".

جدول رقم (٧) يبين الفروق بين الزوجات العاملات والزوجات غير العاملات في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة

م	متغيرات الدراسة	العاملات ن = ١٤٧		غير العاملات ن = ١١١٨		قيمة T	مستوى الدلالة
		م	ع	م	ع		
١	العنف النفسي	١١٨,٦٣	٥٠,٨٣	١٤٢,٠٦	٦٣,٠٧	٤,٣٢	....
2	العنف الجسدي	42.50	20.79	49.92	25.13	3.43	.001
3	العنف الجنسي	26.46	10.96	30.96	15.14	3.48	.001
4	العنف المالي والاقتصادي	38.45	16.96	46.37	22.85	4.06	.000
5	الدرجة الكلية للعنف	226.06	92.60	269.32	116.35	4.33	.000

لقد تم تصنيف عينة الدراسة إلى فئتين، هن غير العاملات والعاملات، لذلك استخدمنا T.test لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات المجموعتين على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

ويظهر الجدول رقم (٧) وجود فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المجموعتين في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي – المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، لصالح غير العاملات، بمعنى أن الزوجات غير العاملات بمقارنتهن بالزوجات العاملات أكثر تعرضاً للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

٢. الفرض الرئيس الثاني:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف خصائص الزوج (العمر الحالي للزوج، مستوى تعليم الزوج، عمل الزوج). ويتفرع هذا الفرض الرئيس الثاني إلى ثلاثة فروض فرعية.

١,٢. العمر الحالي للزوج والعنف الزوجي:(الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيس الثاني):

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف العمر الحالي للزوج".

لقد تم تصنيف العينة الكلية إلى أربع مجموعات/عينات فرعية وفقاً للعمر الحالي للزوج وذلك على النحو التالي:

- المجموعة/العينة الأولى: (عمر الزوج-صغير العمر) من: ١٧ سنة إلى ٢٩ سنة
- المجموعة/العينة الثانية: (عمر الزوج-متوسط العمر) من: ٣٠ سنة إلى ٣٩ سنة
- المجموعة/العينة الثالثة: (عمر الزوج- راشد العمر) من: ٤٠ سنة إلى ٤٩ سنة
- المجموعة/العينة الرابعة: (عمر الزوج-كبير العمر) من: ٥٠ سنة فما فوق

ومن ثم تم حساب الفروق بين المجموعات الفرعية الأربع للدراسة بإستخدام تحليل التباين الأحادي. ولقد كشفت نتائج الإجابة عن هذا الفرض على عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثات في المجموعات العمرية الأربع على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن العمر الحالي للزوج لا يحدد أو يؤثر على درجة العنف الزوجي الذي تتعرض له الزوجة. وهذا يعنى أن الزوجات ومهما كانت أعمار

أزواجهن يتعرضن جميعهن للعنف الزوجي، بمعنى أن الزوجة سواء كان عمر زوجها صغيراً أو كبيراً أو متوسطاً في العمر، فكلهن يتعرضن للعنف الزوجي بنفس الدرجة، بدون أي اعتبار أو تأثير لعمر الزوج.

٢,٢.المستوى التعليمي للزوج والعنف الزوجي (الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيس الثاني):

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف المستوى التعليمي للزوج".

جدول رقم (٨) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة حسب المستوى التعليمي للزوج

م	متغيرات الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية (د.ح)	مجموع المربعات (م)	متوسط مجموع المربعات (م م)	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١.	العنف النفسي	بين المجموعات	٢	١١٦٥٠٩,٨٢	٥٨٢٥٤,٩١	١٥,٣٩٢	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٤٧٧٦٢٢٥,٢٧	٣٧٨٤,٦٤		
		المجموع	١٢٦٤	٤٨٩٢٧٣٥,١٠			
٢.	العنف الجسدي	بين المجموعات	٢	١٨٢٠٤,٥٣	٩١٠٢,٢٦	١٥,١٦٢	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٧٥٧٦٢٠,٩٠	٦٠٠,٣٣		
		المجموع	١٢٦٤	٧٧٥٨٢٥,٤٣			
٣.	العنف الجنسي	بين المجموعات	٢	٥١٢٧,١٢	٢٥٦٣,٥٦	١١,٩٢٣	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٢٧١٣٣٤,٥٠	٢١٥,٠٠		
		المجموع	١٢٦٤	٢٧٦٤٦١,٦٢			
٤.	العنف المالي والاقتصادي	بين المجموعات	٢	١٥٤٩٧,٤٩	٧٧٤٨,٧٤	١٥,٨٢٥	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٦١٧٩١٣,٨٦	٤٨٩,٦٣		
		المجموع	١٢٦٤	٦٣٣٤١١,٣٥			
٥.	الدرجة الكلية للعنف	بين المجموعات	٢	٤٥١٣٥٤,٢٨	٢٢٥٦٧٧,١٤	١٧,٦١٦	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	١٦١٦٧١٢٢,٧٤	١٢٨١٠,٧١		
		المجموع	١٢٦٤	١٦٦١٨٤٧٧,٠٢			

لقد تم تصنيف العينة الكلية إلى ثلاث مجموعات/عينات فرعية وفقاً للمستوى التعليمي للزوج وذلك على النحو التالي:

- المجموعة/العينة الأولى (زوجات ذوي التعليم المنخفض) سنوات الدراسة ٠ سنة تعليمية إلى ٩ سنة.

- المجموعة/العينة الثانية (زوجات ذوي التعليم المتوسط) سنوات الدراسة ١٠ سنوات تعليمية إلى ١٢ سنة.
- المجموعة/العينة الثالثة (زوجات ذوي التعليم المرتفع) سنوات الدراسة ١٣ سنة تعليمية إلى ٢٠ سنة.

وبإجراء تحليل التباين الأحادي، كشفت نتائج الدراسة كما يظهر ذلك في الجدول رقم (٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن المستوى التعليمي للزوج يحدد بصورة أو أخرى درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي.

نتائج اختبار "شيفيه" لمعرفة وتحديد دلالة الفروق على أبعاد مقياس العنف الزوجي بين الفئات الفرعية الثلاثة وفقاً لمستوى تعليم أزواجهن: كشفت نتائج اختبار "شيفيه" عما يلي:

١. توجد فروق دالة إحصائياً بين زوجات الأميين وذوي التعليم المنخفض وبين زوجات ذوي التعليم المتوسط في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي - المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح زوجات الأميين وذوي التعليم المنخفض، بمعنى أن زوجات الأميين والأقل تعليماً أكثر تعرضاً من زوجات ذوي التعليم المتوسط للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

٢. توجد فروق دالة إحصائياً بين زوجات الأميين وذوي التعليم المنخفض وبين زوجات ذوي التعليم المرتفع في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي - المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح زوجات الأميين وذوي التعليم المنخفض، بمعنى أن زوجات الأميين والأقل تعليماً أكثر تعرضاً من زوجات ذوي التعليم المرتفع للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

٣.عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين زوجات ذوي التعليم المتوسط وبين زوجات ذوي التعليم المرتفع في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي - المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف.

٣,٢.عمل الزوج والعنف الزوجي:(الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيس الثاني):

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف عمل الزوج".

تم تصنيف العينة الكلية إلى ست مجموعات/عينات فرعية وفقاً لعمل الزوج وذلك على النحو التالي:

- المجموعة/العينة الأولى (زوجات أصحاب الياقة البيضاء/ أطباء محامون مهندسون أساتذة)
- المجموعة/العينة الثانية (زوجات الموظفين ورجال الأمن والشرطة)
- المجموعة/العينة الثالثة (زوجات العمال المهرة)
- المجموعة/العينة الرابعة (زوجات عمال الزراعة والعمال غير المهرة)
- المجموعة/العينة الخامسة (زوجات ذوي الأملاك والتجار وأصحاب المصانع)
- المجموعة/العينة السادسة (زوجات العاطلين عن العمل)

جدول رقم (٩) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة حسب عمل الزوج

م	متغيرات الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية (د.ح)	مجموع المربعات (م)	متوسط مجموع المربعات (م م)	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١.	العنف النفسي	بين المجموعات	٥	١١٧١٥٣,٩٠	٢٣٤٣٠,٧٨	٦,١٧٧	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٥٩	٤٧٧٥٥٨١,١٩	٣٧٩٣,١٥		
		المجموع	١٢٦٤	٤٨٩٢٧٣٥,١٠			
٢.	العنف الجسدي	بين المجموعات	٥	١٦٤٠٨,٤٩	٣٢٨١,٦٩	٥,٤٤٠	٠,٠٠٠١
		داخل المجموعات	١٢٥٩	٧٥٩٤١٦,٩٣	٦٠٣,١٩		
		المجموع	١٢٦٤	٧٧٥٨٢٥,٤٣			
٣.	العنف الجنسي	بين المجموعات	٥	٤٨١٥,٦٤	٩٦٣,١٢	٤,٤٦٣	٠,٠٠٠٥
		داخل المجموعات	١٢٥٩	٢٧١٦٤٥,٩٧	٢١٥,٧٦		
		المجموع	١٢٦٤	٢٧٦٤٦١,٦٢			

م	متغيرات الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية (د.ح)	مجموع المربعات (م)	متوسط مجموع المربعات (م م)	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
٤.	العنف المالي والاقتصادي	بين المجموعات	٥	٢٠٠١٠,٧٠	٤٠٠٢,١٤	٨,٢١٤	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٥٩	٦١٣٤٠٠,٦٥	٤٨٧,٢١		
		المجموع	١٢٦٤	٦٣٣٤١١,٣٥			
٥.	الدرجة الكلية للعنف	بين المجموعات	٥	٤٥١١٢٦,٠٩	٩٠٢٢٥,٢١	٧,٠٢٦	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٥٩	١٦١٦٧٣٥٠,٩٢	١٢٨٤١,٤٢		
		المجموع	١٢٦٤	١٦٦١٨٤٧٧,٠٢			

وبإجراء تحليل التباين الأحادي، كشفت النتائج كما يظهر ذلك في الجدول رقم (٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن لعمل الزوج أو مهنته تأثير على درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بصورة أو أخرى.

نتائج اختبار "شيفيه" لمعرفة وتحديد دلالة الفروق على أبعاد مقياس العنف الزوجي بين الفئات الست وفقاً لمهنة أو عمل الزوج: كشفت النتائج عما يلي:

١. توجد فروق دالة إحصائياً بين زوجات أصحاب الياقة البيضاء وبين زوجات عمال الزراعة والعمال غير المهرة في درجة تعرضهن للعنف النفسي، بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح زوجات عمال الزراعة والعمال غير المهرة. مما يشير إلى أن زوجات عمال الزراعة والعمال غير المهرة أكثر تعرضاً من زوجات أصحاب الياقة البيضاء للعنف الزوجي النفسي، بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف.

٢. توجد فروق دالة إحصائياً بين زوجات العاطلين عن العمل وبين زوجات أصحاب الياقة البيضاء في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي - المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح زوجات العاطلين عن العمل، بمعنى أن زوجات العاطلين عن العمل أكثر تعرضاً من زوجات أصحاب الياقة البيضاء للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

٣. توجد فروق دالة إحصائياً بين زوجات العاطلين عن العمل وبين زوجات

الموظفين ورجال الأمن والشرطة في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي – المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح زوجات العاطلين عن العمل، بمعنى أن زوجات العاطلين عن العمل أكثر تعرضاً من زوجات الموظفين ورجال الأمن والشرطة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

٤. يوجد فرق دال إحصائياً بين زوجات العاطلين عن العمل وزوجات العمال المهرة في درجة تعرضهن للعنف المالي والاقتصادي، وكان اتجاه الفرق لصالح زوجات العاطلين عن العمل، بمعنى أن زوجات العاطلين عن العمل أكثر تعرضاً من زوجات العمال المهرة للعنف الزوجي المالي والاقتصادي.

٥. يوجد فرق دال إحصائياً بين زوجات العاطلين عن العمل وبين زوجات عمال الزراعة والعمال غير المهرة في درجة تعرضهن للعنف المالي والاقتصادي، وكان اتجاه الفرق لصالح زوجات العاطلين عن العمل، بمعنى أن زوجات العاطلين عن العمل أكثر تعرضاً من زوجات عمال الزراعة والعمال غير المهرة للعنف المالي والاقتصادي.

٣. الفرض الرئيس الثالث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف خصائص البيئة العائلية.(عدد الأبناء، صلة القرابة بالزوج، مدة الزواج، السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة): ويتفرع هذا الفرض الرئيس الثالث إلى أربعة فروض فرعية.

١,٣. عدد الأبناء والعنف الزوجي: (الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيس الثالث)

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف عدد الأبناء".

لقد تم تصنيف العينة الكلية إلى أربع مجموعات/عينات فرعية وفقاً لعدد أبناء الزوجة وذلك على النحو التالي:

- المجموعة الأولى :أسرة صغيرة (عدد أبناءها من ١ إلى ٣ أبنـاء)/المجموعـة الثانية: أسرة متوسطة(من ٤ إلى ٦ أبناء)
- المجموعة الثالثة: (أسرة كبيرة (عدد أبناءها من ٧ إلـى ٩ أبنـاء)/المجموعـة الرابعة :أسرة كبيرة جدا (من ١٠ أبناء و ما فوق)

ومن ثم تم حساب الفروق بين المجموعات الفرعية الأربع للدراسـة باسـتخدام تحليل التباين الأحادي، ولقد بينت نتائج الدراسة عدم وجود أية فـروق ذات دلالـة إحصائية بين استجابات المبحوثات في المجموعات الأربع على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن عـدد الأبناء لا يحدد أو يؤثر على درجة العنف الزوجي الذي تتعرض له الزوجة. بمعنى سواء كان للزوجة عدد قليل أو عدد كبير من الأبنـاء فكلهـن يتعرضـن للعنـف الزوجي، فعدد الأبناء لم يحميهن من العنف الموجه ضدهن.

٢,٣. صلة القرابة بالزوج والعنف الزوجي:(الفرض الفرعي الثاني من الفـرض الرئيس الثالث):

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجـة للعنـف الزوجـي بمظاهره المختلفة باختلاف صلة القرابة بالزوج.

لقد تم تصنيف العينة الكلية إلى ثلاث مجموعات/عينات فرعية وذلك على النحو التالي:

- المجموعة الأولى (صلة القرابة بالزوج: ابن عم/ابن عمة) /المجموعة الثانيـة (صلة القرابة بالزوج: ابن خال/ابن خالة)
- المجموعة/العينة الثالثة (لا توجد صلة قرابة)

ومن ثم تم حساب الفروق بين المجموعات الفرعية الثلاث للدراسـة باسـتخدام تحليل التباين الأحادي، ولقد بينت نتائج الدراسة عدم وجود أية فـروق ذات دلالـة إحصائية بين استجابات المبحوثات في المجموعات الثلاث على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، ممـا يشـير إلـى أن الزوجات جميعهن وسواء كنّ على صلة قرابة بالزوج أو لم يكنّ فإنهن يتعرضـن

جميعهن للعنف من الزوج دون أية اعتبار لصلة القرابة التي تربطهن مع الزوج. بمعنى أنه إذا كان الزوج ابن عم/عمة أو كان ابن خال/خالة أو كان غريباً فان الزوجات يعانين من عنف أزواجهن فكلهن يتعرضن للعنف الزوجي فصلة القرابة لم ترحمهن من العنف الموجه ضدهن من قبل أزواجهن.

٣,٣. مدة الزواج والعنف الزوجي:(الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيس الثالث):

" توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف مدة الزواج".

لقد تم تصنيف العينة الكلية إلى أربع مجموعات/عينات فرعية وفقاً لعدد سنوات الزواج وذلك على النحو التالي:

- المجموعة الأولى:عدد سنوات الزواج من ١ سنة إلى ٧ سنوات /المجموعة الثانية: عدد سنوات الزواج من ٨ إلى ١٤ سنة
- المجموعة الثالثة: عدد سنوات الزواج من ١٥ إلى ٢١ سنة / المجموعةالرابعة: عدد سنوات الزواج من ٢٢سنة وما فوق .

وبإجراء تحليل التباين الأحادي، بينت النتائج عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات المبحوثات في المجموعات الأربع على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن الزوجات جميعهن وسواء كنّ حديثي الزواج أو كن متزوجات منذ فترات طويلة أو قصيرة فإنهن يتعرضن جميعهن للعنف من الزوج دون أية اعتبار لمدة الزواج التي عايشتها وتعيشها مع زوجها. بمعنى أنه إذا كانت الزوجات قد تزوجن حديثاً منذ عام، أو تزوجن قبل عشرون عاماً، فالزوجات جميعهن يعانين من عنف أزواجهن، فكلهن يتعرضن للعنف الزوجي فمدة الزواج والعشرة مع الزوج لم تشفع لهن من عنف أزواجهن.

٤,٣. السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة والعنف الزوجي: (الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيس الثالث):

"توجد فروق دالة في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف السكن (بيت مستقل أو عائلة ممتدة)".

لقد تم تصنيف عينة الدراسة إلى فئتين، هن المقيمات في بيت مستقل والمقيمات مع العائلة الممتدة ، لذلك استخدمنا T.test لمعرفة دلالة الفروق بين المجموعتين على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (١٠) يبين الفروق بين الزوجات اللواتي يقمن في بيت مستقل والزوجات اللواتي يقمن مع العائلة الممتدة في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة

م	متغيرات الدراسة	المقيمات في بيت مستقل ن = ٩٣٨		المقيمات مع العائلة الممتدة ن = ٣٢٧		قيمة T	مستوى الدلالة
		م	ع	م	ع		
١	العنف النفسي	١٣٥,٩٤	٦١,٠٣	١٤٩,٠٩	٦٤,٦٠	-٣,٣١	.001
2	العنف الجسدي	47.90	24.31	52.36	25.79	-2.81	.005
3	العنف الجنسي	30.05	14.66	31.54	15.11	-1.57	.116
4	العنف المالي والاقتصادي	44.55	22.30	48.01	22.46	-2.41	.016
5	الدرجة الكلية للعنف	258.46	112.46	281.02	119.34	-3.07	.002

كما يظهر من الجدول رقم (١٠) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المجموعتين على ثلاثة أبعاد من أبعاد مقياس العنف الزوجي الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، وجاء اتجاه الفرق في صالح المقيمات مع العائلة الممتدة. بمعنى أنه بمقارنة استجابات الزوجات المقيمات في بيت مستقل مع استجابات الزوجات المقيمات مع العائلة الممتدة، فإن الزوجات المقيمات مع العائلة

الممتدة يعانين من تعرضهن للعنف النفسي والجسدي والمالي والاقتصادي وكذلك الدرجة الكلية للعنف من قبل الزوج بدرجة أكبر من تعرض المقيمات في بيت مستقل بشكل دال إحصائياً.

أما البعد الثالث من المقياس وهو بعد(العنف الجنسي) فقد بينت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات المجموعتين عند أي من مستويات الدلالة المتعارف عليها إحصائياً.

٤. الفرض الرئيس الرابع:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف خصائص البيئة المنزلية. (الوضع الاقتصادي للأسرة، عدد الغرف الخاصة بأسرة الزوجة، مكان الإقامة، المواطنة). ويتفرع هذا الفرض الرئيس الرابع إلى أربعة فروض فرعية.

٤,١.الوضع الاقتصادي للأسرة والعنف الزوجي: (الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيس الرابع):

"توجد فروق دالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف الوضع الاقتصادي للأسرة ".

تم تصنيف العينة الكلية إلى ثلاث مجموعات/عينات فرعية وفقاً للوضع الاقتصادي للأسرة وذلك على النحو التالي:

- المجموعة/العينة الأولى (ذوي الوضع الاقتصادي المنخفض) /
  المجموعة/العينة الثانية (ذوي الوضع الاقتصادي المتوسط)
- المجموعة/العينة الثالثة (ذوي الوضع الاقتصادي المرتفع)

جدول رقم (١١) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة حسب الوضع الاقتصادي للأسرة

م.	متغيرات الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية (د.ح)	مجموع المربعات (م)	متوسط مجموع المربعات (م م)	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١.	العنف النفسي	بين المجموعات	٢	١٢٦٣٥٨,٢٠	٦٣١٧٩,١٠	١٦,٧٣٠	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٤٧٦٦٣٧٦,٨٩	٣٧٧٦,٨٤		
		المجموع	١٢٦٤	٤٨٩٢٧٣٥,١٠			
٢.	العنف الجسدي	بين المجموعات	٢	٢٢٨٧٠,٠٥	١١٤٣٥,٠٢	١٩,١٦٥	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٧٥٢٩٥٥,٣٨	٥٩٦,٦٣		
		المجموع	١٢٦٤	٧٧٥٨٢٥,٤٣			
٣.	العنف الجنسي	بين المجموعات	٢	٨٤٨٠,١٨	٤٢٤٠,٠٩	١٩,٩٦٧	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٢٦٧٩٨١,٤٤	٢١٢,٣٤		
		المجموع	١٢٦٤	٢٧٦٤٦١,٦٢			
٤.	العنف المالي والاقتصادي	بين المجموعات	٢	١٧٣٣٢,١٣	٨٦٦٦,٠٦	١٧,٧٥١	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	٦١٦٠٧٩,٢٢	٤٨٨,١٧		
		المجموع	١٢٦٤	٦٣٣٤١١,٣٥			
٥.	الدرجة الكلية للعنف	بين المجموعات	٢	٥٣١٣٥٧,٧٧	٢٦٥٦٧٨,٨٨	٢٠,٨٤١	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٢	١٦٠٨٧١١٩,٢٤	١٢٧٤٧,٣٢		
		المجموع	١٢٦٤	١٦٦١٨٤٧٧,٠٢			

وبإجراء تحليل التباين الأحادي، كشفت نتائج الدراسة كما يظهر ذلك في الجدول رقم (١١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن الوضع الاقتصادي للأسرة يحدد بصورة أو أخرى درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي.

نتائج اختبار "شيفيه" لمعرفة وتحديد دلالة الفروق على أبعاد مقياس العنف الزوجي بين الفئات الفرعية الثلاثة وفقاً للوضع الاقتصادي للأسرة: بينت نتائج اختبار "شيفيه" ما يلي:

١. توجد فروق دالة إحصائياً بين الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المنخفض وبين الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المتوسط في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي - المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح الزوجات ذوات

الوضع الاقتصادي المنخفض، بمعنى أن الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المنخفض أكثر تعرضاً من الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المتوسط للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

٢. توجد فروق دالة إحصائياً بين الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المنخفض وبين الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المرتفع في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي - المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المنخفض، بمعنى أن الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المنخفض أكثر تعرضاً من الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المرتفع للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة.

٣. عدم وجود فروق دالة بين الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المتوسط وبين ذوات الوضع الاقتصادي المرتفع في درجة تعرضهن للعنف الزوجي بأبعاده الأربع (النفسي- الجسدي- الجنسي - المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف.

٢,٤.عدد الغرف الخاصة بالأسرة والعنف الزوجي:(الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيس الرابع): "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف عدد الغرف الخاصة بأسرة الزوجة".

تم تصنيف العينة الكلية إلى أربع مجموعات/عينات فرعية وفقاً لعدد الغرف الخاصة بالأسرة وذلك على النحو التالي:

- المجموعة الأولى: عدد الغرف الخاصة بالأسرة (١) غرفة / المجموعة الثانية: عدد الغرف الخاصة بالأسرة (٢) غرفة
- المجموعة الثالثة: عدد الغرف الخاصة بالأسرة (٣) غرف / المجموعة/العينة الرابعة: عدد الغرف الخاصة بالأسرة (٤+٥+٦+٧+٨) غرف

جدول رقم (١٢) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة حسب عدد الغرف الخاصة بالأسرة

م.	متغيرات الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية (د.ح)	مجموع المربعات (م)	متوسط مجموع المربعات (م م)	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١.	العنف النفسي	بين المجموعات	٣	٧٢٩٠٢,٩٠	٢٤٣٠٠,٩٦	٦,٣٥٣	٠,٠٠٠٣
		داخل المجموعات	١٢٦٠	٤٨١٩٠٨٣,٩٥	٣٨٢٧,٦٦		
		المجموع	١٢٦٣	٤٨٩١٩٨٦,٨٦			
٢.	العنف الجسدي	بين المجموعات	٣	٨٧١٣,٧٢	٢٩٠٤,٥٧	٤,٧٧٠	٠,٠٠٢٦
		داخل المجموعات	١٢٦٠	٧٦٧١١١,٧٠	٦٠٨,٨١		
		المجموع	١٢٦٣	٧٧٥٨٢٥,٤٣			
٣.	العنف الجنسي	بين المجموعات	٣	١٣٢٨,٩٤	٤٤٢,٩٨	٢,٠٢٩	٠,١٠٨٠
		داخل المجموعات	١٢٦٠	٢٧٥٠٩١,١٨	٢١٨,٣٢		
		المجموع	١٢٦٣	٢٧٦٤٢٠,١٢			
٤.	العنف المالي والاقتصادي	بين المجموعات	٣	١٣٠٥٨,٩٢	٤٣٥٢,٩٧	٨,٨٤١	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٠	٦٢٠٣١٠,٧٦	٤٩٢,٣١		
		المجموع	١٢٦٣	٦٣٣٣٦٩,٦٩			
٥.	الدرجة الكلية للعنف	بين المجموعات	٣	٢٦٢٧١٤,٢٦	٨٧٥٧١,٤٢	٦,٧٤٦	٠,٠٠٠٢
		داخل المجموعات	١٢٦٠	١٦٣٥٤١٣٧,٧٩	١٢٩٧٩,٤٧		
		المجموع	١٢٦٣	١٦٦١٦٨٥٢,٠٦			

وبإجراء تحليل التباين الأحادي، كشفت النتائج كما يظهر في الجدول رقم (١٢) وجود فروق دالة إحصائية على ثلاثة أبعاد من أبعاد مقياس العنف الزوجي الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن عدد الغرف الخاصة بالأسرة يحدد بصورة أو أخرى درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي. أما البعد الثالث من المقياس وهو بعد (العنف الجنسي) فقد بينت النتائج عدم وجود فروق دالة بين استجابات المجموعات الأربع عند مستويات الدلالة المتعارف عليها إحصائياً.

نتائج اختبار "شيفيه" لمعرفة وتحديد دلالة الفروق على أبعاد مقياس العنف الزوجي بين الفئات الفرعية الثلاثة وفقاً لمستوى تعليم أزواجهن: بينت نتائج اختبار "شيفيه" ما يلي:

١. توجد فروق دالة إحصائياً بين الزوجات اللواتي لديهن غرفة واحدة وبين الزوجات اللواتي لديهن أربع غرف وأكثر، في درجة تعرضهن للعنف الزوجي

(النفسي- الجسدي- المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح الزوجات اللواتي لديهن غرفة واحدة، بمعنى أن الزوجات اللواتي لديهن غرفة واحدة أكثر تعرضاً من الزوجات اللواتي لديهن أربع غرف وأكثر، للعنف الزوجي (النفسي- الجسدي- المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف.

٢. توجد فروق دالة إحصائياً بين الزوجات اللواتي لديهن غرفة واحدة وبين الزوجات اللواتي لديهن ثلاث غرف في درجة تعرضهن للعنف الزوجي (النفسي- الجسدي- المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح الزوجات اللواتي لديهن غرفة واحدة، بمعنى أن الزوجات اللواتي لديهن غرفة واحدة أكثر تعرضاً من الزوجات اللواتي لديهن ثلاث غرف، للعنف الزوجي (النفسي- الجسدي- المالي والاقتصادي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف.

٣. توجد فروق دالة إحصائياً بين الزوجات اللواتي لديهن غرفتين وبين الزوجات اللواتي لديهن أربع غرف وأكثر، في درجة تعرضهن للعنف الزوجي المالي والاقتصادي، وكان اتجاه الفرق لصالح الزوجات اللواتي لديهن غرفتين. بمعنى أن الزوجات اللواتي لديهن غرفتين أكثر تعرضاً من الزوجات اللواتي لديهن أربع غرف وأكثر، للعنف الزوجي المالي والاقتصادي.

٤. توجد فروق دالة إحصائياً بين الزوجات اللواتي لديهن غرفتان وبين الزوجات اللواتي لديهن ثلاث غرف، في درجة تعرضهن للعنف الزوجي المالي والاقتصادي، وكان اتجاه الفرق لصالح الزوجات اللواتي لديهن غرفتين. بمعنى أن الزوجات اللواتي لديهن غرفتان أكثر تعرضاً من الزوجات اللواتي لديهن ثلاث غرف، للعنف الزوجي المالي والاقتصادي.

٣,٤.مكان الإقامة والعنف الزوجي:(الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيس الرابع):

" توجد فروق دالة في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف مكان الإقامة في محافظات غزة".

تم تصنيف العينة الكلية إلى خمس مجموعات/عينات فرعية وفقاً لمكان الإقامة في المحافظات الخمس وذلك كما يلي:

- المجموعة/العينة الأولى (المقيمات في محافظة الشمال) / المجموعة/العينة الثانية (المقيمات في محافظة غزة)
- المجموعة/العينة الثالثة (المقيمات في محافظة الوسطى) / المجموعة/العينة الرابعة (المقيمات في محافظة خانيونس)
- المجموعة/العينة الخامسة (المقيمات في محافظة رفح)

جدول رقم (١٣) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة حسب مكان الإقامة في المحافظات الخمس

م.	متغيرات الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية (د.ح)	مجموع المربعات (م)	متوسط مجموع المربعات (م/م)	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
١.	العنف النفسي	بين المجموعات	٤	٢٠١٢٣٦,١٢	٥٠٣٠٩,٠٢	١٣,٥١١	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٠	٤٦٩١٤٩٩,٠٢	٣٧٢٣,٤١		
		المجموع	١٢٦٤	٤٨٩٢٧٣٥,١٢			
٢.	العنف الجسدي	بين المجموعات	٤	٣٠٧٢٧,٠١	٧٦٨١,٧٥	١٢,٩٩٠	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٠	٧٤٥٠٩٨,٤١	٥٩١,٣٤		
		المجموع	١٢٦٤	٧٧٥٨٢٥,٤٠			
٣.	العنف الجنسي	بين المجموعات	٤	١٣٨٣٤,٢٦	٣٤٥٨,٥٦	١٦,٥٩٣	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٠	٢٦٢٦٢٧,٣٤	٢٠٨,٤٣		
		المجموع	١٢٦٤	٢٧٦٤٦١,٦٧			
٤.	العنف المالي والاقتصادي	بين المجموعات	٤	٨٥٥٢,٧٤	٢١٣٨,١٨	٤,٣١١	٠,٠٠١٨
		داخل المجموعات	١٢٦٠	٦٢٤٨٥٨,٦٦	٤٩٥,٩١		
		المجموع	١٢٦٤	٦٣٣٤١١,٣٥٦٥			
٥.	الدرجة الكلية للعنف	بين المجموعات	٤	٦٧٠٩٩٦,٩٠	١٦٧٧٤٩,٢٣	١٣,٢٥٣	٠,٠٠٠٠
		داخل المجموعات	١٢٦٠	١٥٩٤٧٤٨٠,٠٢	١٢٦٥٦,٧٣		
		المجموع	١٢٦٤	١٦٦١٨٤٧٧,٠٢			

وبإجراء تحليل التباين الأحادي بين استجابات المبحوثات في المجموعات الخمس، كشفت نتائج الدراسة كما يظهر ذلك في الجدول رقم (١٣) وجود فروق

ذات دلالة إحصائية على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن لمكان الإقامة في المحافظات الخمس تأثير على درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بصورة أو أخرى.

نتائج اختبار "شيفيه" لمعرفة وتحديد دلالة الفروق على أبعاد مقياس العنف الزوجي بين الفئات الخمس حسب مكان الإقامة في المحافظات الخمس: كشفت نتائج اختبار "شيفيه" عما يلي:

توجد فروق دالة إحصائياً بين الزوجات المقيمات في محافظة خانيونس وبين الزوجات في باقي محافظات غزة في درجة تعرضهن للعنف الزوجي (النفسي- الجسدي- الجنسي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف. أما العنف الاقتصادي فقد جاء الفرق بين الزوجات المقيمات في محافظة خانيونس وبين الزوجات المقيمات في محافظة الوسطى فقط. وكان اتجاه الفروق لصالح الزوجات المقيمات في محافظة خانيونس، بمعنى أن الزوجات المقيمات في محافظة خانيونس أكثر تعرضاً من الزوجات في باقي محافظات غزة، للعنف النفسي- الجسدي- الجنسي بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، كما أنهن أكثر تعرضاً للعنف المالي والاقتصادي من الزوجات المقيمات في محافظة الوسطى فقط.

٤,٤.متغير المواطنة (مواطنة-لاجئة) والعنف الزوجي: (الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيس الرابع): "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف المواطنة (مواطنة - لاجئة)".

لقد تم تصنيف عينة الدراسة إلى فئتين، هن اللاجئات والمواطنات، لذلك استخدمنا T.test لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات المجموعتين على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

تميل الصورة العامة للنتائج إلى عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المجموعتين على ثلاثة أبعاد من أبعاد مقياس العنف الزوجي الأربعة

وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، أما البعد الرابع من المقياس وهو بعد (العنف المالي والاقتصادي) فقد بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات المجموعتين عند مستوى ٠٥. وجاء اتجاه الفرق في صالح المواطنات. بمعنى أنه بمقارنة استجابات الزوجات اللاجئات مع استجابات الزوجات المواطنات، فإن الزوجات المواطنات يعانين من تعرضهن للعنف المالي والاقتصادي من قبل الزوج بدرجة أكبر من تعرض اللاجئات بشكل دال إحصائياً.

٥. الفرض الرئيس الخامس:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف بعض المتغيرات السياسية(السكن بالقرب من /البعد عن مناطق التماس مع التواجد الاحتلالي الإسرائيلي، تعرض/عدم تعرض منطقة السكن للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية، عدد مرات التعرض للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية). ويتفرع هذا الفرض الرئيس الخامس إلى ثلاثة فروض فرعية.

١,٥. الإقامة بالقرب من مناطق التماس مع التواجد العسكري الإسرائيلي (الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيس الخامس) "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة بين الزوجات اللواتي يقمن بالقرب من مناطق التماس مع التواجد العسكري الإسرائيلي والمستوطنات والزوجات اللواتي يقمن بعيداً عن مناطق التماس".

لقد تم تصنيف عينة الدراسة إلى فئتين، هن المقيمات بالقرب من مناطق التماس والمقيمات بعيداً عن مناطق التماس، لذلك استخدمنا T.test لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات المجموعتين على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، وتميل الصورة العامة للنتائج إلى عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المجموعتين على جميع أبعاد المقياس ما عدا بعد العنف الجسدي عند مستوى ٠١. وجاء اتجاه الفرق في صالح المقيمات بالقرب من مناطق التماس. بمعنى أن المقيمات بالقرب من مناطق التماس يعانين من تعرضهن

للعنف الجسدي من قبل الزوج بدرجة أكبر من تعرض المقيمات بعيداً عن مناطق التماس.

٢,٥.الهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية (الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيس الخامس):

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة بين الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية وبين اللواتي لم تتعرض مناطقهن.

لقد تم تصنيف عينة الدراسة إلى فئتين، هن اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية وبين اللواتي لم تتعرض مناطقهن، لذلك استخدمنا T.test لمعرفة دلالة الفروق بين استجابات المجموعتين على أبعاد مقياس العنف الزوجي بأبعاده الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، ولقد بينت النتائج عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المجموعتين على جميع أبعاد المقياس بالإضافة إلى الدرجة الكلية للمقياس.

٣,٥. عدد مرات التعرض للاعتداءات الإسرائيلية والعنف الزوجي(الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيس الخامس): "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة بين الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية مرات قليلة وبين اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية مرات كثيرة".

قسمت العينة إلى ثلاث مجموعات وفقاً لعدد مرات تعرض منطقتهم للاعتداءات الإسرائيلية وذلك على النحو التالي:

- المجموعة/العينة الأولى(١-٣ مرات) / المجموعة/العينة الثانية (٤-٦ مرات)
- المجموعة/العينة الثالثة (٧ مرات وأكثر)

جدول رقم (١٤) يبين نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة عدد المرات التي تعرضت لها منطقة الزوجات للهجوم أو الاعتداء الإسرائيلي

م.	متغيرات الدراسة	مصدر التباين	درجات الحرية (د.ح)	مجموع المربعات (م)	متوسط مجموع المربعات (م م)	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١.	العنف النفسي	بين المجموعات	2	٥١٨٨٠,٦٦	٢٥٩٤٠,٣٣	٦,٨٣٣	٠,٠٠١١
		داخل المجموعات	٨٥٢	٣٢٣٤٣٨١,١٦	٣٧٩٦,٢٢		
		المجموع	٨٥٤	٣٢٨٦٢٦١,٨٣			
٢.	العنف الجسدي	بين المجموعات	٢	٩٧١٩,٨٠	٤٨٥٩,٩٠	٧,٩٥٢	٠,٠٠٠٤
		داخل المجموعات	٨٥٢	٥٣٠٧٠٠,٨٥٤١	٦١١,١٥		
		المجموع	٨٥٤	٥٣٠٤٢٠,٦٦			
٣.	العنف الجنسي	بين المجموعات	٢	١٩٢٢,٠٧	٩٦١,٠٣	٤,٤٥٥	٠,٠١١٩
		داخل المجموعات	٨٥٢	١٨٣٧٨٨,٨٤	٢١٥,٧١		
		المجموع	٨٥٤	١٨٥٧١٠,٩٢			
٤.	العنف المالي والاقتصادي	بين المجموعات	٢	١٢٠١,٦٤	٦٠٠,٨٢	١,١٣٦	٠,٣٢١٥
		داخل المجموعات	٨٥٢	٤٥٠٥٧١,٢١	٥٢٨,٨٣		
		المجموع	٨٥٤	٤٥١٧٧٢,٨٥			
٥.	الدرجة الكلية للعنف	بين المجموعات	٢	١٢٨٢٣٨,٨٥	٦٤١١٩,٤٢	٤,٩٢٧	٠,٠٠٧٥
		داخل المجموعات	٨٥٢	١١٠٨٧٧١٧,٩٨	١٣٠١٣,٧٥		
		المجموع	٨٥٤	١١٢١٥٩٥٦,٨٤			

وبإجراء تحليل التباين الأحادي، كشفت نتائج الدراسة كما يظهر ذلك في الجدول رقم (١٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على ثلاثة أبعاد من مقياس العنف الزوجي وكذلك على الدرجة الكلية للمقياس، مما يشير إلى أن عدد المرات التي تعرضت لها منطقة الزوجات للهجوم أو الاعتداء الإسرائيلي تؤثر على درجة تعرضهن للعنف الزوجي.

نتائج اختبار "شيفيه" لمعرفة وتحديد دلالة الفروق على أبعاد مقياس العنف الزوجي بين الفئات الثلاث حسب عدد المرات التي تعرضت لها منطقة الزوجات للهجوم أو الاعتداء الإسرائيلي: كشفت نتائج اختبار "شيفيه" عما يلي:

١. يوجد فرق دال إحصائياً بين الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية (١-٣ مرات) والزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات

الإسرائيلية (٤-٦ مرات) في درجة تعرضهن للعنف النفسي وكان اتجاه الفرق لصالح الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية (٤-٦ مرات)، بمعنى أن الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية (٤-٦ مرات)، أكثر تعرضاً للعنف الزوجي النفسي من الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات مرات أقل.

٢. توجد فروق دالة إحصائياً في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي (النفسي- الجسدي- الجنسي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، بين الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية (٧ مرات وأكثر) وبين الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية (١-٣ مرات) وكان اتجاه الفرق لصالح الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن (٧ مرات وأكثر)، بمعنى أن الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن (٧ مرات وأكثر)، أكثر تعرضاً للعنف الزوجي النفسي، الجسدي، الجنسي، وكذلك الدرجة الكلية للعنف من الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية مرات أقل.

٣. لم تظهر نتائج اختبار شيفيه أية فروق دالة إحصائياً بين الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداء الإسرائيلي (٤-٦ مرات) والزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداء الإسرائيلي (٧ مرات وأكثر).

٦. الفرض الرئيس السادس:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات -اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية -للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف بعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية. (ويتفرع هذا الفرض الرئيس السادس إلى ستة فروض فرعية). مرتبطة بالخصائص الاجتماعية والديموغرافية التالية: عدد الأبناء، صلة القرابة بالزوج، المستوى التعليمي للزوجة، الوضع الاقتصادي للأسرة، السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة، عدد الأفراد المقيمين في البيت).

وهذه المتغيرات قد سبق وأن فحصنا أثرها على درجة تعرض الزوجة للعنف

الزوجي، وقد بينت النتائج في إجابتها عن الفروض -ابتداءً من الفرض الأول إلى الفرض الرابع- تأثيراً دالاً لبعض هذه الخصائص، في حين لم يظهر أي تأثير لبعضها الآخر في تحديد مستوى ومظاهر العنف الذي تتعرض له الزوجة. لذلك سنكتفي هنا اختصاراً لحجم عد صفحات البحث بعرض نتائج المعالجات الإحصائية -الدالة إحصائياً منها وغير الدالة- والتعليق عليها كتابة دون عرض لبياناتها الرقمية، ودون أن نخل بما أسفرت عنه تلك المعالجات الإحصائية من نتائج، وذلك على النحو التالي:

جاءت نتائج المعالجات الإحصائية لتؤكد مرة أخرى على أهمية بعض الخصائص الديموغرافية في الحد من درجة العنف الزوجي الموجة ضد الزوجة حتى في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، فقد بينت النتائج وجود فروق دالة بين الزوجات في المناطق التي تعرضت لاعتداءات احتلالية إسرائيلية باختلاف الخصائص التالية:

* المستوى التعليمي للزوجة.
* الوضع الاقتصادي للأسرة.
* السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة.
* صلة القرابة بالزوج.

وجاء اتجاه الفروق -باستخدام اختبار شيفيه- لصالح الزوجات الأقل تعليماً، ومنخفضات الدخل، والمقيمات مع العائلة الممتدة واللواتي تربطهن صلة قرابة بالزوج من جهة الأم. فالزوجات الأقل تعليماً، وذوي الدخل المنخفض، والمقيمات مع العائلة الممتدة وليس في بيت مستقل عن العائلة، واللواتي تربطهن صلة قرابة بالزوج من جهة الأم، هن الأكثر تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج. بمعنى أن المستوى التعليمي المرتفع للزوجة والوضع الاقتصادي الجيد والإقامة في بيت مستقل وليس مع العائلة الممتدة واللواتي لا تربطهن صلة قرابة بأزواجهن من جهة الأم، يسهمون في خفض حدة العنف الزوجي حتى في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

وبعبارة أخرى، حافظت التأثيرات على المستوى الفردي على تأثيرها-والتي ذكرت سابقاً وظهرت وبينت تأثيراتها على خفض درجة العنف الزوجي نحو

الزوجة أو التي لم يظهر لها أي تأثير على درجة العنف الزوجي نحو الزوجة- بدرجة كبيرة عندما تم إدراج العوامل على مستوى تفاعل المتغيرات الديموغرافية مع السياسية المتمثلة في الاعتداءات الاحتلالية الإسرائيلية المتكررة، باستثناء المتغيرين التاليين: السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة، صلة القرابة بالزوج.

فقد انخفض تأثير السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة فبعد أن كان له تأثير دال على جميع أبعاد مقياس العنف الزوجي بالإضافة إلى الدرجة الكلية باستثناء العنف الجنسي، أصبح له تأثير على بعدين بالإضافة إلى الدرجة الكلية فقط، عندما تم إدراج العوامل على مستوى تفاعل المتغيرات الديموغرافية مع السياسية المتمثلة في الاعتداءات الاحتلالية الإسرائيلية المتكررة، فلم يظهر لهذا المتغير تأثير على كل من العنف الجنسي، والعنف المالي والاقتصادي.

أما تأثير صلة القرابة بالزوج فقد ازداد، حيث أصبح له تأثير على درجة العنف الزوجي، ولكن على عكس الاتجاه المتوقع، حيث ظهر فرق دال بين الزوجات اللواتي تربطهن صلة قرابة بالزوج من جهة الأم أي ابن الخال/ابن الخالة، وبين الزوجات اللواتي لا تربطهن صلة قرابة بالزوج وهذا الفرق على بعد العنف المالي والاقتصادي، وكان اتجاه الفرق لصالح الزوجات اللواتي تربطهن صلة قرابة بالزوج من جهة الأم أي ابن الخال/ابن الخالة، بمعنى أن الزوجات اللواتي متزوجات ابن الخال أو ابن الخالة أكثر تعرضاً من الزوجات اللواتي لا تربطهن صلة قرابة بالزوج للعنف المالي والاقتصادي، في ظل الاعتداءات الاحتلالية الإسرائيلية المتكررة.

أخيراً بقي أن نشير إلى أن نتائج المعالجات الإحصائية- باستخدام تحليل التباين الأحادي- الخاصة بالفرض الفرعي السادس من الفرض الرئيس السادس "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات -اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية -للعنف الزوجي بمظاهره المختلفة باختلاف عدد الأفراد المقيمين في البيت". قد أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية على

بعدين من أبعاد من أبعاد مقياس العنف الزوجي الأربعة وكذلك على الدرجة الكلية للعنف. وهذان البعدان هما العنف النفسي، والعنف الجسدي. مما يشير إلى أن اختلاف عدد الأفراد المقيمين في البيت يحدد بصورة أو أخرى درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي حتى في ظل الاعتداءات الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني.

وكشفت نتائج اختبار "شيفيه" عن وجود فرق دال إحصائياً بين الزوجات في الأسر كبيرة عدد المقيمين جداً فيها والزوجات في الأسر كبيرة عدد المقيمين فيها في درجة تعرضهن للعنف النفسي فقط، وكان اتجاه الفرق لصالح الزوجات في الأسر كبيرة عدد المقيمين جداً فيها، بمعنى أن الزوجات في الأسر كبيرة عدد المقيمين جداً فيها أكثر تعرضاً من الزوجات في الأسر كبيرة عدد المقيمين فيها للعنف الزوجي النفسي.

كما بينت نتائج اختبار شيفيه وجود فروق دالة إحصائياً بين الزوجات في الأسر كبيرة عدد المقيمين جداً وبين الزوجات في الأسر متوسطة عدد المقيمين فيها في درجة تعرضهن لكل من العنف النفسي، الجسدي، بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، وكان اتجاه الفروق لصالح الزوجات في الأسر كبيرة عدد المقيمين جداً فيها، بمعنى أن الزوجات في الأسر كبيرة عدد المقيمين جداً فيها أكثر تعرضاً من الزوجات في الأسر متوسطة عدد المقيمين فيها للعنف الزوجي النفسي، الجسدي، بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف.

خلاصة النتائج والتعليق عليها:

ا: **مستوى الشيوع والانتشار:** جاءت نتائج الدراسة لتبين أن متوسط تكرارات شيوع وانتشار العنف الزوجي نحو الزوجة بمظاهره وأبعاده المختلفة قد جاءت على النحو التالي: العنف النفسي ٤٤,٢٨%، العنف الجسدي ٢٩,٦٦%، العنف الجنسي ٣٠,٩٦%، العنف المالي والاقتصادي ٢٩,٠٥%، الدرجة الكلية للعنف36.87%.

ب: **وفقاً لفروض الدراسة:** طرحت الدراسة في إطار موضوعها والأهداف المحددة

لها ستة فروض رئيسة وقد تضمنت هذه الفروض الستة الرئيسة ٢٤ فرضاً فرعياً، وقد دلت النتائج على تحقق الفروض الرئيسة الستة للدراسة بشكل جزئي، وإذا ما نظرنا لهذه الفروض المتحققة على مستوى الفروض الفرعية نجد أن ١٧ فرضاً فرعياً قد تحقق معظمها بشكل كلي والبعض الآخر بشكل جزئي، وفيا يلي عرض وتعليق على النتائج وفقاً لفروض الدراسة على التوالي:

أولاً – وضع المرأة واستقلالها والعنف الزوجي: (عمر الزوجة عند الزواج، العمر الحالي للزوجة، الموافقة / عدم الموافقة على الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، عمل الزوجة):

أظهرت نتائج الدراسة اختلاف الزوجات في درجة تعرضهن للعنف الزوجي على جميع الأبعاد الفرعية وكذلك الدرجة الكلية لمقياس العنف الزوجي الموجه للزوجة، حيث بينت النتائج أن الزوجات الأكثر تعليماً واللواتي يعملن، واللواتي وافقن على زواجهن أقل تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج، من اللواتي لم يوافقن على الزواج أو كن مترددات، وذوات المستوى التعليمي الأقل وغير العاملات.

في حين لم تظهر النتائج أية فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمارهن عند الزواج، أو باختلاف أعمارهن الحالية. وهذا يعنى أن الزوجات ومهما كانت أعمارهن وأياً كان عمرهن عند الزواج الأول، يتعرض جميعهن للعنف الزوجي، بمعنى أن الزوجة صغيرة أو كبيرة السن كانت، وسواء تزوجت في سن صغير أو السن المعتدل/ المقبول اجتماعياً، فكلهن يتعرضن للعنف الزوجي، بدون أي اعتبار أو تأثير للعمر الحالي أو العمر عند الزواج.

يمثل وضع المرأة واستقلالها مجموعة من المتغيرات وهو نتاج لها في نفس الوقت، ويعد التعليم أحد المتغيرات الهامة التي تدل على وضع ومكانة المرأة، ويرتبط بالتعليم العمل أو المهنة حيث أن المستوى التعليمي المنخفض يرتبط غالباً بمستوى مهني منخفض أو بعدم الاشتغال بمهنة معينة، في حين يرتبط المستوى

التعليمي المرتفع بارتفاع المكانة المهنية، حيث ينتج عن المستوى التعليمي المرتفع، توفير الأساس الموضوعي لإمكانية دخول المرأة مجال العمل والارتقاء من خلاله بشخصيتها وقدراتها وثقتها بذاتها، مما يوفر لها القدرة على الحركة والتنقل والمشاركة المجتمعية، ومن ثم يوفر الأساس لقدرتها على الاستقلال في المجتمع ككل. وتمكينها من اتخاذ قرار الزواج بكل حرية دون ضغط أو تدخل من الأهل، بدلاً من زواج الإكراه، حيث لا يؤخذ برأي الفتاة في اختيار شريك حياتها بل يتم الاختيار من قبل الأهل، ويحدث أحياناً أن لا يتحقق الانسجام والتفاهم وتقع المشكلات نتيجة الضغط الأسري أو القهر الحقيقي في حال تزويج الفتاة بالإكراه بمن لا يناسبها لاعتبارات عديدة، فتعيش الفتاة نتيجة ذلك معاناة وآلاماً تمتد على مدى العمر كله وهذا يشكل أقسى أنواع العنف والضغط النفسي نظراً لعمقه واستمراره وآثاره على العلاقات الأسرية وعلى تنشئة الأطفال وعلى حياة المرأة بشكل أساسي.

لكل الأسباب السابقة مجتمعة فإن الزوجات المتعلمات والعاملات واللواتي أبدين موافقتهن على الزواج لديهن من الحصانة ما يجعلهن أقل عرضة لخطر العنف الزوجي.

ثانياً: خصائص الزوج والعنف الزوجي: (العمر الحالي للزوج، مستوى تعليم الزوج، عمل الزوج):

لم تظهر نتائج الدراسة أية فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي باختلاف أعمار أزواجهن، وهذا يعنى أن الزوجات ومهما كانت أعمار أزواجهن، يتعرضن جميعهن للعنف الزوجي، بمعنى سواء كان عمر الزوج صغيراً أو كبيراً، فالزوجات كلهن يتعرضن للعنف الزوجي، بدون أي اعتبار أو تأثير لعمر الزوج.

في حين أظهرت نتائج الدراسة اختلاف الزوجات في درجة تعرضهن للعنف الزوجي على جميع الأبعاد الفرعية وكذلك الدرجة الكلية لمقياس العنف الزوجي الموجه للزوجة، باختلاف المستوى التعليمي للزوج، وباختلاف عمل الزوج، حيث

بينت النتائج أن الزوجات المتزوجات من رجال مستواهم التعليمي منخفض، والعاطلين عن العمل والعمال غير المهرة ومن في مستواهم أكثر تعرضاً للعنف الزوجي من زوجات ذوي المستوى التعليمي المرتفع والمتخصصين والموظفين. وهذا يعني أن مستوى تعليم الزوج وطبيعة عمله تعد أحد المحددات الهامة في تعيين مقدار العنف الذي يوجهه الزوج ضد الزوجة.

خلصنا في الفقرات السابقة إلى تبيان أهمية التعليم وارتباطه ببعض المتغيرات في خفض درجة العنف الزوجي ضد الزوجة، فللتعليم آثاراً لا يمكن إنكارها في تهذيب الفرد وتنمية القيم الاجتماعية والغرائز السامية لديه، وهي جميعها من العوامل المانعة للعنف، فالتعليم يفتح ذهن الشخص ويبصره بعواقب سلوكه، ويجعله أكثر ميلاً إلى حل ما يصادفه من مشكلات وإلى تحقيق أهدافه بأساليب مشروعة بعيداً عن العنف. أما بالنسبة لعمل الزوج فيمكن القول أن نوع النشاط الذي يزاوله الرجل وبيئة العمل، تعتبر من العوامل التي تؤثر تأثيراً كبيراً على ظاهرة العنف الزوجي من الناحيتين الكمية والنوعية.

تختلف معدلات العنف الزوجي من مهنة إلى أخرى، بسبب طبيعة العمل داخل المهنة الواحدة وما تتطلبه هذه المهنة من خصائص ومواصفات ومهارات يجب توفرها في الأشخاص الذين يعملون في نفس المهنة. كذلك تؤثر بيئة العمل في تحديد نوع أو مظاهر العنف الزوجي، فبعض المهن، خاصة مهن العمال اليدويين، والحرفيين، تتطلب وجود أدوات، صالحة للاعتداء بين أيدي العاملين فيها، أو يجعلهم يألفون وجودها ومناظرها. ومن ثم يصبح من السهل على أصحاب هذه المهنة استعمالها في مجالات وميادين ومواقع أخرى، ومنها البيت أو المنزل. فمن تعود على التعامل مع العالم المادي من خلال أدواته وقوة عضلاته، وليس من خلال عقله وتفكيره من السهل عليه أن يتعامل مع موضوعات العالم الاجتماعي والإنساني بنفس الطريقة والأسلوب، ومع ذلك يجب التأكيد هنا أن العلاقة بين العمل أو المهنة والعنف الزوجي ليست علاقة حتمية أو علاقة مباشرة فالصلة بين بيئة العمل ونوع المهنة وظاهرة العنف الزوجي صلة غير مباشرة، أو قل هي عوامل

ثانوية أو غير مباشرة في حدوث العنف والضغط الأسري. أما بالنسبة للبطالة فهي ذات صلة غير حتمية أو غير مباشرة في زيادة العنف الزوجي، شأنها في ذلك شأن كافة العوامل الاقتصادية الأخرى كالفقر، فهي تحول بين المرء والعمل الذي يدر عليه رزقاً، ومن شأن ذلك أن يعجزه عن إشباع حاجاته وحاجات أسرته، فقد بينت نتائج الكثير من البحوث إلى وجود خبرة تدميرية لدى العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى الضغط وخيبة الأمل واضطراب الأعصاب، وأمراض سيكاترية بسيطة، مما يؤدي إلى الإقلال من تقدير الذات. وفضلاً عن هذا فهي تعود بالضرر الكبير على أبناء الشخص المتعطل، إذ يقل إجلالهم لأبيهم وقد صار عاجزاً عن إشباع مطالبهم، كما قد يمتد هذا الأثر السيئ للزوجة نفسها فتطلب الطلاق من زوجها العاطل، وأخيراً فإن الفراغ الذي يعيش فيه الشخص المتعطل يصيبه بالملل وقد يعود عليه بالكثير من الأمراض التي تجعله سهل الإثارة سريع الاندفاع بالقول أو الفعل أو بالاثنين معاً. مما يؤدي إلى زيادة العنف داخل الأسرة، وخاصة توجيه هذا العنف للزوجة.

ثالثاً: خصائص البيئة العائلية والعنف الزوجي: (عدد الأبناء، صلة القرابة بالزوج، مدة الزواج، السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة).

تبين نتائج الدراسة تحقق الفرض الرئيس الثالث بشكل جزئي، حيث بينت النتائج اختلاف الزوجات في درجة تعرضهن للعنف الزوجي على جميع الأبعاد الفرعية وكذلك الدرجة الكلية لمقياس العنف الزوجي الموجه للزوجة، باختلاف السكن في بيت مستقل/مع العائلة الممتدة، مما يشير إلى أن السكن مع العائلة الممتدة يؤدي إلى زيادة تعرض الزوجة للعنف الزوجي من قبل الزوج، فالزوجات المقيمات مع العائلة الممتدة أكثر تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج، بمقارنتهن بالزوجات المقيمات في بيت مستقل، وليس مع العائلة الممتدة.

ومن جهة أخرى ثبت من خلال نتائج هذه الدراسة بأنه لا علاقة بدرجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي بكل من عدد الأبناء، وصلة القرابة بالزوج، بالإضافة إلى فترة الزواج أو مدة الزواج. وهذا يعني أن الزوجات وسواء كان لهن عدد قليل أو

عدد كبير من الأبناء، وسواء كنَّ على صلة قرابة بالزوج أو لم يكنَّ، وكذلك سواء كنَّ متزوجات منذ زمن طويل أو منذ مدة قصيرة، فكلهن يتعرضن للعنف الزوجي، بدون أي اعتبار أو تأثير لجميع ما تم ذكره من خصائص. فعدد الأبناء، وكذلك مدة الزواج، وصلة القرابة بالزوج لم تشفع لهن بحماية أنفسهن من العنف الزوجي الموجه ضدهن.

بقدر ما تثيره هذه النتائج- نتائج المعالجات الإحصائية لمتغير خصائص البيئة العائلية والعنف الزوجي- من تساؤلات، بقدر ما تبعث هذه النتائج على الدهشة، إذا ما استثنينا المتغير الفرعي، السكن في بيت مستقل أو مع العائلة الممتدة، فنتائج المتغيرات الفرعية الثلاثة الأولى-عدد الأبناء، صلة القرابة بالزوج، مدة الزواج- تبعث على الدهشة لأنها جاءت عكس المعتقدات الشائعة، لدى الخاصة قبل العامة، عن أهمية الأبناء بالنسبة للأم ودورهم في حمايتها وإسنادها من خطر التعرض للعنف الزوجي، وحق الملكية، ملكية الشاب لابنة العم، وصلة القرابة والرحم التي تحافظ على ابنة العم أو الخال وترعاها وتصونها، والعشرة الزوجية-مدة الزواج- التي لا تهون إلا على أولاد الحرام كما يقولون. ويبدو أن العنف الزوجي له من الإمكانيات ويمتلك من القدرات والمهارات ما يؤهله لأن يكون قادراً على اختراق نسيج شبكة العلاقات والصلات العائلية وعابراً للسنوات وللتاريخ الزوجي مع زوجته. وهذا مما يؤكد ويدعم النظرية النسوية في رؤيتها للعنف الزوجي، وهو ما تبنيناه من خلال صفحات هذا البحث.

أما بالنسبة لما بينته النتائج من أن الزوجات المقيمات مع العائلة الممتدة أكثر تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج، بمقارنتهن بالزوجات المقيمات في بيت مستقل، فهي لا تحتاج إلى عناء جهد لفهم دلالاتها وتفسيرها، فالعائلة الممتدة بما تمثله من نظام اجتماعي يقوم على الهيمنة والتسلط وسيادة وسيطرة ذكورية، والاتجاه نحو المحافظة، تتميز ببعض الخصائص النفسية الاجتماعية للمجتمع المتخلف ومنها: النظرة التقليدية للمرأة، حصر نشاط المرأة ضمن البيت والحقل، الزواج المبكر، تدني المكانة الاجتماعية للمرأة، ارتباط مكانة المرأة بالإنجاب

خاصة إنجاب الذكور، قلق الطلاق لدى النساء، الرغبة في إنجاب ابن ذكر يحمل اسم الأب والعائلة، كثرة الإنجاب (العزوة). في ظل هذه الظروف، ظروف عدم المساواة بين الجنسين وتبعية المرأة، يصبح العنف الزوجي والأسري والإساءة ضد المرأة سلوك مقبول وفي بعض الحالات ممارسة مشروعة.

ويلعب العنف الأسري دوراً حيوياً في الحفاظ على وضع المرأة التبعي ودوراً في السيطرة على قدراتها ومبادرتها للسلوك الاستقلالي. كل هذه العوامل والظروف تلعب دوراً كبيراً في التعجيل بالعنف الزوجي. ناهيك عن تدخل أهل الزوج في حياة الزوجين، وشكل العلاقات التفاعلية المتبادلة في العائلة الممتدة، في ظل ضخامة عدد أفراد العائلة وما ينجم عنه من ضغوط وتفاعلات أسرية اجتماعية ومتطلبات مادية من جهة وأعباء عمل كبيرة تقع على الزوجات في رعاية أولادهن وفي إنجاز الأعمال المنزلية، وأعباء العمل خارج المنزل في بعض الأحيان. فضخامة الأعباء تشكل في كثير من الأحيان عاملاً مؤثراً بشكل مباشر أو غير مباشر في حدوث العنف الزوجي وتفاقمه إلى حد كبير. فلا غرابة إذن ولا مجال للدهشة في أن تكون الزوجات المقيمات مع العائلة الممتدة أكثر تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج، بمقارنتهن بالزوجات المقيمات في بيت مستقل. بل إنها النتيجة الحتمية والمنطقية.

رابعاً: خصائص البيئة المنزلية والعنف الزوجي: (الوضع الاقتصادي للأسرة، عدد الغرف الخاصة بأسرة الزوجة، مكان الإقامة، المواطنة)

تشير نتائج الدراسة إلى تحقق الفرض الرئيس الرابع بشكل يكاد يكون كلي، فقد بينت النتائج اختلاف الزوجات في درجة تعرضهن للعنف الزوجي، باختلاف الوضع الاقتصادي لأسرهن، عدد الغرف الخاصة بالأسرة، مكان الإقامة في محافظات غزة، المواطنة. فقد بينت النتائج أن الزوجات ذوات الوضع الاقتصادي المتوسط، وكذلك المرتفع، والزوجات اللواتي لديهن عدد أكبر من الغرف في المنزل، أقل تعرضاً للعنف الزوجي من قبل الزوج، بمقارنتهن بالزوجات ذوي

الوضع الاقتصادي المنخفض، والزوجات اللواتي لديهن عدد أقل من الغرف في المنزل.

كما تشير النتائج إلى أن الزوجات المقيمات في محافظة خانيونس، أكثر تعرضاً من الزوجات في باقي محافظات غزة، للعنف النفسي- الجسدي- الجنسي بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف، كما أنهن أكثر تعرضاً للعنف المالي والاقتصادي من الزوجات المقيمات في محافظة الوسطى فقط.

كذلك تشير النتائج إلى أن الزوجات المواطنات، وليس اللاجئات، أكثر تعرضاً للعنف المالي والاقتصادي من قبل الزوج، ويعانين بدرجة أكبر من تعرض اللاجئات بشكل دال إحصائياً.

تعكس خصائص البيئة المنزلية العديد من المتغيرات الفرعية، يربطها قواسم مشتركة عديدة، ولعل أهم هذه القواسم المشتركة ما يمكن أن نسميه الأمن الاقتصادي للأسرة، الذي يتضمن الفقر-الغنى، والازدحام السكني، والظلم الاجتماعي والسياسي، ومن ثم يمكن تفسير نتائج الدراسة بالقول: قد يكون عدم توفر الأمن الاقتصادي سبباً غير مباشراً في حدوث العنف الزوجي نظراً لأن الضغط الاقتصادي ووجود الفاقة يؤديان إلى زيادة حدة المشكلات وتضييق إمكانية إيجاد الحلول. إن عدم توفر الأمن الاقتصادي يشكل الكثير من الضغوط والأعباء على الأسرة -التي تعتمد اعتماداً أساسياً على دخل الأزواج- يجعلها تعجز عن الوفاء بالتزاماتها -قبل أعضائها- كما يحد من قدرتها على القيام بواجباتها الرقابية والضبطية، مما يساعد على ظهور سلوك العنف في محيطها، كما أن الأوضاع السكنية غير اللائقة وضيق المسكن والازدحام السكاني تترك آثاراً سلبية على الحياة النفسية وعلى شخصية الأفراد الذين يعانون منها، إذ تؤدي إلى: عدم توفر الخصوصية، وإلى قدر متزايد من القلق والمشاعر السلبية ويشيع عدم الانسجام وكثرة الشقاق وانعدام الرقابة، النفور والانسحاب اجتماعياً وفيزيقياً بين أفرادها. إن عدم توفر الأمن الاقتصادي وما ينتج عنه من تداعيات اجتماعية سلبية، يوفر البيئة المناسبة لنمو الأفعال العنيفة والعدوانية بين أفراد الأسرة الواحدة وبالتالي يؤدي إلى

سلوك العنف. حيث تلجأ المرأة للشجار مع زوجها نتيجة لعدم كفاية الدخل وتدهور القيم الأسرية والصراع المستمر بين الزوجين.

وهذا ما تؤكده نظرية "الإحباط والعدوان" Frustration and Aggression في تفسير سلوك العنف الأسري، حيث يرى أنصار هذه النظرية أن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن عدم كفاية الدخل للاحتياجات الأساسية للأسرة تؤدي إلى ظهور مشكلة العنف بين الشباب، فالفقر والضغوط الاقتصادية تؤدي إلى الإحباط الذي يؤدي بدوره إلى ظهور بعض أشكال العدوان في محيط الأسرة.

نخلص مما سبق إلى أن سوء الأحوال الاقتصادية عامل لا يمكن إغفاله في رفع درجة ومستويات ومظاهر العنف الزوجي ضد الزوجة، فهو عامل مهيئ فقط للعنف عند من يتوافر لديهم أصلاً استعداداً لهذا العنف. فالعامل الاقتصادي ليس دائماً هو السبب في حدوث حالات العنف الزوجي، حيث نجد حالات من العنف والأذى في أعلى المستويات الاقتصادية ولدى مختلف الفئات الاجتماعية، الأمر الذي يؤكد على أثر عوامل أخرى تتعلق بتربية الشخص الأساسية في أسرته وبأسلوب تداوله للأمور كما تتعلق بظروف اجتماعية ونفسية أخرى، مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمع وما تنتجه من قيم ومعتقدات وصور نمطية خاصة بالمرأة بوجه عام والزوجة على وجه الخصوص. وقد سبق وأن ذكرنا أن استخدامنا لمصطلح العنف الزوجي يشير إلى هوية النظرية التي نتبناها وهي النظرية النسوية، ومع ذلك فإننا نميل إلى الأخذ بالتكامل بين النظريات المختلفة وإن كنا أميل إلى تأكيد النظرية النسوية.

خامساً: العنف الإسرائيلي والاعتداءات الاحتلالية الإسرائيلية المتكررة والعنف الزوجي: (السكن بالقرب من /البعد عن مناطق التماس مع التواجد الاحتلالي الإسرائيلي، تعرض/عدم تعرض منطقة سكن المستجيبات للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية، عدد مرات التعرض للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية)

السكن بالقرب من /البعد عن مناطق التماس مع التواجد الاحتلالي الإسرائيلي: تميل الصورة العامة للنتائج لتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

استجابات المقيمات بالقرب من مناطق التماس والمقيمات بعيداً عن مناطق التماس على جميع أبعاد المقياس ما عدا بعد العنف الجسدي، في صالح المقيمات بالقرب من مناطق التماس. بمعنى أن المقيمات بالقرب من مناطق التماس يعانين من تعرضهن للعنف الجسدي من قبل الزوج بدرجة أكبر من تعرض المقيمات بعيداً عن مناطق التماس.

تعرض/عدم تعرض منطقة سكن المستجيبات للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية: جاءت النتائج لتبين عدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية بين اللواتي تعرضت مناطق سكنهن للهجوم أو الاعتداءات الإسرائيلية وبين اللواتي لم تتعرض مناطقهن لتلك الاعتداءات، على جميع أبعاد المقياس بالإضافة إلى الدرجة الكلية للمقياس. مما يشير إلى أن التعرض للاعتداءات الإسرائيلية لا يؤثر على درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي.

عدد مرات التعرض للاعتداءات الإسرائيلية والعنف الزوجي: جاءت النتائج مبينة وجود فروق جوهرية دالة بين الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية (١-٣ مرات) وبين الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية (٤-٦ مرات) في درجة تعرضهن للعنف النفسي. كذلك توجد فروق جوهرية دالة بين الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية (١-٣ مرات) والزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للاعتداءات الإسرائيلية (٧ مرات وأكثر)، في درجة تعرض الزوجات للعنف الزوجي (النفسي- الجسدي- الجنسي) بالإضافة إلى الدرجة الكلية للعنف. في حين لم تظهر نتائج الدراسة أية فروق دالة إحصائياً بين الزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداء الإسرائيلي (٤-٦ مرات) والزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن للهجوم أو الاعتداء الإسرائيلي (٧ مرات وأكثر).

تشير هذه النتائج إلى أن التعرض للاعتداءات الإسرائيلية لا يؤثر على درجة تعرض الزوجة للعنف الزوجي، ولعل السبب في ذلك هو أن مجمل الشعب الفلسطيني يعاني من إجراءات تعسفية إسرائيلية تفوق في حدتها الاعتداءات

العسكرية المباشرة ومنها على سبيل المثال الإغلاقات المتكررة لقطاع غزة وفصل مناطق القطاع عن بعضها البعض ومنع العمل في إسرائيل والتجارة الحرة معها. كل هذه الإجراءات أدت فيما نرى إلى توحيد معاناة الشعب الفلسطيني من الإجراءات الإسرائيلية، ولعل ما يدعم ذلك النتائج المتعلقة بعدد المرات التي تعرضت لها منطقة الزوجات للهجوم أو الاعتداء الإسرائيلي، حيث تبين النتائج وجود فروق جوهرية في العنف الموجه للزوجات -باستثناء العنف المالي والاقتصادي- إذا ما تكررت الاعتداءات الإسرائيلية فالزوجات اللواتي تعرضت مناطقهن لعدد أكبر من الاعتداءات الإسرائيلية يوجه إليهن العنف الزوجي بدرجة أعلى. مما يشير إلى أن عدد المرات التي تعرضت لها منطقة الزوجات للهجوم أو الاعتداء الإسرائيلي تؤثر على درجة تعرضهن للعنف الزوجي.

سادساً: تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على المتغيرات السياسية (المتمثلة في الاعتداءات الاحتلالية الإسرائيلية المتكررة) في تحديد درجة وشيوع العنف الزوجي:

جاءت نتائج المعالجات الإحصائية لتؤكد مرة أخرى على أهمية بعض الخصائص الديموغرافية في الحد من درجة العنف الزوجي الموجة ضد الزوجة حتى في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، فقد بينت النتائج وجود فروق دالة بين الزوجات في المناطق التي تعرضت لاعتداءات احتلالية إسرائيلية باختلاف معظم الخصائص الديموغرافية الواردة في هذا البحث.

وبعبارة أخرى، حافظت التأثيرات على المستوى الفردي على تأثيرها -والتي ذكرت سابقاً وظهرت وبينت تأثيراتها على خفض درجة العنف الزوجي نحو الزوجة أو التي لم يظهر لها أي تأثير على درجة العنف الزوجي نحو الزوجة- بدرجة كبيرة عندما تم إدراج العوامل على مستوى تفاعل المتغيرات الديموغرافية مع السياسية المتمثلة في الاعتداءات الاحتلالية الإسرائيلية المتكررة، باستثناء المتغيرين التاليين: السكن في بيت مستقل/أو مع العائلة الممتدة، صلة القرابة بالزوج.

المراجع

١- أبو شهبة، فادية و عبد الغني، ماجدة. (٢٠٠٣). **ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية (التقرير الأول "العنف الأسري: منظور اجتماعي وقانوني")**. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٢- أبو شهبة، فادية. (٢٠٠٤). "ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية: منظور اجتماعي وقانوني". **المجلة الجنائية القومية**، المجلد السابع والأربعون، العدد الأول، مارس، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية-بالقاهرة.

٣- أبو نجيلة، سفيان محمد. (١٩٩٦). **خصائص شخصية الفلسطينيين: دراسة نفسية مقارنة بين الأجيال في المجتمع الفلسطيني**. مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعية، غزة-فلسطين.

٤- أبو نجيلة، سفيان محمد.(٢٠٠١). **مقالات في الشخصية والصحة النفسية**.مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعية، غزة-فلسطين.

٥- أبو نجيلة، سفيان محمد. (٢٠٠٥). **مقياس العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة**. مركز البحوث الإنسانية والتنمية الاجتماعية، غزة-فلسطين.

٦- الأحمد، رغداء، و حسن، نجوى (ب.ت). **التمييز والعنف ضد المرأة**. الاتحاد العام النسائي، المكتب التنفيذي، سوريا.

٧- الحاج يحيى، محمد وآخرين. (١٩٩٥): **المرأة الفلسطينية وبعض قضايا العنف الأسري: تحليل آراء الفتيات الفلسطينيات تجاه بعض قضايا العنف الأسري**. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله - فلسطين.

٨- الخالدي، عزيزة. (٢٠٠٠). **العنف المنزلي لدى بعض اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: دراسة استطلاعية وأفكار حول آفاق العمل**. جمعية النجدة الاجتماعية، بيروت- لبنان.

٩- الرازي، عبد القادر. (١٩٨٧). **المعجم العربي**. بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ص ١٩٢.

١٠-الزريعي، ابتسام. (٢٠٠٢). "العنف ضد المرأة الفلسطينية وعلاقته بمفهوم الذات"، **رسالة ماجستير** غير منشورة، قدمت لقسم علم النفس بكلية التربية بجامعة الأزهر بغزة، فلسطين.

١١-الشرجبي، عادل مجاهد. (٢٠٠٤): "العنف العائلي ضد المرأة: تحليل لعلاقات النوع الاجتماعي في المجال الخاص"، ورقة عمل مقدمة إلى **المؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة**، اللجنة الوطنية للمرأة، صنعاء، اليمن.

١٢-المنسي، كامل. (٢٠٠١). **العنف العائلي ضد النساء في قطاع غزة: انتشاره أسبابه ونتائجه وآليات التدخل**. مركز شئون المرأة، غزة- فلسطين.

١٣-إلياس، أنطوان. (١٩٧٩). **القاموس العصري**. المكتبة الجامعية، القاهرة، ص ٧٧٧.

١٤-بدوي، أحمد. (١٩٨٢). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. مكتبة لبنان، بيروت. ص ١٣.

١٥-حجو، منى، إبراهيم، جيهان و والي، هناء.(٢٠٠١). **العنف العائلي ضد المرأة في قطاع غزة**. برنامج غزة للصحة النفسية، غزة- فلسطين.

١٦-حلمي، إجلال إسماعيل. (١٩٩٩). **العنف الأسري**. دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة.

١٧-شوقي، طريف. (١٩٩٣). العدوان. (في) زين العابدين درويش(محرر).علم النفس الاجتماعي:أسسه وتطبيقاته.دار المعارف، القاهرة.

١٨-عبد الوهاب، ليلى .(١٩٩٤). العنف الأسري:الجريمة والعنف ضد المرأة. دار المدى للثقافة والنشر، بيروت.

١٩-قاسم، معن عبد الباري. (٢٠٠١). "العنف الأسري (المنزلي) في اليمن (مدينة عدن)". المجلة المصرية للدراسات النفسية، (تصدرها) الجمعية المصرية للدراسات النفسية، المجلد ١١، العدد ، ٣٠، ص٢٣-٤٠.

٢٠-موسى، عبد الله. (١٩٨٣). دراسات في علم النفس. دار الفكر العربي، القاهرة.

21- Abou Shabanah M. (1998). **Findings of studies on domestic violence against women in the Eastern Mediterranean countries.** 4 p.

22- Acebes-Escobal BC; Nerida MC; Chez RA. (2002). Abuse of women and children in a Philippine community. **International Journal of Gynecology and Obstetrics.** 76:213-7.

23- Aimakhu CO; Olayemi O; Iwe CA; Oluyemi FA; Ojoko IE. (2004). Current causes and management of violence against women in Nigeria. **Journal of Obstetrics and Gynaecology.** Jan;24(1):58-63.

24- Anonymous. (1999). Nicaragua data reveal high levels of domestic abuse. **DHS+ DIMENSIONS.** Fall;1(1):3.

25- Archer, J., & Browne, K. (1989). Concepts and approaches to the study of aggression. In J. Archer & K. Browne (Eds.), **Human aggression: Naturalistic approaches** (pp. 3-24). London: Routledge.

26- Bandura, A. (1977). **Social Learning Theory.** Englewood Ciffs, N.J.: Prentice-Hall Inc.

27- Bandura, A. (1978). **Learning and behavior theories of aggression.** San Francisco: Jossey Bass publishers.

28- Bandura, A., & Ribes-Inesta, E. (1976). **Analysis of Delinquency and Aggression.** New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates, INC.

29- Banwell S; Barclay E; Duban E; Phillips R. **Domestic violence in Ukraine.** (2000). Minneapolis, Minnesota: Minnesota Advocates for Human Rights. Dec. [5], 43 p.

30- Berkowitz, L. (1989). Frustration-Aggression Hypothesis: Examination and Reformulation. **Psychological Bulletin**. 106: 59-73

31- Bhuiya A; Sharmin T; Hanifi SM. (2003). "Nature of domestic violence against women in a rural area of Bangladesh: implication for preventive interventions", **Journal of Health, Population and Nutrition.** Mar;21(1):48-54.

32- Blain Nelson's Abuse Pages. Available from: URL: **http://www.blainn.cc/abuse/**

33- Bohn DK; Holz KA. (1996). Sequelae of abuse. Health effects of childhood sexual abuse, domestic battering, and rape. **JOURNAL OF NURSE-MIDWIFERY.** Nov-Dec;41(6):442-56.

34- Bunch C. (1997). The intolerable status quo: violence against women and girls. In: **The progress of nations 1997,** [compiled by] UNICEF. New York, New York, UNICEF. pp. 41-5.

35- Buss, A. (1961). **The psychology of aggression.** New York: Wiley.

36- Centre Haitien de Recherches et d'Action pour la Promotion Feminine. (1996). **Violence against women and girls in Haiti.** Complete text. [Violences exercees sur les femmes et les filles en Haiti. Texte integral.] [Port-au-Prince], Haiti, CIFD, Nov. 109 p.

37- Coker AL; Oldendick R; Derrick C; Lumpkin J. (2000). Intimate partner violence among men and women -- South Carolina, 1998. **MMWR. Morbidity and Mortality Weekly Report.** Aug 4;49(30):691-4.

38- Coleman. J. W. and Cressey, D. R. (1987). **Domestic Violence and Sexual Abuse.** University Press.

39- Creel L; Lovera S; Ruiz M. (2001). Domestic violence: an ongoing threat to women in Latin America and the Caribbean. [Violencia doméstica: una amenaza vigente para las mujeres en América Latina y el Caribe.] Washington, D.C.: **Population Reference Bureau [PRB].** Oct. 9 p.

40- Dobash. RE and Dobash. RP. (1978). Wives: The "appropriate" victims of marital violence. **Victimology.** Vol. 2:426-42.

41- Dollard, J. et al. (1939). **Frustration and Aggression**. New Haven: Yale University Press.

42- Ellsberg M; Pena R; Herrera A; Liljestrand J; Winkvist A. (2000). Candies in hell: women's experiences of violence in Nicaragua. **Social Science and Medicine.** Dec;51(11):1595-610.

43- Ellsberg MC; Pena R; Herrera A; Liljestrand J; Winkvist A. (1999). Wife abuse among women of childbearing age in Nicaragua. **American Journal of Public Health.** Feb:89(2):241-4.

44- Fanslow JL. Robinson EM. (2004). Violence against women in New Zealand: prevalence and health consequences. **Journal of the New Zealand Medical Association**. Vol 117 No 1206:

45- Farooq G. (2001). Violence against women: issues and concerns in East and South-East Asia and the Pacific. **Asian Forum Newsletter.** Jun-Jul::8.

46- Faruqi N; Hussain K; Bhatti LI; Haroon N; Malik AI; Fikree FF; Razzak JA. (1996). The women's

group report on women speak about domestic violence. A study by Phase III students, Class of 1996. **The Aga Khan University, Department of Community Health Sciences.** 39 p.

47- Felson, R. (2002). **Violence & Gender.** Washington, DC: American Psychological Association.

48- Fikree FF; Bhatti LI. (1999). Domestic violence and health of Pakistani women. **International Journal of Gynecology and Obstetrics.** May;65(2):195-201.

49- Foshee V, Fothergill K, Stuart J. (1998). Acceptance of Couple Violence. In **Measuring Violence-Related Attitudes, Beliefs, and Behaviors Among Youths: A Compendium of Tools.** Atlanta, GA: Centers for Disease Control and Prevention, Division of Violence Prevention. National Center for Injury Prevention and Control.

50- Galloway MR. (1999). SA's "national sport" has important implications for spread of HIV. **Aids Bulletin.** Sep;8(3):31-2.

51- Geen, R.G. (1995). Violence. In A.S.R. Manstead & M. Hewstone (Eds.), **Blackwell Dictionary of Social Psychology** (p. 669). Oxford: Blackwell.

52- Gelles RJ. (1993). Through A Sociological Lens: Social Structure and Family Violence. In RJ. Gelles and DR Loseke (Eds.), **Current controversies on family violence** (pp. 31-46). California: Sage Publications.

53- Gerstein L. (2000). In India, poverty and lack of education are associated with men's physical and sexual abuse of their wives. **International Family Planning Perspectives.** Mar;26(1):44-5.

54- Gillioz L; De Puy J; Ducret V. (1996). **Male domination and violence toward women in the family in Switzerland. Principal findings of a**

representative study undertaken under the supervision of the national research program (PNR35) "Equality of Women in the Law and in Society". ["Domination masculine et violences envers les femmes dans la famille en Suisse". Principaux resultats d'une etude representative menee dans le cadre du Programme National de Recherche (PNR35) "Egalite des Femmes dans le Droit et la Societe."] Oct. 19 p.

55- Go VF; Johnson SC; Bentley ME; Sivaram S; Srikrishnan AK. (2003). Crossing the threshold: engendered definitions of socially acceptable domestic violence in Chennai, India. **Culture, Health and Sexuality.** Sep-Oct;5(5):393-408.

56- Greller, M. M. & Parsons, C. K. (1988) The Psychosomatic Complaints Scale of Stress: Measure development and psychometric properties. **Educational & Psychological Measurement**. Vol. 48, 1051 - 1065.

57- Griscom JL. (1992). Women and Power: Definition. Dualism, and Difference. **Psychology of Women Quarterly**. 16:389-413.

58- Haj-Yahia MM. (1999). **Wife-abuse and battering in the west bank and Gaza: results of two national surveys.** Ramallah - Palestine: Bisan Center for Research and Development.

59- Haj-Yahia MM. (2000). Patterns of violence against engaged Arab women from Israel and some psychological implications. **Psychology of Women Quarterly.** 24(3). Sep.. 209-219

60- Heath I. (2001). Domestic violence as a women's health issue. **Women's Health Issues.** Jul-Aug;11(4):376-81.

61- Hegarty K; Roberts G. (1998). How common is domestic violence against women? The definition of

partner abuse in prevalence studies. **AUSTRALIAN AND NEW ZEALAND JOURNAL OF PUBLIC HEALTH.** 22(1):49-54.

62- Heise, L., J. Pitanguy, and A. Germain. (1994a). **"Violence against women: the hidden health burden."** World Bank Discussion Paper No. 255. Washington, D.C.: The World Bank.

63- Heise, L.L., A. Raikes, C.H. Watts, and A.B. Zwi. (1994b). "Violence against women: A neglected public health issue in less developed countries." **Social Science and Medicine.** 1165-1179.

64- Hindin MJ. (2003). Understanding women's attitudes towards wife beating in Zimbabwe. [Cerner les attitudes des femmes vis-à-vis des femmes battues au Zimbabwe.] **Bulletin of the World Health Organization.** Jul;81(7):501-508.

65- Hindin MJ; Adair LS. (2002). Who's at risk? Factors associated with intimate partner violence in the Philippines. **Social Science and Medicine.** Oct;55(8):1385-1399.

66- Hoff LA. (1992). Review Essay: Wife Beating in Micronesia. **Journal of Micronesian Studies.** 1:199-221.

67- Holmes, T. H., & Rahe, R. H. (1967). The social readjustment rating scale. **Journal of Psychosomatic Research**. 11, 213-218.

68- Jejeebhoy SJ. (1998). Associations between wife-beating and fetal and infant death: impressions from a survey in rural India. **STUDIES IN FAMILY PLANNING.** Sep;29(3):300-8.

69- Jewkes R; Levin J; Penn-Kekana L. (2002). Risk factors for domestic violence: findings from a South African cross-sectional study. **Social Science and Medicine.** Nov;55(9):1603-1617.

70- Johns Hopkins report. (2000). Violence: one third of women have been abused. **POPULI.** Mar;27(1):4-5.

71- Johnson C. (1997). Domestic violence: the cost to society. the challenge to development. **GENDER ACTION: DEVELOPMENT STRATEGIES FOR SUSTAINABLE RESULTS.** Summer;1(4):2-3.

72- Kim, JY. (1998). Spouse abuse and social class in Korean National Family Violence Survey. **Korean Journal of Social Welfare.** 35(8),,133-155

73- Klevens J. (2001). Physical violence against women in Santa Fe de Bogota, Colombia: prevalence and related factors. [Violencia fisica contra la mujer en Santa Fe de Bogota: prevalencia y factores asociados.] **Revista Panamericana de Salud Publica / Pan American Journal of Public Health.** Feb;9(2):78-83.

74- Koenig M; Hossain MB; Ahmed S; Haaga J. (1999). **Individual and community-level determinants of domestic violence in rural Bangladesh.** Baltimore, Maryland, Johns Hopkins Population Center, May.[2], 32 p. Hopkins Population Center Papers on Population WP 99-04

75- Koenig MA; Lutalo T; Zhao F; Nalugoda F; Wabwire-Mangen F. (2003). Domestic violence in rural Uganda: evidence from a community-based study. [Violence domestique en milieu rural en Ouganda : étude communautaire; [Violencia doméstica en zonas rurales de Uganda: evidencia de un estudio basado en la comunidad.] **Bulletin of the World Health Organization.** 81(1):53-60.

76- Krahe, B. (2001). **The Social Psychology of Aggression.** East Sussex: Psychology Press Ltd.

77- Kurz D. (1989). Social Science Perspective in Wife Abuse: Current Debates and Future Directions. **Gender and Society,** 3:489-505.

78- Lown EA: Vega WA. (2001). Prevalence and predictors of physical partner abuse among Mexican American women. **American Journal of Public Health.** Mar;91(3):441-5.

79- Martin FM. (1999). Violence in couples. [La violencia en la pareja.] **REVISTA PANAMERICANA DE SALUD PUBLICA.** Apr-May;5(4-5):245-58.

80- Martin SL; Tsui AO; Maitra K; Marinshaw R. (1999). Domestic violence in northern India. **American Journal of Epidemiology.** 150(4):417-26.

81- Martinez ME; Pena R; Herrera A; Liljestrand J; Winkvist A. (1998). **Domestic violence: a serious public health concern in Nicaragua.** 18 p.

82- Maziak W; Asfar T. (2003). Physical abuse in low-income women in Aleppo, Syria. **Health Care for Women International.** 24(4):313-326.

83- Mazza D; Dennerstein L; Ryan V. (1996). Physical, sexual and emotional violence against women: a general practice-based prevalence study. **MEDICAL JOURNAL OF AUSTRALIA.** Jan 1;164(1):14-7.

84- McFarlane J; Parker B; Soeken K. (1996). Physical abuse, smoking, and substance use during pregnancy: prevalence, interrelationships, and effects on birth weight. **JOURNAL OF OBSTETRIC, GYNECOLOGIC, AND NEONATAL NURSING: NAACOG.** May;25(4):313-20.

85- McKenry PC; Julian TW; Gavazzi SM. (1995). Toward a biopsychosocial model of domestic violence. **Journal of Marriage and the Family.** May;57:307-20.

86- McLaughlin, Iris G., Kenneth E. Leonard, & Marilyn Senchak. (1992). Prevalence and Distribution of Premarital Aggression Among Couples Applying for a Marriage License. **Journal of Family Violence**. 7(4), 309-319.

87- Mezey GC; Bewley S. (1997). Domestic violence and pregnancy [editorial] **BMJ. British Medical Journal.** May 3;314(7090):1295.

88- Miller, N. (1941). The frustration-aggression hypothesis. **Psychological Review**. 48: 337-342

89- Morrison AR; Orlando MB. (1998). **The socio-economic impact of domestic violence against women in Chile and Nicaragua.**

90- Nasir K; Hyder AA. (2003). Violence against pregnant women in developing countries. Review of evidence. **European Journal of Public Health.** 13(2):105-107.

91- National Organization for Women [NOW]. (1996). **Violence against women in the United States.**

92- Nelson E; Zimmerman C. (1996). **Household survey on domestic violence in Cambodia.** Phnom Penh, Cambodia: Ministry of Women's Affairs. Aug. [8], ix, 82, [4] p.

93- Otoo-Oyortey N. (1997). A battered woman needs more than biological help. **IPPF MEDICAL BULLETIN.** Jun;31(3):5-6.

94- Pan, H., Neidig P., & O'Leary D. (1994). Predicting Mild and Severe Husband-to-Wife Physical Aggression. **Journal of Consulting and Clinical Psychology**. 62(5), 975-981.

95- Peedicayil A, Sadowski LS, Jeyaseelan L, Shankar V, Jain D, Suresh S, Bangdiwala SI; IndiaSAFE Group.(2004). Spousal physical violence against women during pregnancy. **BJOG.** 111(7):682-7.

96- Pickup. F; Williams, S; Sweetman. C. (2001). **Ending Violence against Women: A Challenge for Development and Humanitarian Work.** Oxfam GB.

97- Plichta SB; Falik M. (2001). Prevalence of violence and its implications for women's health. **Women's Health Issues.** May-Jun;11(3):244-58.

98- Rao V. (1997). Wife-beating in rural south India: a qualitative and econometric analysis. **Social Science and Medicine.** Apr;44(8):1169-80.

99- Rey GN: Garcia FJ; Sainz MT. (2004). Validity of a scale to assess violence towards women in a Mexican national sample. **Salud Mental.** 27(2): 31-38.

100- Sáez P; Cartes A. (2003). Domestic violence: Aggression against women in Chile. In Don Brandt (Ed.), **Violence against Women: From Silence to Empowerment** (pp. 17-25). California: World Vision International.

101- Schecter S. (1982). **Women and male violence.** Massachusetts: South End Press.

102- Seigel, L. (1992). **Criminology.** St. Paul, Minn: West Publishing Company.

103- SeundJa-Doe S. (2000). Cultural factors in child maltreatment and domestic violence in Korea. **Children and Youth Services Review**. Vol. 22, Nos. ¾, pp. 231-236.

104- Sorenson SB; Upchurch DM; Shen H. (1996). Violence and injury in marital arguments: risk patterns and gender differences. **AMERICAN JOURNAL OF PUBLIC HEALTH.** Jan:86(1):35-40.

105- Straus, M. A., Hamby, S. L., Boney-McCoy, S., & Sugarman, D. B. (1996). The Revised Conflict Tactics Scales (CTS2): Development and preliminary psychometric data. **Journal of Family Issues**. 17, 283–316.

106- Tang. CS. (1999). Wife abuse in Hong Kong Chinese families: A community survey. **Journal of Family Violence.** 14(2), Jun, 173-191.

107- Tolman R; Parry C., and Gruber G. (1997). **Survey Instruments and Questionnaires Used In Domestic Violence/Welfare Research.** Presented at the Trapped by Poverty/Trapped by Abuse conference, University of Michigan, School of Social Work. Michigan, USA. September 26, 1997.

108- Tolman, R.M. (1989). The development of a measure of psychological maltreatment of women by their male partners. **Violence and Victims.** 4(3), 159-177.

109- Tolman, R.M. (1999). The validation of the psychological maltreatment of women inventory. **Violence and Victims.** 14(1), 25-35.

110- Tuesca R. Borda M. (2003). Marital violence in Barranquilla [Colombia]: prevalence and risk factor. **Gac Sanit.** 17(4):302-8.

111- UN spearheads drive on violence against women. (1999). **REPROWATCH.** Mar 1-15;18(5):5.

112- UNICEF. (2000). Domestic violence against women and girls. **INNOCENTI DIGEST.** Jun;(6):1-28.

113- United States. Department of State. Bureau of Democracy. Human Rights and Labor. (2001)."Country reports on human rights practices for 2000. Women and human rights. Egypt". **WIN. WOMEN'S INTERNATIONAL NETWORK NEWS.** Spring;27(2):37-8.

114- Van den Haag, E. (1972). **Political Violence and Civil Disobedience.** New York: Harper Torchbooks.

115- Vest JR. Catlin TK. Chen JJ, Brownson RC. (2002). Multistate analysis of associated with intimate partner violence. **Am J Prev Med.** 22(3):156-64.

116- Victim of Violence Program. (2000). **Multidimensional Trauma Recovery and Resiliency Scale.** Massachusetts: Central Street Health Center.

117- Victim of Violence Program. (2000). **VOV Questionnaire Packet.** Massachusetts: Central Street Health Center.

118- Webster. (1979). Deluxe Cambridge Dictionary. New York: Simon and Schuster. P. 2040.

119- WHO. (1997). WHO approves three-year integrated plan of action on violence prevention and health. Women's health and development. **ENTRE NOUS.** Dec;(36-37):14.

120- Wolfgang. Marvin E., & Ferracuti. F. (1967). **The subculture of violence: Towards an integrated theory in criminology.** London: Tavistock Publications.

121- World Health Organization. (1996). **Violence Against Women.** FRH/WHD/96.27. Geneva. pp. 5-7.

122- World Health Organization. (2002). **World report on violence and health.** Geneva, Switzerland: WHO.

123- Xingjuan W. (1999). Why are Beijing women beaten by their husbands? A case analysis of Family Violence in Beijing. **Violence against women.** Vol. 5 No. 12: 1493-1504.

Level and manifestations of husband's violence and its The relationship with some social and political variables

Dr. Sufian Abonegila
College of Education ,El Azher University -Gaza

Domestic violence has become a recognized concern around the world. Domestic violence ,in general, has been defined as any act of hurting another person (member of the family).

Spouse abuse is one of many forms of domestic violence. Although the incidence and prevalence of spouse abuse have been difficult to ascertain, we can say that most reports tend to figure out that a wife is more likely to be hurt or injured by a spouse than being hurt in any other form.

The purpose of the study is to estimate the magnitude and valiance of Domestic violence against wives in Gaza .

It is aimed. also, to test the possibility that there are relationships between the degree of violence against wives (the four dimensions: psychological. physical , sexual, and economic; and total score) and some social and political variables.

We tried to test Three main hypotheses :

a) There are a significant differences regarding violence against wives according to some social and demographic variables.
b) There are a significant differences regarding violence against wives according to some political variables
c) There are significant differences regarding violence against wives living in at risk areas(had experienced Israeli attacks) according to some social and demographic variables .

Data were collected by: Violence against wives scale (four dimensions) . prepared by: Sufian Abungila. It consists of 149 items distributed as follows:

* Psychological violence (73 items).
* Physical violence (30 items).
* Sexual violence (19 items).
* Economic violence (27 items).

The reliability coefficient (alpha) ranged from 0.942 to 0.998, The results of Internal consistency indicated that all items significantly correlated (0,001) with the total score of the subscales .

The sample included 1265 wives from Gaza Stripe selected from cities, villages, and camps, their ages range from 13-55 yr..

The results are presented according to hypotheses and are discussed on the basis of real circumstances and theoretical socio-psychological orientations.